

سفيان جيلالي

تأملات في واقع الجزائر

نصوص مختارة

إهداء

أهدي هذا الكتاب لزوجتي ليندة التي طالما ساعدتني وأنارتني في كتابة هذه النصوص،
كما أهديه لابنتي مائة وابني أنيس اللذين ولدا في هذه الرغبة الكبيرة للمساهمة في بناء عهد
جديد ينعم فيه كافة أبناء الجزائر.

ردمك: 2-02-032-9947-978 الإيداع القانوني: 21/2011-09

تتييه

يتألف هذا العمل من مجموعة من المقالات والتحليل أصدرها المؤلف بين سنتي 2002 و2010 في الصحافة الجزائرية.

ليس دائماً من السهل جمع نصوص مبعثرة كُتبت في ظروف معينة حول مواضيع ظرفية تخص مرحلة تمتد على مدى سنوات، في مجلد واحد، وهيكلتها في قالب متجانس. وما يزيد من صعوبة المهمة أن النصوص المختارة هنا، والمنشورة في زمانها في وسائل إعلام شتى، كانت لحظة تأليفها ترمي لإعلان موقف المؤلف وتوضيح رؤيته الشخصية عن أحداث ذات صبغة سياسية في معظمها.

ففي خلال عشر سنوات من الحياة السياسية، وفي بلد يمر باضطرابات خطيرة، تتذبذب المواقف تبعاً للتغيرات التي يريدها أو يتحملها مجموع الفاعلين في الحياة العمومية، من حكومة وأحزاب سياسية ورأي عام ووسائل إعلام ومصالح اقتصادية وظروف دولية، الخ..

فإذن لم يكن من الضرورة ترتيب مختلف هذه النصوص، ليس حسب التسلسل الزمني، وإنما حسب السياق العام الذي تتدرج فيه. ولقد عمدنا ترتيب النصوص لغرض بلورة مقارنة شاملة ومنسجمة لإشكالية "الجزائر" مراعين نوع من الاستمرارية بين نص وآخر.

نتفق كلنا أنه إذا كانت مادة التفكير واحدة، إلا أنها يمكن أن تعالج من جوانب عدة ذات صلة بالمواضيع المطروحة. مع أن الأهم هنا هو إيجاد الخيط الرابط الذي يعطي دلالة لكل حدث يعلّق عليه، دون الإخلال بالمنطق العام، حتى تتشكل نفس المقاربة لواقع واحد، هو واقع الجزائر.

المقدمة

الشروط التاريخية للتنمية أي آفاق للجزائر؟¹

إن تناول مسألة التنمية وآفاقها في الجزائر ليس بالأمر السهل، نظراً لتعقدها. فلا يمكن إيفاءها حقها في خلال عشرين دقيقة ولا حتى في ساعات بأكملها.

ذلك أن الحديث عن التنمية يقتضي التطرق لقضايا ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي... أو بالأحرى، كل ما يمكنه أن يعبر ويبرز حياة أي مجتمع.

ويعني أيضاً التطرق لمسائل ذات أبعاد أكثر دقة، تاريخية وجغرافية ودينية وأنتربولوجية وثقافية. والمجال جدّ واسع.

في الواقع، إن مسألة التنمية لا يمكن أن تطرح إلا في إطار حضاري. فما عليكم إذن إلا أن تتصوّروا حجم المهمة وعمقها. لقد عكف على هذه الإشكالية كبار المفكرين، من دون أن يستنفدوها تماماً.

في الخلاصة، وأمام تعقّد موضوعنا، ترددت كثيراً قبل أن يستقر اختياري على محتوى هذه المحاضرة التي أريدها أن تكون أكاديمية بمعناها المدرسي البحث.

أمنيته أن أحاول التطرق لبعض الجوانب البارزة التي تبدوا لي ذات أهمية بالغة، حرصاً مني على تحفيز الضمائر وإثارة الجدل المفيد أحياناً لنقاشنا المشترك، ومن دون الإدعاء بالإلمام الكامل والشامل لأيّ من المواضيع المطروحة.

ومثلما هو مذكور من خلال عنوان هذا الملتقى، نحن مدعوون لتناول ظاهرة التنمية في شموليتها.

لابد من الإقرار بأن التنمية المادية ليست سوى جانباً من نشاط المجتمعات البشرية.

¹ محاضرة أقيمت في "الملتقى حول الشروط التاريخية للتنمية"، فندق هلتون، وهران، يوم 8 ماي 2010.

هل التنمية ظاهرة قابلة للقياس ؟

إن التنمية في تعبيرها المادي قابلة للقياس الكمي.

فالناتج الداخلي الخام، ومستوى المعيشة، ونسبة البطالة، وقوة العملة، والتحكم في التكنولوجيا، ومؤشر التنمية البشرية، ودرجة النفوذ في العالم... كل هذه المعايير هي وسيلة لتقييم مستوى التنمية لأي بلد.

المؤشرات الدالة عليها تسمح للخبراء الاقتصاديين والماليين والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبالأخص للسياسيين، بوضع برامج تنمية كفيلة بتطوير البلدان ودفعها نحو مزيد من التقدم والنمو والمزيد من الرخاء لسكانها.

ومن ذلك نستنتج أن التنمية هي مسألة اختيار استثمارات وتجديد رؤوس أموال عبر سياسات جبائية وتجارية صائبة، وفتح أسواق ووضع المتعاملين الاقتصاديين في حالة من التنافس...

فإذن ينظر إلى التنمية على أنها ثمرة تطوّر طبيعي وخطّي لكل مجتمع يندرج ضمن ديناميكية ليبرالية وشاملة، ولم لا أيضاً "عولمية"، نسبة للعولمة.

مع ذلك، يبقى أن عملية التنمية في جانبها الاقتصادي ليست النتيجة الآلية والطبيعية لكل المجتمعات. بل إن التنمية، كما نرى ذلك، هي نتاج ظاهرة حضارية، وتحديدًا الحضارة الغربية. ظاهرة لها معالمها، محدودة بفترة زمنية وفضاء جغرافي.

إن الجزء البارز من الجليد الذي يمكننا أن نصفه بأثر الحضارة، هو نتاج تغيير عميق في الذهنيات حصل عند الشعوب الأوروبية قبل أن يمتد إلى القارة الأمريكية.

هي مجموع قيم سياسية وأخلاقية ودينية وجمالية جديدة غيرت السلوكات بشكل جذري ووجّهت الطاقات نحو أهداف مشتركة تتجاوز المصلحة الفردية. وبهذا تغيّرت العلاقات بين الأشخاص وأصبحت أخف وأرقّ.

ظهر مشاريع الحياة والإرادة في تراكم رؤوس الأموال وتعميم التعليم.. إلى جانب عوامل أخرى فكرية وفلسفية وعلمية، مهّدت الطريق لتحوّل غير مسبوق في تاريخ البشرية لهذه المجتمعات.

فإذن وجد الغرب في ذاته القوة التي ستقرّر مصيره. ويعتبر القرن الثامن عشر وبعده التاسع عشر وبالأخص القرن العشرين، المنطلق الذي سيحدث هذه الثورة المذهلة على وجه الأرض. بحيث صارت كل لحظة من حياتنا اليوم مطبوعة بمعالم هذه الحضارة التي أضحت من الضروريات المألوفة.

وعليه فإن ما فتح السبيل للتطور المعنوي والمادي هو وجود استعداد فكري وتبلور موقف ذهني.

فكما نرى، إنه بمجرد أن نفتح المجال لمثل هذا النقاش، تأخذنا جسارة الموضوع، وتنفهمون الآن جيداً توجسي الذي أبديته لكم في بداية هذا العرض. لنَدع للحظة - إن شئتم - هذا الحديث العام عن الحضارة، ولنعد إلى الجزائر.

خيارات الجزائر الإستراتيجية في 1962

عندما رجعنا إلى التاريخ في عام 1962، بعد قرون من السبات، كان العالم المتقدم يحضّر نفسه ليضع قدمه فوق سطح القمر.

وكانت حينها النخبة المثقفة الجزائرية بدأت تفكر في كينونة دولتنا التي وصفت بالمتخلفة. والحقيقة أن إشكالية الحضارة كانت مطروحة قبل الاستقلال بكثير.

من بين كل الأسماء التي ساهمت في هذا النقاش، برز اسم مالك بن نبي. لقد ترك لنا مجموعة من الأعمال والدراسات والمفاهيم الجديدة، مثل "القابلية للاستعمار"، التي لا تزال صالحة إلى اليوم. كان أباً روحياً لتيار فكري بكامله لا يزال خصباً، بل وألهم تجربة سياسية وإن كانت لا تزال متواضعة من خلال حزب التجديد الجزائري.

بفضل ثقافته المزدوجة، أدرك بن نبي ضرورة التمييز بين الفكرة والشيء، بين مصادر الحضارة وآثارها. كان يعرف بأن الشيء ليس هو الحضارة بل هو منتوجها. ومنه، إن اكتساب الشيء لا يغير شيئاً في أحوالك، ولا يجعلك أكثر تحضراً أو رقياً. لكن عند الاستقلال، كان الحكام مقتنعين بأن اكتساب المصانع والتقنيات سيطور البلد. فطغت ما يسميه بن نبي "الشيئية". وكانت النخبة الوطنية منبهرة إلى حد العمى بما كانت تراه:

إن الغرب استمد قوته من صناعته وتكنولوجيته وتحكمه في "الحديد والصلب". وهكذا استطاع أن يمتلك الرخاء والوسائل المادية والأدوات التكنولوجية والأسلحة والقوة... فينبغي العمل مثله.

تجدد الإشارة إلى أن العالم في الستينيات كان يسبح في تفاؤل خارق للطبيعة. كان الاقتصاد العالمي في أوج توسعه وكان يُنظر إلى ظاهرة النمو كمفتاح لمستقبل البشرية. لا شيء كان يمكن أن يوقف حركة التقدم. طبعاً كانت هناك الحرب الباردة. لكن أليست هي التي منحت الشرعية ووفرت المبرر الأخلاقي الشافي للتدخل الغربي في الفيتنام وفي أصقاع أخرى؟ كان الدفاع عن القيم في صلب المناقشات. وكانت الشبيبة في انطلاقتها تطالب بالمزيد من الحقوق ومن الحرية. وكانت العلوم والمعرفة والفنون والثقافة.. كلها في حالة فوران. ووجد الإبداع أجمل قوالبه في الفن السابع الذي كان يسحر الجماهير، فكانت كل الأحلام مسموح بها.

ماذا عسى أن يكون حلم الجزائر؟ بعد خروجها من الثورة، كانت تحس بنفسها مقربة من بلدان العالم الثالث. كما كانت تبحث عن هويتها. وكانت تريد أن تشارك من جديد في صنع التاريخ. وكان قادتنا حينها يقولون بأن العالم صُنع بدوننا، لكن سوف لن يكون كذلك في المستقبل.

ومع ذلك لم يكن الخطاب المؤيد لأفكار "العالم الثالث" ليخفي انبهارنا بمنجزات الغرب. الواقع أن نموذج الحضارة الاستهلاكية والمادية أسر العقول. وكان الأفراد مثل الجماهير منجذبين نحو هذا النموذج مثلما ينجذب الحديد نحو المغناطيس. كانت الجزائر تريد أن

تتطور وفق المنهج الغربي باكتساب الأدوات، دون إدراك بأن هذه الأدوات ليست دائمة وغير قابلة للتجديد إذا لم تتوفر الأسس الذهنية والنفسية.

النفط وفرّ الميزانية الكافية لتجسيد هذه السياسة. فقامت الدولة بشراء مصانع جاهزة للتشغيل وبتوظيف جيوش من الموظفين وأمّمت الزراعة وأقامت السلم الاجتماعي وأرست البيروقراطية.

باقتناء المنتجات الحضارية، كنّا نعتقد بأننا سنتطور تلقائياً. فتراكمت على البلد صفائح الحديد وقليل من المعرفة، وزاد من فوضاها الداخلية النزوح الريفي واشتداد التناقضات بين العالمين التقليدي والعصري، وانهيار التماسك الاجتماعي والنفسي للأمة من دون اقتراح رؤية سليمة للمستقبل. وكانت لهذه الاختلالات أو المفارقات عواقب وخيمة وكلفت ثمناً غالياً. مثل نمسيس، آلهة الثأر في الأسطورة اليونانية على خيانة الأفكار. الجزائر دفعت ثمن خطاياها بعشرية حمراء طويلة ومروعة. في الأخير، إن الجزائر وبدل أن تساهم في صناعة التاريخ، انقلبت على نفسها لتستعيد توازنها الداخلي في المحنة والعذاب.

كيف أصبحت الجزائر في 2010 ؟

بداية من عام 2010، بدأ البلد يعود إلى الحياة تدريجياً. ونستطيع أن نقول إن الجزائر لا تزال هنا، مختلفة إلا أنها لم تتغير. لم تتغير لأن اقتصادها لا يزال متعطلاً. ولأن نموذج الحكم المطبق هو نفسه السائد منذ الاستقلال. كما لم يتغير الرجال ولم تتغير معهم الذهنية التي كانت تشكّل صلب النظام السياسي وصناعة القرار.

ومع ذلك أصبح للجزائر وجه مختلف. بسكانها وبمستوى وعيها وصعوباتها وآمالها وذهنيتها. نعم. الجزائر تطوّرت كثيراً خفية إن صح التعبير. إنجازات كبيرة تمت بمعزل وبمناى عن السلطات. هنا تسجّل نقطة أمل.

نذكر دور ومكانة المرأة في المجتمع التي تعرف حالياً انقلاباً هائلاً. البنية العائلية والعلاقات الشخصية في تطور مستمر. ستكون لنا الفرصة في مناسبة أخرى للخوض في هذا الموضوع بشكل أعمق.

لكن رأبي أن هناك شروطاً جديدة، تلك التي تسمح بتغيير أحوالنا، بدأت تنغرس في عمق اللاشعور الجماعي.

لقد أخفقنا في عملية التنمية لما اكتفينا باكتساب وتحصيل منتجات الحضارة. وهذا ليس غريباً على من يريد أن يفقه سيرورة المجتمعات. غير أنه خلال هذه الفترة، وبالموازاة مع الأحداث، أنجزت الأمة تحولات داخلية كفيّلة بأن تتيح لها الفرصة لبناء مجتمع أكثر عدلاً وتوازناً وتقدماً.

كيف أصبحت الحضارة العالمية ؟

وبينما كانت الجزائر تتخبط في محنتها وتتظى بنار مآسيها، كان العالم سائراً في طريقه. إلى أين وصل يا ترى في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين؟ لقد بلغت الحضارة الغربية أوجّها. الإنجازات التكنولوجية التي تشهدها تسير بوتيرة رهيبية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الإنترنت، الهاتف النقال، التحكم في الفضاء وأعماق البحار، الهندسة، الطب، التكنولوجيا النانوية (المجهرات)، وغيرها. الصين والهند والبرازيل وباقي البلدان تبنت نفس النموذج الاقتصادي ونفس الرؤية ونفس الأهداف. والعولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت مداها. وبالرغم من ذلك، نجد أن الإحباط والإحساس بالخيبة يخيم على وجه الأرض. والشعوب المتقدّمة تبداً تائهة ومحبطة ويائسة.

أما الأفراد، فنراهم يزدادون ميلاً نحو الانطواء والعزلة، ونال منهم القلق والخوف ويعانون من حالات العصاب ومن صعوبات في التكيف، وأغلقوا على أنفسهم في حياة فردية مَرضية. إن الشك في المستقبل أصبح بارزاً. وانحلال القيم أدى إلى انحلال الأخلاق. وصار الإنسان لا يميّز كثيراً بين الخير والشر.

أما وسائل الإعلام، من صحافة وتلفزيون، فكلها تثبت على مدار الساعة الأخبار المفجعة والحوادث الشاذة التي أصبحت عادية وتلك التي تصوّر العذاب النفسي. الإحساس بالفراغ الروحي راح يفرغ شيئاً فشيئاً كل المجتمعات النامية من حيويتها.

من يتابع الأخبار، يستشف محنة كبيرة قادمة. الأزمة الراهنة لا تشبه أيّ أزمة أخرى. هناك شيء ما تكسّر، وتحطّم. عيوب النظام التي كانت جانبية، أصبحت طاغية وجوهرية. وصار الشك في المستقبل يتسلل إلى كل مكان، إلى كل العقول.

● العالم أصبح صغيراً، فيه كثير من السكان، كثير من الاستهلاك وكثير من المالية، وكثير من الديون، وكثير من الجشع، وكثير من البؤس، وكثير من الحروب غير المفهومة...

● النفط بدأ يقلّ، ويهدد بإعادة النظر في أسس الحضارة المعاصرة.

● التغيرات المناخية تجعل المناخ ثقيلًا.

● الأزمة المالية تسحق شرائح كاملة من السكان، بما فيها تلك التي كانت في مأمن منها،

● المجاعة، النقص في الأراضي، النهاية المرتقبة للمواد الأولية...

● نهاية أسطورة النمو اللامحدود وتشكل الوعي بوجود نهاية لعالمنا،

● نهاية كل شيء، ووصول كل شيء إلى مده. إنه زمن العالم المنتهي قد بدأ.

وأخطر من هذا، فإن الشعوب قد بدأت تحس وترى بأنه لم تبق أي أخلاق، ولا حتى تلك التي يتم التغطي بها. منذ الحادي عشر سبتمبر شيء ما سقط، شيء خطير على البشرية يحدث الآن.

● أصبحت الحروب غير المشروعة والمدمرة في العراق وأفغانستان وباكستان...

والجيوستراتيجية والمصالح، تجسد أخلاقيات القرن الحادي والعشرين،

● تواطؤ قادة العالم في مجزرة غزة وفلسطين. الغرب غض الطرف ويتجاهل

صرخات الأطفال الذي يتضورون جوعاً، والضحايا الأبرياء. غزة هي رمز الانحطاط

الأخلاقي ونكران الذات الواعي للنخب العالمية.

● وعلى نفس القدر من الخطورة، الشك الذي يعذب الكثير من الضمائر بشأن القصة

الحقيقية لتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر. هل هي من صنيع إسلامي مغمور، مختبئ

في كهوف العصر الحجري الحديث، أطاح برموز القوة الأميركية، أم أنها عملية مدبرة من الداخل؟ وفي هذه الحالة لأي غرض؟ ما هي الدلالة الفعلية لمثل هذا الحدث؟

الحادي عشر من سبتمبر: انتقال العالم إلى ما بعد الحضارة

إن المادة، والمال والجشع وإرادة القوة أدى إلى تجريد الإنسان من إنسانيته وفقدان لبقيم والمثل العليا وإلى فساد الضمائر. فهل سيستغفر الغرب من ذنوبه؟

وهل سيستعيد من جديد قيمه الحقيقية، تلك التي جعلت منه نور المعمورة؟

أم أنه سيذوب في شذوذه؟ الآلهة نمسيس لا تزال هنا.. هل نحن نشهد نهاية الحضارة المعاصرة؟ هل يمكن أن تلد حضارة أخرى، قائمة على الروح الإنسانية والعقل والسلام والتسامح، تحل محلها؟ أم أننا وصلنا إلى نهاية حقبة زمنية تنذر بالخراب والفوضى والموت؟

ماذا عن الجزائر؟

بالطبع إنني أتمنى أن يكون الأفق أكثر انجلاء والمستقبل أكثر أماناً. كنت أقول قبل قليل أن التطور الداخلي للأمة في الأخير بدأ يسمح بانطلاقة جديدة. لكن الظروف العالمية لم تعد تسمح به، على الأقل ليس في ظل الحضارة الحالية. وبطبيعة الحال، لن يكون للجزائريين مستوى الاستهلاك الذي وصل إليه الإنسان الأوروبي أو الأمريكي. لهذا، يجب تصوّر شيء جديد. ورسم أفق آخر لمستقبلنا. وهذا لن يتأتى في ظل العزلة والانكفاء على الذات. بل نحن بحاجة إلى مد الجسور مع كل الذين يحملون هذا الوعي الجديد. إنهم أصبحوا أكثر عدداً. في فرنسا والولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم، هناك

بشر. لا بد لنا من تجاوز بعض الخلافات لبناء أمل جديد، كل في مستواه. لكن بالنسبة للجزائر، هناك تحديات أخرى تنتظرنا. يجب أن يكون هناك تغيير أجيال، وتسليم مشعل السلطة في أقصر الآجال. ستكون هنا ربما فرصة لبروز ممثلين حقيقيين للأمة، قادرين على أداء دورهم في تقرير مصير الوطن. إلا أن ذلك لا يزال مجرد أمنية.

يتعين علينا أيضاً أن نواجه تحديات أخرى مباشرة، ونتحمل مسؤوليات جسيمة، مع ضمائر أخرى في العالم، لبناء واقع جديد معاً. في الحين، أي في الأجل القريب:

• يتعين على الجزائر أن تواجه شطحات نظام النقد الدولي. فالبلد لا يزال هشاً، وأي خسائر في أرصدها سوف تكون نتائجها وخيمة.

• نحن بحاجة إلى مراجعة إستراتيجيتنا التجارية الخاصة بالمحروقات وتحديد أطول أجل ممكن قبل نفاد تصديرها ومن ثم إنتاجها.

• تستورد الجزائر نحو 40 مليار دولار من البضائع سنوياً ولا تصدر، خارج المحروقات، سوى ما يقل عن 1 مليار دولار. فعلياً بتصحيح هذا الاختلال في التوازن الذي يهدد المصالح الحيوية على المدى المتوسط. وينبغي وضع خطة على مدى 20 سنة تعيد التوازن في ميزان المدفوعات خارج المحروقات.

• ومن هذا المنطلق، يجب إعادة النظر في الاتفاقات المتعددة الأطراف التي هي في غير صالح بلدنا في الوقت الراهن.

على المدى البعيد، ينبغي إعادة تقييم كامل لمفهوم التنمية. يجب أن نفكر من ناحية في الأشكال التي يحتمل أن تتخذها الحضارة الإنسانية "الجديدة" التي هي في طور التكوين (الطاقات المتجددة، وسائل النقل، تهيئة الإقليم، الزراعة، الخ...).

من ناحية أخرى، يجب علينا أن ننبي بأدواتنا الخاصة بنا، وهذا يعني انطلاقاً من عناصر نفسية وذهنية وطنية، محددة بشكل واضح مسبقاً. فالمسائل المتعلقة بالهوية والتماسك الاجتماعي، وبمؤذج التسيير الاقتصادي، وعلاقتنا بالثقافة والثروة...، كل هذا ينبغي أن يعاد

تأملات في واقع الجزائر

النظر فيه. في المحصلة، يجب العمل على التسريع في تطور الذهنيات والإعداد لتحوّل حقيقي.

إن إقامة دولة القانون وإطلاق مسار ديمقراطي هما الشرطان الأساسيان لإنجاح هذه العملية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن استشهد بهذه الآية القرآنية:

"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم." (سورة الرعد، الآية 11).

أولا - المجتمع

أزمة جزائرية² *

"اعرف نفسك، ستعرف الكون والآلهة." سقراط

في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، يمر المجتمع الجزائري بأزمة عميقة لا يُعرف لها سبب واضح. كل الاتهامات والمعاتبات اليومية التي تصب على النظام السياسي، على صحتها، تبقى غير كافية لتفسير كل نكساتنا. إن المناخ السياسي الذي ساد منذ التغيير الدستوري والانهيال المعنوي الذي يحدث بنا يلزمنا بالتحرك، لكن خارج كل رزنامة انتخابية. لم يعد الوقت للسياسة، وإنما لواجب التفكير على المدى البعيد.

ألا ينبغي عندئذ التساؤل كأمة عن مصدر أخطائنا التاريخية؟ هل نحن نقوم بخيارات واعية بخصوص مستقبلنا، أم أننا فقط نظهر فوضى أعمق ولا شعورية كرد فعل على التكيف مع العالم؟

ما الذي يلغم حياتنا العمومية منذ على الأقل 1962، ومن الذي يمنعنا من المضي نحو الديمقراطية والحرية؟ هل هو جيل نوفمبر، أم الجيش، أم الحركة الإسلامية، أم الشعب نفسه؟ أم أنه مشكل من مصدر آخر، حيث يكمن سر تكوّن روح الشعوب والأمم؟

في الواقع، لفهم ما يحل بنا، علينا بوضع أركيولوجية ذهنية لمجتمعنا واستيعاب طبيعة نوازعنا الدفينة، التي تقودنا بشكل منهجي إلى نقيض ما تسعى إرادتنا الواعية لأن تربطنا به. عندئذ ربما نستطيع أن نتحكم فيها ونوجّهها نحو أهداف ملائمة لنا في عالم اليوم.

² "الوطن"، 5/6 ديسمبر 2008.

لقد صُهرت الجزائر في ثقافة تعود إلى آلاف السنين، صقلتها جغرافيتها وعمقها التاريخي وقيمها الأنثروبولوجية ومعتقداتها الدينية. إلا أن التقاليد الصارمة والمعيارية البالية أصبحت تعيق أي تغيير داخلي للقيم العملية، مما يسبب فوارق وتناقضات بين الرغبات الحالية للمجتمع وتليبيتها المستحيلة. إن الثقافات العالمية الكبرى التي تنتج حضارات قوية، هي قبل كل شيء أنظمة منسجمة ولها قدرة كبيرة على التكيف ومرتبطة دائماً بمصيرها.

أما ثقافتنا، فقد فقدت قدرتها على التأقلم مع الواقع، في الوقت الذي تُفرض عليها حداثة لم تتبع من صميمها ومن طورها الطبيعي، فأحدثت فيها تشوهات وتسَللت إلى أعماقها رغماً عنها، وفككتها وأفقدتها انسجامها وأبعدتها عن مغزاها الأصلي. الإرهاب، العنف، العدوانية، "الحرقة"، الانتحار، الانهيار العصبي، حالات العصاب، هي الأوجه الظاهرة والقصوى لمرض مجتمعي يحملها الفرد. وتعتبر "اللاتمية" من أعراضها الجماعية.

إن الأزمة الجزائرية في الواقع هي صورة عن اختلالات داخلية بين مختلف القيم النابعة من ثقافة تتعرض لهزات من جراء واقع جديد ومتطلب لا يرحمها. إن الأزمة الجزائرية تمنع الفرد من أن يعيش حاضره في سكينته وأن يفكر في مستقبله بروية.

لنشق من جديد طريقاً للخلاص، لن يتأتى بتغيير الثقافة وتبني ثقافة أخرى، ولا بخلق ثقافة جديدة من العدم. "عقبنا" هي أن نبذل الجهد المطلوب لأن نفهم أنفسنا، وأن ننظر بشجاعة إلى نقائصنا وعيوبنا والإقرار بالتغيير للوصول إلى سبل الحرية والكرامة. في حديث صحيح نخاله يتكلم على لسان من أوحى لدلفيس مقولته الشهيرة، يقول خاتم الأنبياء (صلعم): "من عرف نفسه، فقد يعرف ربه". نرجو وندعو الله أن نعرف أنفسنا..

* * * *

ذكرى: أكتوبر 88، أو سقوط الأوهام³

عندما طلب مني أحد الأصدقاء أن أدلي بمساهمتي في كتاب مخصص لأكتوبر 88، انتابني شعور غامض. في أكتوبر عام 1988، لم تكن لدي أي علاقة بعالم السياسة. كنت أعيش منذ سنوات في الخارج حيث أتابع دراستي، ولم أشهد الأحداث إلا بصفة عرضية، بحيث شاءت الصدفة أن أكون بالعاصمة خلال تلك الأيام الدامية، بعيداً عن انشغالاتي العلمية في المخابر.

منذ وصولي إلى مطار الجزائر يوم الأربعاء 5 أكتوبر وإلى غاية عودتي يوم 10 من نفس الشهر، عشت على المباشر الهيجان الشعبي. كانت الشائعات قبل ذلك بأسابيع تروج لاندلاع "انتفاضة". ولم تكذبها جيوش الشباب المتدفقة في الشوارع. في خلال أيام من أعمال التظاهر والشغب، كان المشهد مرّوعاً بصور الخراب والدمار الذي حصل. رمزياً، كان النظام السياسي القائم منذ عام 1962 قد انهار يومها.

تكلم رئيس الجمهورية آنذاك وهو يذرف دموعاً أمام الأمة لتهدئة النفوس و نتذكر ما قاله: "أعدكم بالتغيير الجذري والعميق والنهائي للنظام السياسي."

أجواء تلك الأيام المحمومة ومشاهد الخراب وكل تفاصيل تلك الأحداث وآثارها الإنسانية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية، كلها حظيت بالتحليل والدراسة والوصف والتدوين... من تلك الأيام الخمسة التي وجدت نفسي خلالها صدفة في العاصمة كمشاهد عادي، ماذا عساي أنا أن أقوله أو أضيفه إلى ما قيل قبلي؟ علماً أنه لا يسعني أن اتصل من واجب المساهمة في عمل الذاكرة الذي طلب مني.

ليس من باب الأدب والمجاملة وإنما بحكم الشحنة المأساوية لتلك الأحداث وأثرها الحاسم على مجرى حياتي الشخصية وعلى حياة الكثيرين غيري من الجزائريين. في الحقيقة، إذا كان بمستطاعي اليوم أن أكتب ما أنا أفكر فيه بكل حرية، وإذا كان بإمكانني أن أعبر - بشكل كاف أو غير كاف - عن قناعاتي السياسية منذ عشرين سنة، فذلك بفضل أولئك الذي وجدوا أنفسهم أيامها في الصف الأول بشكل إرادي أو غير إرادي، وماتوا من أجل

تحرير الأحياء. فلابد من الإدلاء بالشهادة والاستمرار في ذلك تخليداً لذكراهم. ومن هذا المنطلق، أريد أن أقوم بواجبي بكل تواضع.

إن أكتوبر 88 هو قبل كل شيء مأساة العائلات التي فقدت ذويها (الذين ربما يفوق عددهم 500 قتيل، 140 حسب الحصيلة الرسمية). والآثار المادية والمعنوية التي تركتها في نفوس الضحايا. وأخيراً هي اللحظة المؤسسة لتجربة ديمقراطية رائدة في بلد يعيش على تقاليد عربية إسلامية. لا شك أن هذه التجربة لم تعط ثمارها، بعد مرور واحد وعشرين سنة. لكن هل نستطيع أن نقول مع ذلك أنها تجربة فاشلة؟

من البديهي أن نقر بأن أكتوبر 88 قد خرجت من رحم التعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية الصحافة. كما أنجب الأصولية والقمع والإرهاب. وإن كان الأمر هنا في الحقيقة يتعلق بتسلسل زمني (كرونولوجيا)، فلا توجد حتماً علاقة سببية. هي فقط طريقة مبسطة للربط بين الأشياء والأحداث لوصف ظواهر معقدة، يتضح أن تحليلها أصعب مما يبدو لأول وهلة.

أكتوبر 88 ليس سوى اللحظة الحتمية التي كان لا بد أن تحدث شرخاً لتحرير المجتمع من التشوهات الرهيبة التي سلطتها عليه السلطة منذ سنوات عديدة. فمثل تحرك القارات الذي يحدث في أعماق الأرض ضغوطاً شديدة وغير مرئية تسبب في زلازل مدمرة، فإن الإيديولوجية الشعبوية كانت تحضر طيلة ثلاثة عقود من الزمن انفجار أكتوبر. فهذه الإيديولوجية المرصية (بفتح الميم) شكّلت تناقضات مريضة وانسدادات في المجتمع إلى أن جاء العنف المدمر والأعمى ليحرر طاقات حيوية مكبوتة ومقموعة. فحدث أن اصطدمت قيم المجتمع التقليدي والبال، التي كان يوظفها مجتمع سياسي غير مؤهل، بالواقع العالمي الجديد الذي يمهد للقرن الواحد والعشرين. ومثل العديد من البلدان التي سلكت طريق "الديمقراطية الشعبوية"، وصل النظام الجزائري إلى حدوده. التناقضات الداخلية، والصراعات المريرة بين الأجنحة الحاكمة، وفشل تخطيطه الاقتصادي، وانهيار مستوى الريع النفطي، وأخيراً التذمر الواسع في أوساط السكان، كانت كلها عقبات يستحيل تجاوزها.

ما الذي حدث بالضبط في أكتوبر 88؟ تكاثرت الأطروحات، وعادت بشكل متكرر تلك التي تقول بالمؤامرة. لكن مهما كان الأمر، فإن هذه الأحداث لا تعبّر في الواقع سوى عن احتضار نظام والنهاية المأساوية لوهم تشبّع بالوطنية التي كان تسعى، بعد تحرير الوطن، إلى بناء عالم طوباوي. وما حدث بعد ذلك لم يكن سوى ازدهار ما تم زرعه منذ زمن في عقول الجزائريين.

لكن غداة الاضطرابات وبعد الوعود الرئاسية، أصبحت الديمقراطية تبدو في متناول اليد. وراح الأمل يتسلل إلى قلوب المواطنين. فتحرّكت الحياة السياسية وبدأت الألسن تفكّ عقدها وبدأ يرتسم انفتاح مُبهر. فصار ممكنا الحديث والنشاط في صفوف المعارضة وحق كل واحد في الدفاع عن آرائه وفي التعبير عنها في صحافة حرة ويعلي صوته في المظاهرات وينتقد من يشاء على شاشة التلفزيون. لكن الأمل الجنوني لم يدم طويلاً. فقد استغلت السلطة سوء المعيشة، والكبت بكل أشكاله، والبؤس المعنوي واتساع الفجوة بين العوالم الذهنية المختلفة، التي تتمّ عن هشاشة تكوين الأمة، لإفشال التجربة الديمقراطية الأولى في العالم العربي. فعادت الانشقاقات الإيديولوجية التي حفزتها مختلف الأطماع، للطفو على السطح. ففقد الجزائريون رشدهم، وتمسكوا بطريقة غريزية وميتافيزيقية بالخطابات الأكثر راديكالية وجهوية وخطورة. وأمست قيم الهوية والدين ملجأهم وطريق "النجاة". وبدأت معها الرحلة إلى جهنم. أصبحت الأحزاب السياسية لسان حال الرؤى الضيقة. وخارج هذه التخندقات النفسية والاجتماعية، لم يبرز أي حزب سياسي، ولا أية حركة رأي تدعو للديمقراطية وللحداثة. كانت المحاولات كثيرة. لكنها بقيت بلا جدوى. لأنها لم يكن لديها أي رباط بروح الشعب. لكن هل كان للشعب روح واحدة؟ أم أرواح كثيرة؟ هل نحن أمة أم شعب بلا ضمير جماعي؟ إن الديمقراطية هي تنويج لعملية تطويرية وبناءة وليست عبارة عن وسيلة لتفجير الغرائز والنزوات والأوهام غير العقلانية. في تلك الأثناء، غابت الحقيقة عن كثير من الناس. وفي يوم 26 ديسمبر 1991، تم توقيف أولى الانتخابات التشريعية التعددية والحرّة، بعد دور أول فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة. فكانت الخطوة الزائدة التي ستقود بالبلاد إلى الهاوية.

فمن كان يرى في أكتوبر 88 "ضجيج أطفال" أخطأ كثيراً في تقديره. كانت في الحقيقة اللحظة التي يستحيل فيها احتواء التناقضات. كانت النكبة من أجل العودة إلى الحقيقة. كانت اللحظة التي تمزق فيها الستار الذي أسدله دعاة الديماغوجية على البلد، لتنتفض كل آفات الشعبوية. في العاشر من أكتوبر 1988، استيقظت الجزائر بوعي جديد بذاتها. أدركت بأن داء ما ينخرها من الداخل أصبح يعرضها للنفاء. كانت اللحظة التي اكتشفت فيها نفسها، في تعقدها، واختلافاتها وتشدها وفوضاها.

سنة وعشرون سنة من الشعبوية الاشتراكية نتجت عنها هيمنة الطبقة الحاكمة والحزب الواحد، وانجر عنها تراكم الديون والإفلاس الاقتصادي، وهجرة المثقفين، وتقشي الفقر والندرة والضغائن بين المواطنين وتخريب النسيج الاجتماعي. كانت أبواق النظام تعد بمستقبل مشرق، فجاء في شكل إرهاب وحشي! فلم يكن للشعب الوقت ولا الإمكانيات لسماع أحد إلا لغرائزه. فلقد ازدهرت الشعبوية على مدى ثلاثة عقود. القيم السائدة في المجتمعات المتحضرة أصبحت تداس بالأقدام. ولم يعد المجتمع الجزائري يعيش في ثقافة، أو في نظام متحضر، وإنما في اللامعقول والفوضى والإحباط. لكن ما الذي يمكن أن نترجاه عندما يسلب البعض من أملاكه ليتنعم به البعض الآخر. أي نخبة يمكن أن تكون لدينا، حينما تكون معايير النجاح هي الخضوع والازدواجية وانعدام الوازع الأخلاقي؟ أي شعب نريد أن نكون، حينما تربي السياسة المواطنَ الجزائري على نبذ الجمال والخير والنفور عن رفعة الفكر والاستقامة والجهد؟ أمام انفجار المجتمع وتشتته وضياع الفرد، تبقى المغامرة بمآسيها هي المخرج الطبيعي.

كل المجموعات البشرية، كل شعوب العالم بحاجة لمرجعيات مشتركة في حياتها لاستيعاب الأحداث التي تتعرض لها أو لإجراء خيارات أو اتخاذ قرارات. منذ غابر الأزمنة، كان السحرة والكهنة والزعماء الروحيون يشكلون الحلقة التي يحبك حولها اللاشعور الجماعي وكانوا يجسدون ما كان يعرف من الرموز المقدسة والوضعية. ومع مرور العصور، نظمت الشعوب نفسها في شكل دول عصرية أسندوا لها دور الضابط لمعايير المجتمع. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الجانب الأساسي من "القيادة والحكم" تشرف عليها

مؤسسات مدنية وصية على العلاقات الاجتماعية، عبر قوانين وضعية تفرض تطبيقها واحترامها، أحياناً بالقوة إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، باسم المجموعة.

في البلدان الحديثة، الدولة هي التي تحدد ما هو مباح وما هو محظور، وتقرر ما هو اختياري وما هو إجباري، وما هو "محبذ" وما هو "منبوذ". وعليه، يجب أن تتوفر الكفاءة فيمن يتولى السلطة، يعتمدون على شرعيتهم لتسيير البلاد. السلطة التي "تشغل" الدولة يجب أن تكون في مستوى مهامها: الحفاظ على الاستقرار العام، خلق شروط الأمن العمومي، ضمان تنمية المجتمع. يتعين عليها إذن أن تكون منسجمة مع شعبها ومتجانسة في تشكيلاتها.

في الجزائر، إن السلطة، فضلاً عن افتقادها الفاضح للشرعية، كانت تعاني ولا تزال من نقص فادح في الكفاءة. بل وكانت هي نفسها خطراً على الدولة وعلى المجتمع. والشعب، الذي وجد نفسه تائهاً بسبب الصدام القاسي بين التقاليد والحداثة، لم يعد يجد معالم قارة ومرجعيات صحيحة وشروح موضوعية. لم تكن الدولة الجزائرية منتجة معاني. كيف نستغرب بعد ذلك من التوسع المذهل الذي حققته الإيديولوجية الإسلامية؟ فهي كانت لها ما تقترحه من معاني؟ وفي ظل استحالة بناء الدولة الحديثة، كانت حركة الانطواء النفسية لا مناص منها. فعادت إلى الظهور الأفكار العتيقة ومعها عاد السحرة والمشعوذون والزعماء الروحيون..

إن القلق الوجودي الذي يعاني منه الإنسان لا يهدأ إلا في حالة ما إذا استطاع هذا الإنسان أن يتطور ضمن منظومة حياتية يتقبلها ذهنياً وأدمجها في رؤيته الخاصة للعالم. علماً بأن رؤية العالم هي مجموعة من الأفكار ومبادئ الحياة ومقومات ومعتقدات... وهي فضلاً عن ذلك كله مجموعة خيارات يقوم بها عن وعي أو عن غير وعي، ليسير بها طبيعته الإنسانية وعلاقاته بالآخرين. فمهما كان النظام السياسي والعقيدة التي يتبناها أي بلد، توجد قاعدة مشتركة بين الجميع: إن الإنسان هو أولاً وقبل كل شيء عبارة عن مجموعة من الحوافز تتدرج ضمن النظام البيولوجي وفي الذاكرة الوراثية للنوع البشري. فلكي يتقدم في الحياة، يحتاج لدوافع داخلية تتحرك بداخله كمصدر طاقة لتبث فيه الإرادة التي يحتاجها لكفاحه في

الحياة. هذه الدوافع هي التي تشكّل الكائن البيولوجي، وبدونها، يسقط هذا الكائن في أتون الانهيار والجمود.. وفي الموت. وبالمقابل، عندما تكون هذه الطاقة الداخلية معطلة بفعل إيديولوجيات أو أنظمة شمولية، تفرز تعابير سلوكية سلبية. وإن اشتدادها بسبب تراكم مشاعر الكبت والحرمان من شتى الأنواع، تؤدي إلى تصرف غير محمود العواقب. من هنا، نجد أن الشعبوية الجزائرية كانت تحمل خطاباً رافضاً لرغبة الإنسان في الانطلاق. كانت تريد القضاء على الفرد لحساب الجماعة الهلامية والموحدة والخاضعة. فالإيديولوجية الشعبوية تمقت الفرد المتميّز بشخصيته، لأنها تريده متبخراً في رياح شعاراتها حتى يتسنى لنا أن تدير طواحين أو هامها.

إن الإبداع الفني والموسيقي والأدبي، وروح المبادرة والرغبة في تحقيق انتصارات رياضية، وحب الاكتشافات العلمية، أو بالأحرى كل هذه الصفات التي تشكل أساس تقدم البشرية بشتى أشكاله لها علاقة مباشرة بقوة دوافع الفرد وتوجيهها حسب الأنماط المعدّة. إن "الخير" لا ينتج عن إلغاء النزعات الأساسية للكائن البشري، وإنما من توازنها الهش والدقيق وتحويلها إلى أعمال إبداعية بالاحتكام إلى العقل والذكاء والحدس. فبنتاغم هذه النزعات وتوازنها النهائي يحدد توطد العلاقات الإنسانية، وليس من نبذها وإغائها المستحيل. فليس باستطاعة أحد أن يوقف المياه المتدفقة، وإنما يجب أن يحضّر لها مجراها.. استطاعت الحضارات الكبرى أن تروّض الغرائز، فنظمتها ووجهتها وبلورتها بفضل منظومة دينية وأخلاقية لتحوّلها إلى طاقة إيجابية وخلقة لفائدة كل المجتمع، بل وكافة الإنسانية. كل كائن هو نتاج تركيبية من مكونات فطرية لشخصيته ورؤية للعالم وثقافة اكتسبها. وهذه الأخيرة متوقفة على عدة عوامل، من بينها البيئة الاجتماعية ومستوى التعليم وشروط المعيشة وصدف الحياة. فكل كائن هو فريد. الطموحات تختلف، ولكل ذوقه الخاص والآمال متعددة. المجتمع حافل بكائنات متباينة، رغم أن المؤسسات والخطابات ووسائل الإعلام والمؤسسات تعمل على تقريبها وتوحيدها. لكن هذه الحقائق تتعارض والخطابات الديماغوجية والفكر الأحادي.

ومما لا شك فيه إنه لا يوجد أي تنظيم سياسي أو عقيدة إيديولوجية تلائم جميع الكائنات معاً وبنفس الدرجة من الاستجابة للجميع. إن تنوع الروح البشرية أغنى من أن تُصهر في قالب واحد. ليس المجتمع وحده المتنوع، بل إن الفرد بذاته تطبعه أحاسيس وقناعات ورغبات متذبذبة وأحياناً متناقضة، تتغير حسب تقلبات الدهر والأمزجة والمصالح كذلك. لهذا السبب لا يسع للعقائد الشمولية النمطية أن تلائم الطبيعة البشرية. فليس باستطاعة أي إرادة، ولا أي عبقرية سياسية أن تقنع شعباً بأكمله باعتراف منطق واحد وأن يكون له هدف واحد ويتبع سبيلاً واحداً. لأن الإنسان "الأحادي" مثل الحزب الأحادي، يفرض على شعبه قيوداً لا تسمح بأي تكيف، وتكبّل الفكر وتجفف منابع المغذية للمبادرة الخلاقة. وأحسن مثال لذلك حالة الشعبوية الجزائرية، التي عاثت في البلاد من جويلية 1962 إلى أكتوبر 1988. فالاشتراكية التي تبدو سخية لأول وهلة، قد زجت بالمجتمعات التي انتهجتها في ديناميكية قاتلة لأنها لا تقبل بأي مرونة. وإذا وصلت للإسلاموية إلى السلطة يوماً ما، فستوصل بدون أدنى شك إلى نفس النتيجة.

تجمع الآراء أن الجزائر قد خرجت نهائياً - وهذا ما نرجوا أن يكون صحيحاً - من عهد الحزب الواحد. لكنها لم تدخل بعد في عهد الديمقراطية. مع أنه كان علينا أن نمر عبر هذا الطريق. لأن الديمقراطية هو نمط التسيير الوحيد الذي لا يعتبر نظاماً في حد ذاته. الديمقراطية تسمح بالتعبير عن التنوع وتُقرّد مساحة للأفكار المتناقضة. تتوازن مختلف الأفكار فيما بينها. علماً بأن المجتمع الديمقراطي يتكيف باستمرار وفق الحاجيات الجديدة والتقنيات الجديدة والأنماط المعيشية الجديدة. يمكن لتيار سياسي أو فكري ما، أو لخطاب سياسي أن يحظى بالأغلبية لوقت ما، لكنه لن تكون له الهيمنة المطلقة أبداً. إن السلطة "الثورية" الجزائرية لم تفهم يوماً الأمور على هذا المنوال. كانت لها حسابات كثيراً أرادت أن تصفيها: مع الاستعمار، ومع التاريخ، ومع مكبوتاتها، وأوهامها. لو لم تتكوّن الحركة الوطنية الجزائرية في أحضان الشعبوية الاشتراكية، لكان للبلاد من غير أدنى شك مصير آخر، غير ما عاشته في أكتوبر 88 والمأساة التي تلتها. لكن هذه قصة أخرى...

تأملات في واقع الجزائر

الإسان: الكيان والصورة⁴

من البديهي أن نقول أن للجزائريين، مثلهم مثل الشعوب العربية والإسلامية بصفة أعم، ثقافة جماعية تحد من وجود الفرد كفرد، لأن الأسرة، أو حتى الأسرة الكبيرة، هي التي تحتل المكانة المركزية.

في مجتمعاتنا يتزوج الأبناء ويتعايشون مع أوليائهم، وتسود المساواة بين الإخوة، كما يميل الناس كثيراً للزواج بين أبناء العمومة والأخوال. ولقد بينت عملية سبر آراء نشرتها جريدة "الوطن" الجزائرية مؤخراً أن 30 بالمائة من حالات الزواج لا تزال بين الأقارب.

لا يزال الرباط العائلي أساسياً ورأي أعضاء الجماعة ومواقفهم أولى من رأي ومواقف الأفراد. هذه التربية التي تصهر الأفراد وتروّض عقولهم منذ نعومة أظافرهم، تلزم الجزائريين بالتصرف في حياتهم اليومية بالامتثال للقواعد التي سنّها وأقرّها المجتمع. وهذا في الحقيقة حال كافة المجتمعات. وإن كان في ثقافتنا، البعد الفردي مرتبطاً ارتباطاً يكاد يكون عضوياً بروية الجماعة للحياة. وكمقابل لهذا الولاء والخضوع، يُضمن لأفراد الجماعة الدفء العائلي والإحساس بالأمن.

هناك ثقافات كثيرة في العالم تنتهج نفس النمط. مثلما هو سائد في الصين وفي روسيا، حيث نجد بنية عائلية جماعية، إلا أنها لا تمارس زواج الأقارب.

هذا النوع من البنية العائلية يستجيب لحاجة تكيف أي مجتمع مع بيئته. وتحددها عوامل أنتروبولوجية وتفرز قيماً لاشعورية تحكم العلاقات الإنسانية على الصعيد العائلي والمحلي والسياسي. وطالما أن الآليات العلائقية التي صاغها هذا النوع العائلي تضمن نوعاً من الانسجام والتماسك، فإن الخيار يبقى مشروعاً.

حدث في الجزائر، بسبب الاحتكاك لمدة أزيد من قرن مع السكان الأوروبيين المستعمرين، الذين يملكون تخطيطاً عائلياً مختلفاً عن تخطيطنا، وبعدها حركة التمدن الكثيفة التي مست سكان الأرياف، وثم إقحام معايير حياتية جديدة أتت بها "الحدائث"، فأصبحت هذه البنية العائلية معرضة للتفكك. بفعل النزعة الفردية الدخيلة على ثقافتنا، والتي جعلت الفرد يطمح

⁴ عن موقع "الفروروم الديمقراطي" 2010.

لمزيد من الحرية والثراء والرقي الشخصي. لكن سرعان ما توقفت في طريق هذه الحوافز الشخصية التي تشكلت حول مثل جديدة وفردية، البنى العائلية التقليدية، الراسخة في اللاشعور. لهذا نجد الفرد في صدام دائم مع قيم مجتمعه وتتولد عنده احتقانات وشعور بالكبت وعدم التكيف الاجتماعي على درجات مختلفة.

يعاني الفرد من تمزق بداخله من جراء التناقضات المحتملة بين القيم الجماعية والفردية التي يحملها معاً. هو بحاجة إلى رضا الآخرين به، ولكنه في ذات الوقت بحاجة لأن يشبع رغباته الخاصة. وإذا أحس بأن هذه الرغبات متعارضة مع قواعد المجتمع السائدة، يضطر لفعل ذلك "خلف الستار". يحرص على الظهور بوجه الإنسان الصالح والمحترم للقواعد العامة، لكنه لن يتحرج لممارسة مصلحته الأنانية. ومن ثم يمكن لأي كان أن يتصور النتائج الناجمة عن مثل هذا السلوك : من تعميم النفاق، والبحث الدائم عن إيداء الصورة والمظهر على حساب الكيان والجوهر، وانتشار النميمة، والغلو في مفهوم "الشرف"... من جهة أخرى، كل ما يمكن أن يشكّل الغنى الداخلي يحطّ من شأنه (هل يمكن أن نظهر للآخرين غنانا الروحي؟) وفي المجال الديني، يمارس الأفراد شعائرهم بتباه ومغالاة، ويبدون تشدداً مع غيرهم ولو أنهم أحياناً بعيدون عن روح الأخلاق في حياتهم الخاصة.

مخطئ من يعتقد أن هذه الأمور تخص آداب المعاملات لا تأثير كبير لها على حياة ومصير المجتمع. فعلى مستوى الفرد، نجد أن الأزمات النفسية وحالات العصاب المختلفة كثيرة وجد منتشرة. والمشاحنات بين أفراد الأسرة الواحدة غالباً ما تكون مدمرة للخلية العائلية. كما أن العلاقات بين الأولياء والأبناء وبين الإخوة وبين الأخوات في تدهور مستمر. وخارجها، نجد أن العلاقات بين الأشخاص أصبحت مصطنعة وزائفة، تطبعها الضغينة والعنف.. كما انحرفت معها علاقة الولاء والسلطة التي سرعان ما تحوّلت إلى تسلط وتشدد وغلو.

لا يستطيع أيّ مجتمع أن يتطوّر ويقرر مصيره بنفسه إلا إذا عرف نفسه. ونحن مدعوون لإدراك عناصر ثقافتنا التي تعيق رقينا ورخائنا. فلا يحق لنا أن نسرّع في إصدار الأحكام

ولا أن نعاتب ضميرنا. بل إن طريق تقدّمنا يمر عبر الوعي الجماعي بأحوالنا من أجل تغييرها. وعندئذ فقط نستطيع أن نطلب عون الله..

روح المسؤولية*

تتميز كل شعوب العالم ببعض القيم والمعتقدات التي تبرز عندها أكثر مما تبرز عند غيرها. كلها تستمد مثلها الأعلى من إرث مشترك لكل البشرية. ككائنات بشرية، نعيش وننمو وفق تخطيط وراثي مماثل تقريباً. ونستطيع أن نقارن ذلك بالموسيقى، عندما تكون الأصوات مرتبة ومقننة بمفاتيح (السولفيج)، إلا أن فضاءات التعبير تتسع إلى ما لا نهاية.

كل الثقافات الكبرى تأسست عبر القرون بتكيف الإنسان مع بيئته. لأن الإنسان هو قبل كل شيء ابن بيئته، وكائن اجتماعي. لحاجياته الفطرية (أي البيولوجية)، يربط ديناميكية حياته بالمجموعة التي يعيش معها. يبني أمنه، ويلبي حاجياته الأساسية بالعمل (وهذا يبدأ من جني الثمار إلى الصيد البدائي وينتهي بالأنشطة الأكثر تطوراً)، يبني أسرته ويتناسل ويدافع عن مكتسباته وعن ذويه... باختصار، يقوم بكل ما هو طبيعي.

من الجوانب الأساسية في الحياة البشرية الحاجة إلى الترابط بين الأفراد. لا أحد يستطيع أن يعيش في غنى عن الآخرين وبمعزل عنهم. كل إنسان ملزم بعقد علاقات دائمة ومستمرة مع أفراد عائلته أو أصدقائه أو زملائه أو مواطنيه... من هذا الترابط وتوطيد العلاقات الاجتماعية يتأسس المجتمع. لأن المجتمع ليس كياناً مبنياً على العقل البشري، بل هو نتاج طبيعي للجانب البيولوجي للإنسان. لكن، الإدراك بوجود هذا الوجود دفع الفكر البشري مبكراً لأن يهتم بتطوره. فكل شيء تحقق "ضمناً". لا أحد ينتظر "العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو أو نظريات ابن خلدون في العمران أو نظريات دوركهايم وغيرهم لينظم نفسه ويعيش في مجتمع.

فمنذ أقدم العصور، سنّت المجتمعات المتشكلة قواعد جماعية تلزم الأفراد بالامتثال لها، بالحد من مجال مصالحهم الشخصية، وأحياناً بالتضحية بحياتهم ثمناً لذلك (الحروب). في حالة الإخلال بالسلوك الاجتماعي العام، تسلط عقوبات قد تصل حد الإعدام، انقاء لأي انحراف محتمل عن القواعد السائدة.

ذلك أن الجماعة أساسية لبقاء الفرد. لأن المجموعة أقوى من الوحدة. ومن هنا يكتسي توزيع الأدوار أهمية حيوية. فيصبح الرجال والنساء عوامل فعالة لضمان السير الطبيعي للمجموعة كلها.

يكتسب المجتمع المنظم فعالية وبالمقابل يضمن الأمن للأفراد وهامش مناورة أكبر لهم. لكن كل هذا له ثمن. فهو يستوجب مشاركة الأفراد في أعمال المجموعة، ويقضي الحد من جذوة الرغبات. على كل واحد أن يتنازل عن جزء من حريته لصالح الجماعة. ومن هنا تبدأ المشاكل، إن صح التعبير. فقد يكون المجتمع متطلباً ومتسلطاً مع أعضائه. في بعض الحالات القصوى، يمكن أن يلغي نهائياً الإرادة الفردية. إلا أن المجتمع الذي يقتل الفرد، سينتهي به الأمر إلى أن يفقد حيويته هو ذاته. وهناك مجتمعات أخرى أكثر ليبرالية تشرك الفرد في عملية صنع القرار.

في جميع الحالات، يكون الفرد خاضعاً، بصفة إرادية أو مكرهاً، للقواعد العامة. وفي كل الحالات، يتم هذا عن طريق التربية العامة، التي تلقن الأفكار للطفل ثم للبالغ، من دون أن يشعر المتلقي بذلك. فترى كل واحد يحسب الجو العام الذي نشأ وترعرع فيه جواً طبيعياً.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن طبيعة "الثقافة" المتشددة والمتحجرة تولد عادة سلطاً مطابقة لها. في الثقافة التي يسحق فيه المجتمع الفرد، تميل الدولة المشيئة كثيراً إلى التسلط وقد تدفع أحياناً إلى الاستبداد. أما الثقافات الليبرالية فهي أكثر ميلاً إلى النزعة الفردية والدولة فيها ديمقراطية. فتنشك عندئذ معادلة. بقدر ما تكون الدولة متسلطة، بقدر ما يعاني منها الفرد وينمي سلوكاً معادياً ومنطوياً. وبالعكس من ذلك، بقدر ما تكون الدولة ليبرالية، بقدر ما يشعر الفرد بالمسؤولية ويتحلى بسلوك فعّال وإيجابي.

لنتحدث عن ظاهرة المسؤولية خاصة عندنا في الجزائر. إن الدولة منذ 1962، انتهجت سياسة شعبية قائمة على الكفالة الاجتماعية. لأنها كانت تريد في المقابل أن تحصل على الولاء. هذه "القيمة" عممتها على جميع القطاعات، طالما أن الفرد لا يهتم بأمر السياسة. الكل ملزم بالخضوع للإرادة السياسية للسلطة القائمة، التي تتكفل بتلبية حاجيات الفرد والتي تقوم بتحديدها بنفسها. إلا أن السلطة السياسية التي كانت تستند لثقافة هشّة وضعيفة بسبب احتكاكها بالعالم الحديث ومنطوية على نفسها، أرادت أن تذهب بهذا المنطق إلى أبعد الحدود: أن تقتل الفرد لكتم أي احتجاج. من نتائج هذه السياسة أن الجزائري فقد روح المسؤولية بشكل مريع.

إن اختلالات كثيرة في مجتمعنا تتبع من غياب هذه القيمة. وهذا نلمسه في جميع المستويات. فعند الحكّام، تنزل القرارات على المحكومين مثل السيف على رؤوسهم، مع كل العواقب الوخيمة المنجرة عن ذلك، لكن هذا لا يحرك أي إحساس بالذنب في نفوسهم. لا يحسون بمسئوليتهم عن الآثار المدمّرة الناتجة أحياناً عن أفعالهم. فمثلاً يسمح رئيس الجمهورية لنفسه بالتصرف خارج القواعد الدستورية دون أي تأنيب للضمير ودون الاكتراث بانعكاسات قراراته على الشعب. وزراء وولاة يتخذون قرارات بتعطيل المشاريع وتغيير القواعد، مسببين بذلك إفلاس مؤسسات، وإحالة مئات أو آلاف الأشخاص إلى البطالة، في حين أن محادثة بسيطة قد تكفي لتجنب هذا الوضع المؤسف، ويقدمون على ذلك دون أدنى رادع يردعهم. دركيون ينصبون في منتصف الطريق السريع حواجز أمنية، مسببين بذلك حوادث طرق كثيرة. وهذا لا يقلق أحداً منهم. موظف بسيط يجعلك تنتقل مرة ومرات إلى مكتبه، بينما أنت قد تسكن على بعد مئات الكيلومترات من المكان. فلا يراوده أي تساؤل عن الإزعاجات التي يسببها لك، ولا يتحرج في أن يسبب لك المزيد.

هذا السلوك ليس للأسف حكراً على ممثلي السلطة. فحتى الناس البسطاء، الذي هم أنفسهم ضحايا هذه التعسفات، يتحولون هم بدورهم، في كل فرصة تتاح لهم، إلى مصدر إزعاج وضرر للآخرين. الجار الذي يقوم بأشغال في منتصف الليل ويزعج كل الناس، السائق الذي يقود سيارته بطريقة جنونية معرّضاً حياة الآخرين للخطر، الأولياء الذين يطلقون أبناءهم في

الشوارع غير مكتثرين بالأخطار المحدقة بهم... العنف، إهمال الأسرة، قلة الجدية في العمل، عدم الإيفاء بالوعود... وغيرها من الاختلالات السلوكية التي يبقى مصدرها واحد: انعدام روح المسؤولية لدى الجزائري.

أصبح الجزائري غير منضبط، ومصدر إزعاج لمحيطه من غير أن يتحمل عواقب ما جنته يداه. بدون روح المسؤولية، فتعم الفوضى بصورة تدريجية وإنما حتمية لا مناص منها. الأسر لا تلقن هذا المبدأ لأبنائها، وأما المدرسة فحدّث ولا حرج. كما نرى الأئمة منغمسين في خطابات مبهمة وبعيدة عن هذه الانشغالات. أما العدالة فتعاقب الذين يعترفون (أي يتحملون مسؤولية) مساوئهم بشكل أشدّ مما تعاقب الذين يتحايلون لإنكار جرائمهم. لأن الاعتراف بالخطأ يفهم على أنه تحد يستحق العقاب. الإرهابيون يستفيدون من إجراءات التوبة ولكنهم لا يتوبون أبداً...

إذن ما الحل؟ الحل يمر عبر المدرسة بلا شك. لكن قبل الوصول إلى ذلك، على السلطة القائمة أن تدرك هذه الأبعاد وتستوعب هذه الرهانات، وتقبل بإصلاح المنظومة التربوية لأنه تكتسي أهمية رئيسية. عليها أن تسمح بتعليم القيم والمبادئ الكفيلة بضمان السير الطبيعي والسوي للمجتمع. ولأن تعلم روح المسؤولية أساسي. هذا أحد سبل الخلاص، يبقى أن نعرف إن كان سيُسمح لنا بإتباعه...

* * * *

أسئلة حول عيد المرأة⁶

يتيح عيد المرأة الفرصة للسلطة مرة كل عام، مثل عيد العمال وعيد الشباب وعيد الثورة، لتركيز اهتمامها على فئة معينة من المواطنين، بما يمكنها من عزلها عن بقية المجتمع، وفك روابطها التكاملية والمتصارعة في آن واحد مع باقي المواطنين. وتسعى هذه السلطة لكسب

⁶ عن موقع "الفوروم الديمقراطي" 2010.

ودها بتثمين دورها وتعداد مناقبها وتقديم نواياها الحسنة، وتتفادى معها الخوض في تعقد الواقع وفي تحديد الثغرات الحقيقية للمجتمع من أجل اقتراح مشروع سياسي فعلي.

هذا لأن الخطابات التي تلقى في هذه المناسبات حول المرأة ولا التأكيد على النية في ترقيتها ليست هي التي تعالج جوهر المشكلة، المتمثلة في التدهور المحسوس للعلاقات بين المرأة والرجل في هذا البلد، والذي لا يفهمان مصدره ولا طبيعته.

فهذه العلاقات التي تحكم البنية العائلية - بين الرجل والمرأة، وبين الأولياء والأبناء، وبين الإخوة والأخوات - والمبنية على التقاليد، بدأت تفقد علة وجودها وفعاليتها السوسولوجية تحت وطأة الحياة العصرية ومتطلباتها.

فمن وجهة النظر هذه، نحن نعيش اليوم نمطاً هجيناً لا صلة له بالمجتمع التقليدي ولا بالمجتمع العصري، يجعلنا نقف من النمطين، وهو غير متجانس وبلا معالم قارة ولا أهداف واضحة. وفي ظل هذا الوضع، يبقى الثراء المادي المرجعية الوحيدة المعقولة للمجتمع، مما يفرض على المجتمع نزعة مادية لا مخرج لها.

لم يعد الرجل والمرأة في الجزائر سعيدين في حياتهما. فالمرأة تولد وسط ابتسامات أهلها الكاذبة وتكبر بتحمل مسؤولية في بيت أهلها وتبني بيتها هي في جو ينعدم فيه الأمان وتنتهي حياتها مدللة من طرف أبنائها.

ويولد الرجل الجزائري وسط ابتسامات أهله الصادقة، ويكبر في اللامسؤولية في بيت أهله، ويبنى بيته هو على الأوهام، وينتهي حياته مهمشاً من قبل أبنائه.

يتقاطع المساران، لكن سرعان ما يختلفان ويتباعدان. ففي البنية "العصرية" للأسرة الجزائرية، يعيش الأزواج في فضاءات ذهنية متعارضة. فالرجل الذي تربى في الامتيازات الذكورية الطاغية لا يستطع أن يرى زوجته إلا كامتداد لأمه التي عليها أن تتولى حاجياته اليومية. والمرأة التي تربت في الخوف من المستقبل، ترى في زوجها ومن ثم في أبنائها، مصدر أمان وجودي لا خيار لها سوى أن تحافظ عليه.

إن هذا الفاصل الأصلي في حياة الرجل والمرأة هو الذي يعقد العلاقات بينهما، وبصفة أعم بين أفراد العائلة الواحدة، والتي غالباً ما تكون عواقبها وخيمة.

خلاصة القول، إننا بمناسبة الثامن مارس هذه، علاوة على تكريم المرأة، علينا جميعاً رجالاً ونساءً أن ندرك الرهانات الحقيقية ونفكر فيها من أجل بناء مجتمع أكثر إنصافاً للمرأة والرجل بالشكل الذي يمكنهما من تحقيق سعادتهما المشروعة.

في حب السلطة*⁷

"عندما أراد الرجل النرجس أن يصنع العالم على صورته، أدى به ذلك إلى أن يحطم الآخرين، وأن يضيّع هو نفسه من شدة الانبهار بنفسه." يوجين أنريكاز

لم يعد رجال السلطة في الآونة الأخيرة منشغلين بمصير الأمة. كأن الفشل المدوي الذي يواجهونه لم يكن كافياً لإقناعهم وتحسيسهم بمسئوليتهم. رغبتهم في البقاء أملت عليهم في الأخير عملية تجميل دستورية لو حدثت في بلدان أخرى لأقامت الدنيا دون أن تقعدها.⁸

نحن لسنا هنا بصدد جرد نكسات السلطة أو محاكمتها. فهذا يحدث يومياً على يد الصحافة ومتقنين ورجال سياسة من مختلف المشارب. فلا يوجد شيء كثير يقال في هذا الموضوع، إلا ربما كلام مجتر وغير مجدي. وإنما ما يهمنا أكثر هو أن نعرف لماذا يفرز مجتمعنا هذه القيم التي تجعل من منصب الزعيم الأبدي مرغوباً فيه إلى هذه الدرجة من قبل الحاكم الأعلى وكل الطامحين إليه. نعرف أن صورة القائد العظيم والمفدى راسخة في

⁷ منشور في جريدة "الوطن" 23 نوفمبر 2008.

⁸ تم تعديل الدستور عن طريق البرلمان يوم 8 نوفمبر 2008 لرفع تسقيف العهدة الرئاسية بعهدتين، لتمكين رئيس الجمهورية الحالي من الترشح للانتخابات في عدد المرات التي يريد.

اللاشعور الجماعي. تعمي الأنا وتبهرها، وتحجب عن صاحبه كل ما حوله. أينما كان، يرغب الجزائري في أن يكون القائد المطلق وأن يبقى قائداً إلى آخر رمق في حياته.

في أيامنا، ومع التعديل الدستوري الأخير، لا نشاهد الشرخ بين غالبية من الشعب الراغبة في التداول، وسلطة مصممة على تمديد بقائها، بقدر ما نشاهد صداماً بين فكرة الديمقراطية الهشة التي تحملها نخبة وحيدة، وذهنية قديمة متجذرة في أعماق المجتمع.

يعود بنا هذا إلى حقيقة مفادها أن مجتمعنا يحب الأنبياء إلى درجة تكاثر فيه الدجالون، ويحب القوة إلى درجة معاداة الحرية واغتيالها، ويحب الحيلة والخداع إلى درجة أن القانون لم يعد سوى فزاعة يُخوّف بها الناس.

وبالمقابل، يخاف مجتمعنا من التجديد إلى درجة اللاتسامح، ويخاف من المستقبل إلى درجة السقوط في الانتهازية، ويخاف من انعدام الأمن إلى درجة التخفي وراء الجمود، ويخاف من المجهول إلى أن صار يفضل الخرافات على طرح الأسئلة الحقيقية. لو استثمرنا لاشعورنا الجماعي في العلم والكتابة وروح المبادرة، لسخر الجزائريون طاقاتهم ليصبحوا علماء وكتّاب ومقاولين ناجحين. لكن الواقع يبيّن لنا أن مثلنا الجماعي صيغ بشكل آخر.

إن المجتمع هو الذي يربّي الفرد على حب هذه القيم، وإن كانت للأسف لم تعد رائجة في عالمنا، ولا تستطيع أن تساعدنا على التطور. فعندنا لا يوجد ما هو أكثر شرعياً من أن يحصل المرء على السلطة وأن يعمل ما يجب فعله للبقاء فيها. فمن هذه الناحية، فإن رئيس الجمهورية منسجم مع الروح العامة السائدة، على الأقل في أوساط جيله. ولا يختلف عنه في هذا الشأن معظم القادة السياسيين، سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة.

وهنا يكمن موطن الخطر الذي يجب انتزاعه إن أردنا فعلاً جزائر جديدة. يقول ماكس بلانك : "إن الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر بإقناع المعارضين وإظهار النور لهم، وإنما لأن معارضيها سيموتون يوماً وأن جيلاً جديداً متآلفاً معها سيظهر إلى الوجود." أملنا أن تعرف فكرة الديمقراطية طريقها مع بروز جيل جديد، إذا استطاع أن يفرز طبقة سياسية في مستوى هذا التحدي. وهذا فعلاً برنامج واسع !

جيل الاستقلال أمام تحدٍّ كبير⁹

إذا كان جيل نوفمبر قد نجح في رفع أكبر تحدٍّ في عصره، ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية، فإن نخبة جيل الاستقلال لا تزال إلى الآن بلا مشروع محدد الملامح تقترحه للجزائريين. فالإكتفاء بالسعي لاستبدال السلطة لا يمكنه أن يشكّل غاية سامية في حد ذاته ولا إنجازاً تاريخياً. لأن الخلافة في كل الأحوال ستقرض نفسها مع الزمن.

منذ ما لا يقل عن عشرين سنة، ما انفكت الطبقة السياسية الجديدة، سواء تلك المنضوية تحت لواء النظام أو تلك التي ترى نفسها في المعارضة، تقوم بجرد إنجازات ونكسات الماضي وتصوير الازدهار الآتي ووصف أعراض الانسداد الحالي. أما المستقبل فينظر إلى إليه كعود لمعالجة وباء متعدد الأشكال ومتغير حسب الظروف وحسب الرؤية الإيديولوجية السائدة.

فخارج الاختلافات المظهرية¹⁰ وأشكال الخطابة والتعبير التي تعيد إنتاج شعبية منبوذة وبالية، من الإسلاموية إلى التروسكية، لا يزال الخطاب السياسي في معظمه سطحياً ومشتتاً فيما يخص أهدافه المنشودة. عن كل هذه الطموحات المعبر عنها، وبغض النظر طبعاً عن التصورات الإيديولوجية الطوباوية، لم يظهر أي مشروع مجتمع منسجم بما فيه الكفاية ويراعي طبيعة مجتمعنا والعوامل التاريخية التي يخضع لها والأهداف الأساسية التي يجب عليها أن تسطرها تبعاً للتحويلات العالمية المتوقعة. إن مختلف الأحزاب السياسية عاجزة عن اقتراح الرؤية الضرورية لخلصنا الجماعي، والأمل الذي يشحن الهمم ويجنّد عزيمة الأمة. لم نر في أي مكان ملامح لمشروع وطني ملموس وواقعي، ومعقول وفي نفس الوقت طموح ومنفتح على المستقبل وموّد للأمال. ولا نرى أي تحد في الأفق، يهز الضمائر، ولا أي حافز للشعب يخرج من حالة الإحباط والإحساس بالمرارة واليأس.

⁹ منشور في "الوسار دالجيري" 6 جويلية 2009.

¹⁰ الأمثلة التي اختارها بوتفليقة للحديث عن "عباءة عباسي و ميني جوب خليدة"، تعكس هذه النظرة.

بالرغم من أن هناك تحدياً عظيماً ينتظرنا، وأن منعطفاً حاسماً في تاريخنا يتراءى في الأفق. نقصد به تقلص احتياطي المحروقات والنهية المرتقبة لاقتصاد الربيع. فنحن أمام خيارين أحلاهما مرّ: مواجهة الوضع وتحويل هذا الامتحان الحقيقي إلى وسيلة لإخراج البلاد من مأزقها أو الغرق والسقوط في الخراب والفوضى لعقود طويلة.

طبعاً الجميع يتكلم عما بعد البترول. لكن على ما يبدو لا أحد يأخذ القضية محمل الجد. مع أننا لو نلقي نظرة فاحصة لبعض الأرقام والمعطيات الخاصة بالبنية الاقتصادية لبلدنا، سنجد أن الأمور يمكن أن تتدهور بسرعة لا نتصوّرها.

فاستناداً لمختلف المؤشرات والتوقعات، يمكن للجزائر أن تستمر في إنتاج النفط لخمسة عشر سنة أخرى، أو لعشرين سنة على أكثر تقدير. مع الأخذ بالاعتبار تطوّر الطلب المحلي للطاقة. مثلاً في عام 2008، نجد أن 12 % من الإنتاج الوطني تم استهلاكه محلياً. وهذه النسبة مرشحة للزيادة، والحاجيات ستتبع منحى تصاعدياً بسبب النمو الديموغرافي والنشاط العام (النمو السنوي خارج المحروقات في حدود 4 %). بعد نفاد البترول، سيبقى لنا الغاز من دون شك، لكن سوف لن يمثل سوى نسبة تتراوح بين 25 و 30 % من القدرة الشرائية الناتجة عن الصادرات الحالية. فماذا سيحصل إذن للبلد الذي تأتي مداخيله بالعملة الصعبة بنسبة 99 % من المحروقات؟ علماً بأن 50 % من ميزانية تسيير الدولة تأتي من الجباية النفطية. كيف يمكن في هذه الحالة دفع أجور الموظفين؟ وكيف يمكن إطعام السكان، عندما نعلم أن الزراعة في وضعها الحالي لا تلبي سوى 30 % من حاجيات السكان الغذائية؟ وبعد نزوب المداخيل بالعملة الصعبة، ينبغي توقع نفقات جديدة لاستيراد نفس هذه المحروقات للاحتياجات المحلية. بأي مال سنشتريه حين نعلم أن البترول عندئذ سيبليغ مستويات لا نتصوّرها الآن؟ القليل من النشاط الصناعي المتبقي سينهار. وفي الوقت الذي سيشهد العالم تحوّلاً طاغياً هائلاً، ستدخل الجزائر مرحلة من الفوضى والتخبط.

كيف يكون الخروج من المأزق؟

نعود إلى الحكمة القائلة: الوقاية خير من العلاج. وفي هذا الموضوع، نخشى أن يكون الأوان قد فات علينا. لأن عملية حسابية بسيطة يفهمها الجميع تبين لنا أن بعد عشرين سنة (وهذه مدة قصيرة في حياة أمة)، يستحيل على الجزائر أن تصدر خارج المحروقات ما تتراوح قيمته بين 30 و40 مليار دولار بسعر 2008 من أجل الحفاظ تقريباً على المستوى المعيشي الحالي (مع الأخذ بالاعتبار أن الحاجيات الإضافية سيمنح تلبيتها بتصدير الغاز لعشريتين آخرين). هذا يعني أنه ينبغي على الجزائر أن تصدر خارج المحروقات ابتداء من هذه السنة وعلى مدى عشرين سنة ما قيمته 2 مليار دولار إضافية في كل سنة، وبتعبير آخر، بين 20 و25% من النمو السنوي للقيمة المصدرة خارج المحروقات، وهذا على امتداد عشرين سنة! يجدر الذكر بأن الجزائر في عام 2008، صدرت ما لا يزيد عن مليار دولار إلا بقليل خارج المحروقات، ويتعلق الأمر بمواد أولية هي الأخرى آيلة إلى الزوال !

من هذا المنطلق، يبدو التحدي مستحيلاً. وفي ظل السياسة الحالية على الأقل، لا يوجد أدنى شك في العاقبة. ومع نظام سياسي غير شرعي وقائم على الاستبداد والتسلط لا يمكن أن يطالب من شعبه أن يقدم تضحيات تبدو ضرورية للنهوض بالاقتصاد وبالبلاد. لاسيما وأن البلد ظل يعيش على الريع منذ نصف قرن، وبالتالي فقد الخبرات والمهارات التي كان يملكها ووجد نفسه في ذيل الترتيب من حيث إنتاجية العمل، بجهاز صناعي مترهل عطلته بيروقراطية فاسدة إلى النخاع. الشباب فقدوا إيمانهم بالعمل ولا يحتملون الجهد وينفرون من الحرف الشاقة، الفلاحية والصناعية وغيرها.. السياحة تتطلب ثقافة لا نملك حتى أصولها. ومن ناحية أخرى، الصراعات الإيديولوجية والعنف المستشري وفقدان المعالم ما فتئ يشنت الطاقات الوطنية.

كيف لنا إذن أن نعيد للمجتمع انسجامه المفقود ونبث فيه الطموح والرغبة في العودة إلى العمل؟ كيف يمكن أن نبني العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس أن الشعب هو من عليه أن يمول الدولة؟ كيف سيتسنى تكريس دولة قانون في حين أن الجزائريين لم يستوعبوا بعد ضرورة وجودها؟

لم يعد هناك شك بأن الجزائر تتوجه ببطء لكن بثبات نحو صدمة أخرى ذات بعد تاريخي. يتعين على جيل الاستقلال أن يعمل على التخفيف من وطأتها ولم لا على تجاوزها..

حينما تدق ساعة الحقيقة¹¹*

بعد مضي أربعين سنة من نيل الجزائر لاستقلالها، يخرج إلينا مجاهدون كبار من حرب التحرير ويشهرون أمام الملأ، ودون رادع يردعهم، مشاحناتهم القديمة وعداوتهم وصراعاتهم وضغائنهم وخستهم.

ما من شك أن استقلال الوطن كان تتويجاً لعمل عظيم واستثنائي، لا يقارن بالحوافز الإنسانية البحتة التي تحرك بعض القادة "الثوريين" الذين تغلبت عليهم مشاعر الأنانية والميل لتصفية الحسابات التي لا تزال راسخة في نفوسهم، معرضين بذلك للخطر هذا الرصيد المعنوي الهائل الذي شكلته عقود من النضال السياسي وأكثر من سبع سنوات من الحرب التي خاضها شعب مقدم.

رجال شاركوا ببسالة في مغامرة التحرير وأنجزوا بطولات خارقة، ينساقون وراء نزواتهم ويستسلمون لأمزجتهم المتقلبة ويدلون باعترافات تحوّل إنجازاً تاريخياً له صدى عالمي إلى مجرد حرب زعامات دنيئة.

فبعدها احتقينا بالأبطال في الكتب المدرسية والخطابات الديماغوجية والاحتفالات الشكلية، صار اليوم كلّ يريد أن يتكلم عن مآثره وشهامته ودوره وأهميته. وبعدها تسابقوا على امتيازات السلطة ومكارمها، ها هم يترصدون لاحتلال أفضل المواقع في محفل التاريخ.

الظاهر أن ساعة الحقيقة قد دقت. كل ما بقي مكتوماً في الصدور يخرج الآن إلى العلن. المشاعر التي ظلت مكبوتة تُكشف. والضغائن والأحقاد المقموعة منذ سنوات طويلة تتحرر. الأموات يتكلمون.

¹¹ منشور في "الوسار الدجيري" 12 ديسمبر 2002.

تاريخنا الذي كان مدفوناً لسنين طال أمدها في أعماق وعي أضعفته الأطماع والجشع الغريزي، صارت تفوح منه رائحة الخيانة والغدر. من سيتحمل مسؤوليتها؟ إذا كان من غير اللائق بنا تقديس الرجال، أيّاً كانت أمجادهم وبطولاتهم، فلا يحق كذلك إصدار أحكام قيمة بهذا الاستهجان وهذا الاستخفاف على رجال تعرضوا للخيانة وللإغتيال على أيدي إخوانهم (؟) في الكفاح.

ليس من المحبذ أن يُطلب من أبطال ثورتنا السكوت. لطالما عانينا نحن من قانون الصمت الذي أطبق علينا. لكن كان حري لهم أن يقولوا لنا الحقيقة وكل الحقيقة عن ماضينا القريب، وأن يعيدوا للأمة ذاكرتها الجماعية باحترام الشهداء والأحياء، وأن يدوّنوا شهاداتهم تدويناً وليس في مجادلات كلامية مشحونة بروح انتقامية، تمديداً لمشاحناتهم القديمة والبغيضة.

إن الجزائريين اليوم يريدون معرفة الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة. الحقيقة عن الصراع من أجل السلطة بين إخوة السلاح، وعن بذور الاستبداد والجور، وعن مسؤولي الخيارات الخطيرة التي اتخذت. يريدون فهم تاريخهم وتقييمه. ولا حاجة لهم لسماع الشتائم وتبادل التهم. هم يعرفون أن المجاهدين قالوا ما هو كثير وقليل في آن واحد.

فالذين كان لهم شرف المشاركة في الحركة التحررية وشهدوا أحداثها المأساوية، ملزمون اليوم بامتحان ضميرهم والإدلاء بحقائقهم الأخيرة بعقل هادئ وبعيداً عن كل الدوافع الذاتية. إن الجزائريين اليوم يريدون الشروع في بناء دولة قانون حقيقية بالاستلها من هذه القوة الروحية الرائعة التي تمثلها ثورة أول نوفمبر، بذكاء وعرفان واعتزاز. هم لا يريدون أسطورة مليئة بالأكاذيب تنهار في أول هزة.

رسالة إلى أسلافنا¹²

في عام 1962، نلتُم غايتكم السامية وحققتم الحلم الرائع الذي أُنذرتُم أرواحكم من أجله، وهو أن أرجعتم للجزائر حريّتها. كنتم حينها شباباً يافعين. وكانت الشعوب المضطهدة تعلّق آمالها على إنجازاتكم. وكان عظماء هذا العالم ينظرون إليكم بانبهار كبير. وكان صوتكم يدويّ عالياً خفاقاً. وكان الوطن يدين لكم. فبعد حرب دامت سبع سنوات، ومآسي كثيرة وبطولات رائعة، كنتم في قمة المجد.

في عام 2001، ما زلتم هنا. لكنكم أقل شباباً وحنوفاً ويفاعة. وكذلك إن نظرة الآخرين إليكم تغيّرت تماماً. وصارت شعوب العالم تشفق على حالنا. وأصبح عظماء هذا العالم لا يكتّون لكم سوى مشاعر الازدراء.

بتفجير حرب التحرير ذات أوّل نوفمبر، استطعتم أن تبنوا الأسطورة المؤسسة التي كانت الجزائر بحاجة إليها لتقوية دعائمها كأمة ولمواجهة آفات مصيرها.

لكن باحتقاركم لشعبكم بعدما شكّتم طبقة من الأثرياء، وبتمسككم بتلابيب السلطة وتجاهلكم للشبيبة وتصفية النخبة وابتذال كل مبادئ نوفمبر الجميلة، أنتم تحطمون رمزية الثورة وشهادتها بشكل لا شفاء بعده.

بالأمس كنتم نموذجاً للخير، اليوم أصبحتم مثلاً للشر.

تحبّون الجزائر. نعم بالطبع تحبّونها. لكنكم من شدة معانقتها خنفتموها. تحبّون الحرية. ما من شك في ذلك، فلقد حاربتم من أجلها. لكنكم من شدة تمسككم بها، صادرتموها لشعب بأكمله. تحبّون السيادة. نعم، بكل يقين. لكنكم من فرط تعلقكم بها لا ترون أنفسكم إلا أسياداً. أما الجزائريون فليس لديهم من خيار سوى بين الاستسلام للقدر والمنفى والانتحار. أو قد يفاجئهم موت بشع يلقيه عليهم جزائريون آخرون جنّتموهم.

لكن من كل هذا لا تكثرثون. لا تستمعون لأحد. لا تسمعون أيّ صوت. لا تشغلکم مآسي ومعاناة هذا الشعب. لا تحاولون حتى مكالمته وأن تقولوا له بضعة كلمات صادقة للتخفيف من معاناته، بدون استعلاء ولا دروس في الوطنية... في خطاباتكم تمدحون أنفسكم وتمجّدون

تأملات في واقع الجزائر

ماضيكم ومستقبلكم. لا تستجيبون سوى لنزواتكم وغرائزكم وقراراتكم إلى أن أصابكم الصمم.

لا أحد أقوى منكم. الله وحده ... ربما. في انتظار ذلك، على الجزائريين أن يصبروا وأن ينتظروا. حتى تتموا مهمتكم "بنظافة". ينتظرون عام 2040، حتى يهرم قليلاً أولئك الذين كانوا شباباً في 1962 وأقل شباباً في 2001. وفي انتظار ذلك نتمنى عمراً مديداً للجزائر. إلا إذا ...

إلى القاضي إحسان¹³*

لعلّه من غير المألوف أن يعلّق رجل سياسي على مقال صحفي (فعادة ما يكون الصحفي هو الذي يعلّق على مداخلات السياسيين)، لكنني أعتزف بأني لم أقوّ على مقاومة رغبتني في التعقيب على آخر نص كتبه القاضي إحسان.¹⁴

أطلق كاتب المقال ما يشبه صرخة، معبراً عن غيظه وحزنه مما يصفه بـ "الظلم الكبير الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بسبب هذا الموقف السلبي الصريح الذي تنتبناه الجزائر من خلال ما يبدو أقرب إلى اللامبالاة في أحسن الأحوال، وإلى التواطؤ في أسوأها".
قد اتفق مع هذا التحليل، وأتأسف أشدّ التأسف على هذا السبات الذي ألمّ بالجزائريين كما يبدو لي في التعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني الجريح، إلا أنه لا بد من قراءة موضوعية لشرح هذا الموقف.

في حقيقة الأمر، ورداً على الحكم النهائي الذي يتضمنه عنوان المقالة، يجب أن أذكر بأنه كانت هناك لرجال سياسة وأصوات من المجتمع المدني مواقف عبّروا عنها جماعياً عدة مرات، عبر بيانات ومساع علنية بادروا بها لدى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، وعبر ندوات صحفية وحضور فعلي في بعض المحاولات للتظاهر بالعاصمة، ولو أن الصحافة لم تول اهتماماً كافياً لهذه المبادرات. لكن المسألة ليست هنا. ويجب الاعتراف بأن الموقف العام لم يكن له أي صدى تقريباً ولا أي دلالة فعلية. ومن الناحية الأخلاقية وبالنسبة لأصحاب المبادئ، فإن هذه الوضعية صعب جداً تحمّلها. وليس من الممكن مسح السكين على ظهر السلطة وحدها، التي وإن كانت تتحمل جزء من المسؤولية (أليست هي التي اقترحت دقيقة صمت على الأمة تعويضاً على قرار الحظر الذي أصدرته على أي مظاهرات عمومية؟)، إلا أن هذا لا يبرئ بأي حال من الأحوال كل المجتمع ولا يبرئ ساحة الطبقة السياسية بوجه أخص. لكن إذا كانت أي سلطة تستجيب أو لا لمتطلباتها الداخلية بوضع مصلحة الدولة (أو بالأحرى مصلحتها الخاصة) قبل أي اعتبار معنوي، فإن المجتمع، تحكمه قواعد لا تراعي حسابات الإستراتيجية السياسية. فدواعي السلوك المعيب الذي تتبعه السلطة في هذا الشأن لا يمكن أن تفسر ولا أن تبرر السكوت الشعبي الظاهر.

يتساءل كاتب المقال: "ما الذي حصل يا ترى حتى يبدي الجزائريون مثل هذه اللامبالاة إزاء قضية ساهمت في تشكيل المخيلة السياسية لجيل الاستقلال؟ هل لأن شيئاً جوهرياً ما تحطم في القدرة على العطاء التي عرفت بها بلادنا؟"

¹³ منشور في "الوكوتديان دوران" 02 جانفي 2003.

¹⁴ "الجزائر - فلسطين: سنة العار" منشور في "الوكوتديان دوران" 19 ديسمبر 2002.

لا شك أن الجزائريين تغيّروا، وبتعبير أدق، أقول أنهم الآن في طور التحوّل أو التحوّر. إن استيعاب مأساة الفلسطينيين والإحساس بها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال واقعهم المعيش الذي يعرف حالياً حالة تطوّر.

علينا أن نفهم بأن الجزائريين بدئوا يخرجون شيئاً فشيئاً من برائن الشعبوية المصطبغة بروح التضامن الجماعي ومن شباك إسلاموية نمطية متهاككة غذتهم بروح الفداء التي فقدت مغزاها، وبدئوا يعززون شيئاً فشيئاً استقلاليتهم الفكرية ويجربون الروح النقدية، ولو بنوع من السذاجة والرعونة، وصاروا يناون عن القيم الجماهيرية والشعارات الديماغوجية الجوفاء التي أشبعوا بها لزمان طويل جداً. إن نظرتهم للعالم تقاس دائماً على الصورة الداخلية التي يرسمونها عن أنفسهم. وتقييمهم للعمل السياسي أصبح يقوم على الملموس وليس على العواطف.

لا يوجد موضوع سياسي له تأثير أقوى لدى الجزائريون من القضية الفلسطينية. في البيوت وفي الأماكن العامة، وفي الشارع، ووحدهم أمام جهاز التلفزيون، يتفاعل الجزائريين بكل جوارحهم مع فلسطين. لطالما يقدرّون تضحيات هذا الشعب الذي لا يرغب في الاستسلام، والذي تحالف ضده الأعداء والأشقاء، ومحكوم عليه بأن يفك لوحده، وأمام القوى العظمى، العقدة التي حبكتها كل الأسطورة الإبراهيمية بما تتطوي عليها من تاريخ وعمق الديانات السماوية الثلاثة التي تواردت على هذا البلد العريق. لكنهم يعرفون كذلك أنهم اليوم عاجزون. مثلما هم عاجزون أمام مأساة وطنهم. فإذن نجدهم ينظرون، ويتألمون ويسكتون خجلاً. يدركون بأن الخروج إلى الشوارع والتظاهر سوف لن ينتزع في الوقت الحالي الضحية الفلسطيني من أيدي جلاده الإسرائيلي.

هؤلاء الجزائريون (وهم بالملايين) على استعداد لتقديم الشيء الكثير لفلسطين. وهم على استعداد لفعل ذلك، لأن ضميرهم يملي عليهم ذلك، وليست النداءات الحماسية لأي زعيم كان. لكنهم يدركون أن مساعدة الآخرين مرهون بإنقاذ بلادهم. يدركون أنهم بإخراج الجزائر من دائرة التخلف والمواريث البالية، مع حفاظها على أصالتها وكيونتها، سيبنون كرامتهم ويكون عندئذ بوسعهم أن يمدوا يدهم بصدق وفعالية لمن يعانون ويتعذبون.

إن الجزائري، في رحلة بحثه عن الحرية وعن إثبات الذات وعن طريق خلاصه، قد مزق أسمال الخطابات التضامنية الزائفة والديماغوجية التي لا تزال تطبع الذهنيات في كثير من الدول العربية، ويسعى بمشقة وعذاب، ليجد طريقاً له نحو حداثة ناضجة.

إن على الجزائر، قبل أي بلد عربي آخر، أن تتجح في تحوّلها الديمقراطي. لأنها الأولى بذلك وهي التي دفعت ثمناً أكبر لذلك.

تأملات في واقع الجزائر

الديمقراطية، الحزب السياسي والزعيم¹⁵ *

منذ أن تعالَى "ضجيج الأطفال" ليضع حداً في أكتوبر 88 لأوهام الحزب الواحد، وخاصة منذ أن فتح دستور 23 فبراير 89 الباب للجمعيات "ذات الطابع السياسي"، انكشفت حقيقة الجزائر فجأة في كامل تعقداتها واختلافاتها وتطرفاتها وفوضاها.

منذ استقلاله على الأقل، ظل البلد خاضعاً لصراعات مريرة حول السلطة، وكان عليه أن يساير، طوعاً أو رغماً عنه، توجهات الحكام في أي وقت. وكانت المؤسسات والإدارة العمومية والنظام الاقتصادي والمنظومة التربوية كلها ملزمة بالانصهار في بوتقات جاهزة تملئها إرادة القيادات العليا. في مثل هذه الظروف، كانت السلطة تشيّد أركانها وتحافظ على كيانها بتجنيد الرجال الذين تتوفر لديهم بعض المواصفات المطلوبة: كإبداء كفائهم في تنفيذ التعليمات، وقدرتهم على تكييف قناعاتهم مع رغبات من هم في "المقام العالي" دون البحث عن فهم معناها.

بهذه الطريقة تشكّل نظام انتقائي "دارويني" محكم، لا مكان فيه سوى لمن يخدمون النظام والراغبين في كسب ود الحكام من دون قناعة حقيقية. لم يكونوا كلهم رجالاً "فاشليين"، وإنما كانوا خدماً مخلصين. مطيعين ومنصاعين لرؤسائهم، وعادة ما كانوا قساة مع مرؤوسيهـم. وكانوا يشكّلون حلقات واهنة في سلسلة سخيـفة مربوطة إلى قطبين، قطب سالب علوي، وقطب آخر موجب سفلي. أما من كانت لديهم شخصية قوية، فكان يُنظر إليهم كعناصر قابلة لأن تصبح مشوشة، وبالتالي يحطمون في أولى مراحل صعودهم في سلم المسؤولية. فهذه الطريقة في تسيير الموارد البشرية أدت إلى خلق "نخبة" فكرية وسياسية موالية، شاحبة وعديمة الحيوية.

عندما انفجر الفكر الأحادي وتطايرت أشلائه، وأُتيحت الحرية السياسية للجزائريين، أصبح الوهن المكشوف لنخبتهـا عائقاً خطيراً لما سيأتي من أحداث. هذه النخبة، التي نشأت في أحضان النظام وعاشت تحت رعايته وولائه، وجدت نفسها يتيمة وعاجزة عن تحمل مسؤوليتها لقيادة شعب منفجر حُرّم من حريته لعقودٍ من الزمن فازدادت طبيعته المتمردة تمرداً. فكانت المعادلة الصعبة التي لم يوجد لها حل: فقد عرف المواطنون البيروقراطية، لكنهم لم يجدوا أبداً الدولة.

ولما سمح النظام ببروز رجال يتمتعون بقدر من المصادقية، أُتيح لنشطاء سياسيين – استلهموا معارضتهم من عدائهم الفطري للحزب الدولة – أن ينشئوا أجهزة سياسية طمعاً في الوصول إلى السلطة.

فجاءت الفرصة للمعارضين، سواء كانوا ممن يسمّون أنفسهم إسلاميين أو ديمقراطيين، لتأسيس أحزاب سياسية على نمط شبه عسكري، تسعى للحصول على الفعالية اللازمة للإجهاز على الدولة المحتضرة التي يطمعون فيها مع ذلك.

في قلب المعركة، كان كل واحد يشحذ سيفه ويعبئ جنوده وفق نظام عسكري بحت. فكلّ مناضل عليه أن يكون مثل الجندي يحارب من أجل القضية، والهياكل القاعدية أشبه بثكنات والقيادات السياسية بهيئات أركان عامة.

في هذا الجو المتوتر والمشحون بالعنف والفوضى والدسائس، كيف يتسنى لقادة الأحزاب الأوائل أن يكون لديهم تصوّر آخر أو أن يأتوا بما هو أحسن؟ في غياب تقاليد في التعددية الحزبية وفي النضال الشرعي، وبدون تجربة في تأسيس وتنشيط هياكل تنظيمية، دخلوا في مغامرة معقدة ومضطربة ومحفوفة بالمخاطر.

فالإسلاميون الذين كانوا متيقنين من أن الفوز في متناول أيديهم، كانوا يقودون الجماهير دون إعارة أي اهتمام بالفرد. أما الديمقراطيون الذين أعيتهم الأهوال الثورية، كانوا يشهرون مبادئهم لكنهم في الممارسة، سرعان ما استسلموا لمتطلبات الحرب: خطاب راديكالي لتعبئة الجماهير وصرامة في الانضباط وحملات تصفية لردع أي مطالب لفتح نقاش داخلي. أما رجالات النظام، فما زالوا يواصلون دسائسهم في الصالونات المغلقة وفي الكواليس المظلمة في انتظار أن ينتخبهم "أصحاب القرار" الفعليين.

اليوم، وبعد عشر سنوات من ظهورها على الساحة في زحمة الأحداث التي واكبت تصدع أركان النظام الشعبوي والأبوي، بقي للأحزاب السياسية أن تضع نفسها أمام المرأة وتواجه واقعها بشجاعة. كان عليها أن تتكيف مع شروط الكفاح أو تختفي كلية من الوجود. وكان في الحقيقة ذلك مصير معظمها. لكن الآن وقد بدأت تلوح في الأفق مرحلة جديدة، يتعين عليها أن تعيد النظر في أفكارها ومعتقداتها وأن تعيد صياغة خطابها وأكثر من هذا أن تنتهج نمط تسيير جديد.

أن الأوان للقائد المنزه أن يتنازل عن سلطاته. والذين كانوا "يؤطرون" القاعدة يريدون اليوم أن يرتقوا إلى مستوى أعلى ويشاركوا في النقاش السياسي. والذين كانوا يشكلون هذه القاعدة الجماهيرية في خدمة رجل يريدون اليوم أن يناضلوا من أجل أفكار.

لم يعد لحب التسلط والزعامة وحب الذات أي قدرة على كسب الأصوات. التناقضات بين الخطاب وممارسات القائد لم تعد مفهومة ولا مقبولة. الغلو الذي يصاحب هذا التفرد في السلطة، والذي قد يفيد في أوقات الشدة، أصبحت مصدر فوضى وخراب. النضال السياسي طيلة السنوات العشر الأخيرة كوّن، رغم كل شيء، "روحاً تضامنية" بين الرجال لا يستطيع القائد أن يكبحها دون المخاطرة بحرق الأخضر واليابس معها.

شيئاً فشيئاً، ومع تراكم التجربة، بدأت تتشكل أحزاب سياسية من الجيل الثاني. وحتى تلك التي لا تزال تعمل بشعارها الحالي محكوم عليها أن تجري تحولات نوعية تمس نمط تسييرها. لكن إذا تمادى "الزعماء" في موقفهم (وهل لديهم خيار آخر؟)، فإن التسيب والانتهازية و"البريكولاج" سوف يقضي على كل الجهاز الحزبي.

على أرض الميدان، الأحزاب الإسلامية بدأت تتحلّى بالبرغماتية والتعقّل، وتتخلّى شيئاً فشيئاً عن أهدافها الدعوية وإعادة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية، متجاهلة التطور الذي يشهده العالم. فتعلمت كيف تقدر الفرد وتدرج في نمط تسييرها عناصر ديمقراطية لا غبار عليها. تأقلمت مع قواعد الجمهورية وصارت تمارس لعبة المؤسسات بمرونة. تدافع عن

وجهات نظرها دون تكفير معارضيها. هذه الأحزاب تتطور ببطء، وغصباً عنها، نحو أفكار لا تزال محافظة وماغوية، لكنها خالية من المطالب الثورية التي عرفت بها في الأول، نفاقاً ورياء في البداية ثم صار عن واقعية.

ما من شك أن هذا التيار المحافظ هو أكثر جاذبية لعامة الجزائريين. لأنه أقرب إلى المخيلة الدينية التقليدية وأكثر انتشاراً في أعماق البلاد. يدافع عن الأفكار البالية التي تحكم المجتمع وعن التوازنات الاجتماعية والثقافية والنفسية المكتسبة، فهو بالتالي يوفر لكثير من المواطنين شكلاً من الأمان والاستقرار. لأن الجزائريين، وبعدها عاشوا وعانوا من التحولات العميقة التي حصلت منذ الاستقلال، يبحثون بشكل لاشعوري عن استراحة، يبحثون عن سلم قيم معقولة وعن دولة (ولي أمر؟) تحميهم. وإذا كانوا يرفضون اليوم، وبعد عشر سنوات من المذابح باسم الإسلام، الخطاب الديني المتطرف، يبقى أن الحركة المحافظة تمثل في نظر الكثير منهم الأمل في الوصول إلى حياة هائلة ومستقرة، وتعفيهم عن الجهد الفكري والتجاذبات المؤلمة.

أما الأحزاب الديمقراطية، فهي في وضع أكثر تعقيداً. وجدت نفسها محصورة بين أجهزة النظام السياسية والأحزاب الإسلامية التي ضيّقت عليها في المجتمع، لهذا كان طريق تحولها محفوفاً بالمخاطر والعراقيل. هذه الأحزاب التي تنتمي لتيار يدعو للانفتاح على المستقبل، تضم في صفوفها أجنحة توصف بالتقدمية وأخرى بالليبرالية وأخرى أكثر ميلاً للمطالب الهوية والخاصة بالبعد الحضاري.

هذا التيار الذي يرافع في خطابه من أجل الحداثة، يدعو إلى التغيير والتطور للاندماج في العالم الجديد الذي نعيش فيه نسبياً والذي يفرض علينا بكامل تعقده. إن الحداثة تقتض إرادة جماعية قوية تقرر مضيرها بيدها، وتتجاوز محدداتها وهواجسها وتناقضاتها. وفيها يكون التقاعس الفكري والاجتماعي منبوذاً والأفكار المسبقة تواجه وتحارب بالجهد الفكري والأحكام المطلقة تحارب بروح النقد. الحياة فيها لا يُنظر إليها كهبة من الله تُستهلك خلال وقت زمني محدد، وإنما كحركة دائمة وتطور وتجديد للحفاظ على التوازنات الضرورية لها. إن الدعوة للحداثة تقتضي إعطاء مفهوم ديناميكي عقلاني لحركة التطور الطبيعية للعالم. الحداثة هي الطاقة التي تحرك الأشياء فيما الأفكار ترتبها. أليس هذا هو المعنى الجوهرى للاجتهاد؟

على الأحزاب الديمقراطية اليوم أن تقدّر أحسن تقدير أهمية التنظيم السياسي الجيد الذي يشجع فعالية العمل وأيضاً البناء الإنساني الأكثر نوعية. لأن المواطن يحكم على الحزب السياسي، بغض النظر عن قيادته، من خلال مناضليه، من خلال الذين يمثلونه يومياً بين ذويهم ووسط أصدقائهم ومواطنيهم في أحيائهم ومداشرهم وفي أماكن عملهم. فممارسة ديمقراطية حقيقية داخل هياكل الأحزاب، من شأنها أن تساعد على الاستقرار وترسيخ مبدأ الاحتكام إلى القاعدة للفصل في المنازعات وترشيد الطموحات والسماح ببيروز أكفى العناصر بالمفهوم السياسي للكلمة، أي في سياق الممارسة السياسية.

فإن يجب التفكير في بناء مشروع مجتمع حقيقي. وهذا يستلزم قناعة قوية وأهدافاً طموحة وقواعد تسيير فعالة. وهذا يفرض أيضاً أن يتقبل كل واحد أن يعيد النظر في أفكاره وأن

يصغي إلى الآخرين ويساهم في تكوين روح العمل الجماعي. فهنا، الكفاءة والذكاء والحس السياسي أمور غير موجودة في المطلق. بل تفرض نفسها بالممارسة من خلال العمل الجماعي، بعدما يكتسبها ويستوعبها ويطورها كل واحد، فلا يوجد شخص كفؤ مسبقاً، وقل من يكون كفواً طوال حياته.

فإذا طبقت هذه القواعد الديمقراطية تطبيقاً جيداً، ستنجح لكل واحد الفرصة لممارسة مهاراته، لكن إذا تبين أن هذه الأخيرة غير كافية أو ضعفت مع مرّ الزمن، ستأتي طاقات جديدة لتحل محلها.

لهذا السبب تبدو الديمقراطية أمراً لا مناص منها. لا تفرض نفسها كمفهوم أو كنظرية من بين النظريات، ولكن كنمط فكري ومنهج عمل وكسلوك إنساني يتجاوز فيه الإنسان ذاته. ليست إيديولوجية، بقدر ما هي أكثر الطرق فعالية في التعامل مع الذات ومع الغير وأكثرها انسجاماً مع قوانين الطبيعة. أليس هذا أحد السبل للوصول إلى الفطرة؟

ثانياً - الدولة

أول نوفمبر: ذكرى للماضي أم رأسمال للمستقبل؟¹⁶*

تستعد الجزائر لإحياء الذكرى السادسة والخمسين لاندلاع ثورة نوفمبر في جو سياسي صعب وغير آمن. تتكاثر أماننا العلامات الدالة على نهاية عهد وبداية عهد جديد، فيما لا يزال المستقبل غير واضح المعالم.

وما يزيد عن الوضع تعقيداً أن العالم دخل في سلسلة من الصراعات تفرض على الجميع القيام بتغييرات كبيرة. أفول الهيمنة الغربية وصعود القطب الآسيوي وباقي الدول البارزة عوامل قلبت المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية على الصعيد الكوني. فالولايات المتحدة، وفي سياقها أوروبا، تعصف بها أزمة غير مسبوقة ستقضي لا محالة إلى انهيار العملة الأمريكية وإلى اضطرابات في النظام المالي الدولي. المواد الأولية ولاسيما منها المحروقات، التي تمثل المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم، ستواصل في تأجيج الصراعات الإقليمية. الصين والبرازيل والهند وكثير من الدول البارزة تحضر نفسها لمواجهة التحدي الحقيقي في هذا القرن: وهو أن البشرية تدخل ببطء ولكن بثبات في عصر ما بعد الحداثة وربما حتى في عصر ما بعد الحضارة !

لا شك أن أمتنا لا تستطيع البقاء بمعزل عن هذا الواقع المتغير. الصعوبات التي تنتظرنا قد تلقي بنا في الهاوية إذا لم تتغلب الفطنة والذكاء في قلب الدولة. لكن حتى وإن كانت الكفاءات والفضائل ضرورية لخلصنا، فستبقى غير كافية رغم كل شيء. لأن الجزائريين سيكونون دائماً بحاجة للبعد الذاتي الذي سيمنحهم نفس الإدراك ونفس الإرادة ونفس الأهداف التي يتحتم عليهم تجاوز ذواتهم لتحقيقها.

هذا ولأن الجزائر ستواجه تحديات متعددة هي الآن ماثلة أمامها، وأخرى تلوح في الأفق. لا تزال معرضة لمشاكل أمنية داخلية لم تحلها بعد بشكل نهائي، وما يزيد من تعقيدها بروز أوضاع تهدد الاستقرار على حدودنا الجنوبية. على الجزائريين أن يدركوا تماماً الخطر. التقسيم الذي يهدد السودان، أكبر بلد أفريقي من حيث المساحة، سيحولنا نحن إلى أكبر بلد في هذه القارة التي لا تزال لقمة صائغة في فم كل الناهبين. والنتيجة ليست منحصرة على الجانب الرمزي للأسف.

فأراضينا، لعمقها الجيوستراتيجي ولقيمتها الزراعية، والمياه وثرواتها الباطنية تثير أطماعاً كثيرة. الجزائر كبيرة جداً، وفي نظر البعض كبيرة بما هو زيادة. بينما العالم لا يزال يشبه عالم الغاب، حيث قانون الأقوى هو دائماً الأفضل !

اقتصادياً، لا تزال الجزائر تبحث عن طريقها. منذ التصويت على قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ما فتئت الحكومة تحاول استعادة زمام الأمور. لكن للأسف، وباستثناء قرارات دفاعية واهية، يبدو على السلطات العمومية أنها عاجزة عن التمييز بين الصالح والطالح، ووضع برنامج اقتصادي كفيل بترتيب البيت. لم تستعمل لا الذكاء ولا سعة الخيال. ولا خطة شاملة. النهاية المرتبقة لإنتاج المحروقات، والعجز البنوي للإنتاج الزراعي، إفلاس

الصناعة، وتدهور قطاع الخدمات، لا تزال إلى الآن من دون أي حل. وتضاف إليها العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية التي تعيق أي إرادة في التنمية. ولا ننسى طبعاً سرطان الفساد الذي ينخر جسد الأمة ويهدد بإفنائها. من هنا تتضح أهمية العامل الذاتي وضرورته التاريخية للارتقاء بالأمة إلى منزلة أعلى. فبدون تجاوب الشعب الإرادي والفعل، سيستمر البلد في التخبط في هذه العراقل وتتجاذبه مصالح القوى الأجنبية، القديمة منها والجديدة. لكن من أين يمكن للشعب أن يستمد هذه الطاقة الداخلية وهذه القوة الذاتية التي ستمكّنه من تجاوز مصالحة الخاصة العابرة لفائدة المصلحة الجماعية الدائمة؟ لإعادة الحيوية في أمتنا، لا يوجد ما هو أصلح من إحياء الروح الوطنية البناءة والخيرة. وأي رمز أفضل من رمز أول نوفمبر؟

لابد من الإشارة إلى أن السلطات التي تعاقبت كلّها استغلت الثورة، أبشع استغلال أحياناً. استهلكت فوائدها وبددوا الرصيد الرمزي الكبير لتاريخنا الوطني. ومع ذلك لا يزال هناك ما تبقى من الروح الوطنية، مثلما تشهد عليه الهبة الجماهيرية الرائعة التي قامت تضامناً مع فريقنا الوطني لكرة القدم أثناء تصفيات كأس العالم. رأينا ذلك الشغف المدهش بالعلم الوطني كيف استولى على قلوب كل الجزائريين من دون استثناء. على كل منتبّع يرغب في فهم الروح الجزائرية المثيرة والمتقلبة أحياناً، أن يتأمل في هذه الأحداث.

إن الجزائريين ينضجون في علاقتهم بوطنهم. هناك وعي جديد يتشكّل. اكتشفوا فجأة بأنهم أكثر جزائرية مما كانوا يظنون. شعورهم بالانتماء أصبح أكثر تمركزاً حول عالمنا المغربي ببعده الأمازيغي الأكيد. والمرأة الجزائرية، من جهتها، انتزعت مكانتها في الفضاء العمومي وحضورها وسط الجماهير صار طبيعياً. والإسلام أصبح عنصراً روحياً لتعزيز أواصر التضامن والتماسك الاجتماعي وبدأ ينادى عن الميدان الإيديولوجي والسياسي.

الأجيال الجديدة صارت تعيش هويتها وعقيدها وعلاقتها بالآخر، بدون عُقد ولا هوس. وإذا كانت العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجية لم تلق بعد نقطة توازنها، إلا أن الفضاء العمومي والاقتصادي بدأ يفتح دون مآسي على الجنس اللطيف. في أبعاده الأنتربولوجية والتكوينية، صار الشعب الجزائري أكثر رزانة وأكثر ثقة في نفسه وفي مرجعياته.

الآن يتعين على النخب أن تتماشى مع تطلعات الشعب. وبات من الضروري أن يكون لدينا سلوك سياسي جديد ونظام سياسي جديد، وأن نشرع في حركة تواكب عالم ما بعد الحداثة الذي يلوح في الأفق. ولا بد لرجال السياسة المخضرمين منهم والشباب أن يجددوا عقدهم المعنوي مع الشعب، على أن يكون هذا العقد مبنياً على الشرعية والثقة بما يتيح العمل على تقرير المصير الوطني معاً، يداً في يد، طالما لا تزال هناك فرصة، وإن كانت محدودة في الزمن.

سيظل الرصيد المعنوي والرمزي لثورة نوفمبر يشكّل منبعاً لا ينضب للجيل الجديد المدعو للمشاركة في دوائر صنع القرار في العهود القادمة. لكن يجب ألا تختزل مبادئ وقيم أول نوفمبر في الشعارات الجوفاء، بل يجب أن تثبت روحها في نفوس المواطنين الواعين

بمسئوليتهم في بناء الأمة. ولقد أثبت الجزائريون عدة مرات جدارتهم بانتمائهم إلى وطنهم هذا.

* * * *

نحن والدولة¹⁷*

"إن أفضل حكومة هي الحكومة التي تعلمنا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا." (جوته)

لقد أصبح من الأحكام المسلّم بها أن الجيل الذي كان له الفضل التاريخي في إخراج الأمة الجزائرية من الليل الاستعماري الطويل وفي استرجاع سيادتها، لم ينجح مع ذلك في بناء دولة قانون. وفي الحقيقة، وصل الأمر إلى أن نشك حتى في قدرة الجيل الصاعد في تحقيق ما نصبوا إليه.

هذا لأن الفشل في بلوغ هذه الغاية، المعلنة في بيان أول نوفمبر، لا يّتم عن مجرد عجز لجيل معين أو فئة معينة من الحكّام غير واعين بمثل هذه الانتشغالات. بل يجب أن نستحضر هنا الخلفية الثقافية لفهم إلى أي مدى بقيت الدولة الجزائرية المعاصرة إنجازاً غير مكتمل، على حد ما يشعر به مؤسسوها بأسى وغبن.

من المنظور التاريخي، كانت فكرة الوطنية دافعاً ضرورياً لإحياء الأمة بمفهومها الذي يعني "الإرادة في العيش المشترك" بين كافة أبناء الوطن، بتجاوز العراقيل والخلافات الاجتماعية التقليدية. لكن للأسف بيّنت الأزمة الحالية بأنه بعد مرور نصف قرن على الاستقلال، لا يزال مفهوم الأمة غير راسخ في أذهان العامة بشكل كاف، وهو الضعف الذي زاد من تعميقه "استهلاك" سريع ومفرط وغالباً غير شرعي للرصيد الرمزي للثورة من قبل هؤلاء الذين كان من واجبهم الأخلاقي والوطني أن يحافظوا على ذاكرتها.

إن من دون معتقدات جماعية لا وجود لأمة، ومن دون أمة لا وجود للدولة. على الأقل بالمفهوم الحديث للكلمة. ونجد أن الدولة الجزائرية المعاصرة قامت بشكل وثيق على فكرة الوطنية. وكان من المنطقي أن يتراجع هذا المعتقد الفكري وينحسر، ما دام أن البلد في مأمن من أي تهديد استعماري مباشر، ومتأثر مثل باقي الأمم بتلاشي الخصوصيات المحلية بفعل العولمة. في غياب معتقد جماعي جديد وقوي ويحظى بالإجماع خلفاً للوطنية الهرمة، ستضعف الأمة وستجر الدولة في سياقها لا محالة. وفي هذه الحالة سنشهد عودة الهويات ومواريث العصور البائدة التي حجبتهاب لبرهة فكرة الوطنية والنضال الوطني.

هذا لأن المجموعة الوطنية صارت تنظر إلى الدولة كأداة اصطناعية غريبة عنها، بل وإنها، في بعض جوانب تسييرها، حلّت محل الإدارة الاستعمارية لكونها "مطبقة" على الواقع عوض أن تكون نابعة منه. وطالما أن الدولة لا تعكس بصدق "الضمير الوطني"،

فستبقى فاقدة للشرعية. لهذا لا أحد يحتمل عبء التزاماتها الوطنية إزاءها، وهناك مواقف تتخذ شكلاً من التمرد عليها. إلا أنها تستقطب الرهانات حول السلطة وتوجج التوترات لأنها تبقى، رغم كل شيء، المكان الذي تمارس فيه السلطة السياسية والاقتصادية، ومركز توزيع الريوع دون رقابة اجتماعية حقيقية.

ويضاف إلى هذا العائق عاملان محدّدان: طبيعة العلاقة التي تربط المواطن الجزائري بالسلطة عموماً، وحجم الرباط الإنساني الذي يخص العائلات التقليدية المنبثقة من زواج الأقارب. الأولى تمجّد القائد المهاب، والزعيم الأبوي الجبروت، والأخرى توّحد الأفراد بمنأى عن القانون، مما يضعف المبادئ الجمهورية. وهذا يعطي لنا سلطة شعبية ومتسلطة بدولة ضعيفة وسائبة. فراحت تنمو كل الآفات من الاستعمال التعسفي للنفوذ، ورفض الديمقراطية والمحابة والرشوة مثل حشائش برية فوق أرض ذهنية رخوة وخصبة.

فإذن مستقبل البلاد صار في حكم المجهول، ومفتوحاً على جميع الاحتمالات، بما فيها، لا قدر الله، احتمال تفكك اللحمة الوطنية بعودة كل الخلافات القبلية والعرقية والجهوية التي تسكن جسم المجتمع. وإذا كان الخطاب الرسمي يخفيها، فهذا لا يمنع من ظهورها هنا وهناك، بمجرد أن تتاح لها الظروف السياسية المحلية أو بمجرد أن تتوتر الأوضاع.

نجحت الدولة في الوقت الحالي بتعويض هشاشتها وفسادها بسخائها في إعادة توزيع الريوع وبقمع الحريات. لكن ماذا سيحصل بعد عشرين سنة، حينما يكون معظم ثروتنا النفطية قد نفذ وفكرة الوطنية قد تميّعت؟ يُخشى أنه، إذا لم توضع دولة القانون والديمقراطية في صلب الطموحات الوطنية، سيكون اللجوء إلى القوة بتعدد أشكالها وشدتها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على هياكل ومؤسسات البلد. كم من الوقت سيلزم ذلك لاحتواء الخراب الذي سينجر عنه حتماً؟

مدخل إلى خطاب في المؤسسات¹⁸ *

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أوجه شكري للحاضرين معنا هنا، لأنه ليس من السهل، في مثل هذه الأوقات العصيبة والأليمة، أن يكرس الإنسان كل ساعات الظهيرة للمشاركة في نقاش فكري.

ويجدر بي أن أقول في البداية أن مبادرة "اللجنة ... من أجل الديمقراطية والجمهورية" أنت لتسد فراغاً مهولاً كنا عاجزين عن سده إلى يومها هذا. إذن الشكر لمن كرّس وقته وجهده وعمل بأناة لإنجاح هذه المبادرة.

للعودة إلى موضوعنا، أريد أو أوفر على نفسي وعليكم إلقاء محاضرة أكاديمية، لأن هناك مواهب أكيدة سبقنتي وبسعادة في هذه المهمة. أملي فقط أن أشارككم في الموضوع المدرج في جدول أعمالكم، ببعض التأملات أود أن أصيغها خارج الأطروحات السائدة، عساي أن أثير تساؤلات حول عدد من الأمور التي لا تحظى بالاهتمام الكافي. كما أرجو أن نتحدث بكل حرية، أي بدون الأحكام الإيديولوجية المسبقة والأفكار النمطية السريعة. لأن وكما قال هـ. لابوريت، الحائز على جائزة نوبل: "إن الأحكام اليقينية النهائية ليست سوى تعبيراً عن الجهل." وقبله، كان نيتشه يقول: "إن الأيقنة سجون."

مدلول الكلمات

لنبدأ إذا أردتم بمدلول كلمة "مؤسسة". في اجتماعنا الأخير، تناول الأستاذ يسعد بشرح دقيق المدلول الذي يمكن أن نعطيه لمصطلحات مثل: الدولة، الأمة... معه، رأينا أنه ليس من البديهي أن تعرّف هذه المفاهيم بتعريفات دقيقة. في حين أنه على أرضية هذا التماهي يولد الخلط في المفاهيم. وكما يقول كنفوشيوس الحكيم الصيني: "إن أسوء الأمور التي يمكن أن تحصل لأمة، ألا تعبر عن نفس المفهوم ولا تمثل نفس الشيء بالنسبة للجميع."

أريد أن استدل على ذلك بمثال بسيط: أعتقد أن الغالبية الساحقة من الحاضرين هنا لا ترى نفسها إلا جمهورية القناعة. نحن جمهوريون، أليس كذلك؟ في الحقيقة نحن نعرّف أنفسنا كجمهوريين مقارنة بالتيار الثيوقراطي الديني. لكن المشكلة أنه بالنسبة للإسلامي لا يوجد رفض للجمهورية كمؤسسة. الجميع يعلم مثلاً أن إيران هي جمهورية وأن مصطلح الجمهورية في مفهومه الأصلي جاء نقيضاً للملكة. في حين أن لا أحد منا تضايقه ملكة بلجيكا أو ملكة انكلترا أو ملكة السويد. أكثر من هذا، من منا بإمكانه اليوم أن يشعر بانتمائه لإيديولوجية الحزب الجمهوري الأمريكي الذي يمثله جورج بوش؟

طبعاً سيردّ كل واحد بأنه لا ينبغي الخلط بين المفاهيم. مع أن الكلمة هي نفسها: الجمهورية.. فإذاً كل واحد يغني ليلاه..

¹⁸ محاضرة ألقيت في إطار "منتدى المواطنة" الذي نظّمته اللجنة... من أجل الديمقراطية والجمهورية، بالجزائر يوم 10 أبريل 2003.

المشكلة الجوهرية التي أريد أن أطرحها هنا، تتعلق بمدى استقرار أو عدم استقرار المصطلحات والمفاهيم التي يستعملها الجميع يومياً وفي أمور جد حساسة، لاسيما في السياسة أي ما يخص تسيير المجتمع. هذا قد يبدو طرحاً نظرياً، إلا أننا يمكن أن نستخلص منها نهجاً سياسياً. ففي خضم نشأة أي حركية سياسية مثلاً، تريد أن تتوسع، لا بد من تقادي استعمال مفاهيم وشعارات لا تختزل صاحبها في واقعه أو برنامجها وإنما في صورة كاريكاتورية أو في حكم مسبق جاهز لدى المواطن. لنتأمل هنا قليلاً في المال الذي آلت إليه فكرة اللائكية (أو العلمانية) وروادها في المجتمع الجزائري.

من خلال هذا المثال، أود أن ندرك كلنا معاً، وبالأخص لمن يسعى للمساهمة بالعمل السياسي في إخراج البلاد من أوضاعها المزرية، بأن الكلمات، مهما كان المفهوم الذي يوليه مستعملها، فهي تتطوي على شحنة عاطفية، يتلقاها المستمع من غير علم قائلها. خذوا مرة أخرى جزائرياً متوسطاً لديه حساسية إسلامية من دون أن تكون حتماً إسلاموية. اطلبوا منه رأيه عن الجمهوريين. فبدون أن يعرفهم أو يسمعهم أو يفهمهم، سيرد عليكم بيقين جازم بأنهم ناس متغربين واستئصاليين ولائكيين، بل وحتى معادون للإسلام. ثم روحوا وكلموه عن ميثاق حقوق الإنسان والنوايا الطيبة التي أنتجها عصر الأنوار ورواد الجمهورية. سيرد عليكم بأن "جهنم" أيضاً محفوفة بالنوايا الحسنة.

هذه الأمثلة في الخلط بين المفاهيم تملأ عالمنا الذهني. مما ينتج عنه هذه التناقضات المتكررة والخطابات اللاعقلانية والتفكير العشوائي بلصق أجزاء من الحقائق دون استخراج مفهوم عام. إذا قارنا قليلاً طريقة تشغيل الدماغ بجهاز الكمبيوتر، أنا سأقول لكم بأنه لا يوجد جهاز إلكتروني في العالم يمكن أن يشغل بما يحتويه الدماغ الجزائري. فيه من الاختلالات والتناقضات ما يجعل الآلة تتعطل في كل لحظة.

لا أريد أن تقولوا بأنني أريد بهذا أن أبرهن على وجود عائق ذهني وراثي وفطري عند الإنسان الجزائري. وإنما أريد فقط أن نلمس بأصبعنا أن التحول على الطريقة التي يعيشها المجتمع الجزائري منذ حوالي نصف قرن، تصاحبها حتماً مرحلة من الاضطراب سواء في المفاهيم وفي السلوك. الجزائريون خرجوا منذ عدة عقود من عالم ذهني ويحاولون الدخول في عالم ذهني آخر. في المرة الأخيرة، الأستاذ يسعد لخص هذا بعبارة في محلها: "إن الجزائري مثل دولته هو في مرحلة انتقالية". أجل، نحن في مرحلة انتقال وتحول. تحول ذهني أقصد. نحن نعيش حسب التعبير السوسولوجي ما يسمى بالميتانويا، وهو شكل من أشكال "التحور النفسي". وهذه المرحلة تصطحبها تمزقات وهزات وحالات من العنف. لكن فيما يخص مأساتنا، فأنا متيقن من أن ذروة هذه المرحلة عشناها في العشرية الأخيرة وأنا ندخل الآن في مرحلة هدوء متدرجة.

تغيرات أليمة

كل المجتمعات المتطورة مرت هي أيضاً بمراحل عصبية وعنيفة. يكفي أن نطلع على كتب التاريخ ونعود إلى الوراثة بقرن أو قرنين فقط لنتأكد من ذلك. لقد درس علماء الأنثروبولوجيا،

فلاسفة التاريخ والحضارات، هذه الظواهر عن كذب. نتمنى أن تكون لدينا فرصة أخرى، بفضل "لجنة المواطنين من أجل الدفاع عن الجمهورية" للعودة للحديث عن هذا الموضوع. لكن علينا أن نعلم من الآن بأنه بوسعنا أن نوضح هذا التطور بتطبيق بعض المعايير. المعيار الأول هو نسبة محو الأمية في المجتمع والمعيار الثاني هو معدل الخصوبة. هذان العاملان يبيّنان بأن المجتمع الجزائري هو بصدد الدخول في عالم ذهني جديد، في عالم الحداثة. لكن في انتظار ذلك، المعاناة لا تزال كبيرة. نذكر كيف أن الإنسان يعيش لحظات من الاضطراب وفقدان المعالم عند خروجه من سن المراهقة. لأن الخروج من أحضان العائلة إلى عالم الكبار وتحمل المسؤولية لوحده ليس بالأمر الهين. هي مرحلة تغير دقيقة وصعبة للعالم الذهني. ويمكن أن نقارن ذلك بظاهرة التحول التي يشهدها المجتمع الجزائري. فالمجتمع كله يعاني من التغيرات الكثيرة الطارئة عليه. قبل خمسين سنة، كان الجزائري يعيش في عالم مستقر. كانت له مرجعيته في الحياة وحظوظ كبيرة للرجل أن يعيد حياة أبيه، وللفتاة أن تعيد حياة أمها. يولد الإنسان ويعيش ويموت غالباً في نفس المكان. يعرف نفس الأشخاص، ويواجه نفس الخصومات ويستعين تقريباً بنفس الحلفاء. الولد يحضر نفسه أن يكون الرجل بالمفهوم السوسولوجي للكلمة ومثله الأعلى، أن يجسد دور الأب. والفتاة تعدّ نفسها من جهتها أن تصبح زوجة لرجل، يكون في غالب الأحيان من أقاربها، وتهبه مسبقاً حياتها وعفتها. في أيامنا، لم تعد الأمور تسير على هذا المنوال. البنية العائلية كمؤسسة أصبحت هشّة، والنموذج القديم مهزوزاً. لم يعد يستجيب لمعايير الحياة الحالية، لكنه مع ذلك لم يخل المكان كلية لنموذج آخر. التعديلات على مستوى العائلة التي فرضتها حركة التمدن والاندماج النسبي في الحداثة، يعيشها الرجل بشكل مأساوي. أدرك بأن السلطة التي كان يتمتع بها بصورة طبيعية تقوم حالياً على مقاييس أخرى لا يستوعبها كلها. ليس المجال هنا لاستعراض وتحليل العائلة الجزائرية تحليلاً نفسياً، لكن من المهم أن نقول بأن جزء كبيراً من العنف الذي عرفناه في مجتمعنا ناجم عن اهتزاز البنية العائلية. من بين دوافع الأصوليين والإرهابيين القوية الخوف من فقدان السلطة على المرأة. فالمرأة الجزائرية عندما اعترضت على تفوق الرجل عليها، أعادت النظر بعلاقات بالية وتقليدية بني عليه المثل الأعلى للرجل الجزائري. هذا يفسر الهيجان الذي اعترى الجنس الذكري عموماً والأوساط المحافظة بصفة خاصة، وراحت تصف المرأة بالشیطان وتصب عليها جام حقدها. بدون خضوعها، يفقد الرجل ماء وجهه. يتحطم مثله الأعلى الذي غرس في ذهنه وتغمره مشاعر الذل والعار. تأسست العلاقات بين الرجال والنساء قبل الإسلام بكثير، وهي تتم عن قيم أنثروبولوجية. ليس بوسع أحد أن يغيّرهما بمراسيم أو قرارات.

في هذه اللحظات البسيكولوجية العصبية، نجد الرجل الجزائري يقاوم وينظّم حياته من خلال ميزان القوى. غالباً ما لا يحس الجزائري بوجوده إلا عندما يتوصل إلى السيطرة على غيره، بدءاً بالأقرب إليه. ونفس الشيء تفعله المرأة للخروج من حالة الدونية التي يريد الرجل أن يحبسها فيها، فنراها تستعمل بذكاء ميزان القوى.

هذه الصراعات في العلاقات البشرية انطلاقاً من الخلية العائلية، يعاد إنتاجها وتعميمها على باقي المجتمع. وهذا ينتج عنه آلاف من الطغاة الصغار المختلين والدكتاتوريين فاقدى السلطة ومزدوجي الشخصية.

وللاحتماء من هذه العواصف الهوجاء، ينكفي الجزائري على ذاته ويستعمل كل الوسائل المتاحة لديه لتعزيز مواقعه المحاصرة. ومن هنا يصبح الدين أداة جد مطلوبة.

المؤسسة

في مثل هذا المشهد، كيف يمكن إبراز دور المؤسسة؟

كما يعلم كل واحد منا، ولو بشكل لا شعوري، إن المؤسسة تعني أكثر من هيئة إدارية شرعية ومكلفة بممارسة سلطة عمومية. فتجمع للعلماء والباحثين مثل الأكاديمية أو تجمع لحكام قرية مثل "الجماعة" أو حتى البنية العائلية يمكن أن توصف بالمؤسسات لكونها تحمل سلطة معنوية وقدرة عملية في المجتمع الذي يعترف بشرعيتها.

لكي تكون المؤسسة شرعية وفعالة، يجب إذن أن تتمتع باعتراف وحتى بانخراط المواطنين، المرتبطين بسلطة تمارس هذا الدور والنابع من الدولة ذاتها. وإلا ماذا تعني "مؤسسة" يريدونها المواطنون ولكن تفتقر لأي وسيلة شرعية أو قانونية؟ وماذا بوسع "مؤسسة" تتمتع بالشرعية، لكن سلطتها المعنوية غير معترف بها من طرف الناس؟

من جهة أخرى، فحتى تكون أي هيئة "مؤسسة"، فعليها، علاوة على امتلاك الشرعية الشعبية والشرعية القانونية الضروريتين، أن تثبت ضرورتها هي بالاستمرار في العمل وبصمودها للزمن. ولهذا، يجب للمؤسسة أن يكون لها وجود خارج الأشخاص الذين يسيرونها. وعلى تركيبها البشرية أن تستجيب لبعض المعايير الخاصة بالتكوين والكفاءة والتجربة. لا أحد يتصور مثلاً أن يدخل الإنسان أكاديمية العلوم مثلما ينخرط في نادي تسلية ولا يجتد في الجيش مباشرة برتبة جنرال حتى وإن كان لديه "اكتاف".. فعناصر مثل التجربة والمدة الزمنية أساسية لوجود ومصداقية المؤسسة.

هذه القيم يمكن في حالات نادرة أن يحملها شخص معين يصبح بذلك نموذجاً وقُدوة. ويقال عن شخص يتمتع بشخصية استثنائية بأنه "مؤسسة". يصبح نموذجاً ومرجعية أكيدة. مثلما توصف جرائد ذات مستوى راق بكونها مؤسسات.

في مجتمعنا، الذي لا يزال فتياً، ما ينقصنا أكثر هو هذا النوع من المؤسسات. في الحقيقة لا يوجد تقريباً أي مؤسسة بهذا المعنى، عدا ربما الجيش الوطني الشعبي، والدليل على أنها المثال الوحيد، أن الناس يطلقون عليها اسم "المؤسسة"، ولا داعي إضافة صفة "العسكرية" لكي يفهم الناس من المقصود به. في الجزائر، كلمة مؤسسة أصبحت عادة مرادفاً للجيش. مما يدل على أن المؤسسات الدستورية والاجتماعية الأخرى غير معترف بها كمؤسسات. بتعبير آخر، إن المؤسسة هي نتاج تاريخ. يجب أن تستجيب للمكونات الأساسية للشعب. حتى وإن كانت بثوب قانوني، إلا أنها يجب أن تعبّر عن حاجة داخلية للمجتمع ولا تُزرع في جسده رغماً عنه. ولهذا، يجب أن يكون هناك استقرار ببيكولوجي مرتكز على قيم مندمجة تماماً في الذهنية العامة للبلد.

خلال لقائنا الأخير، قال لنا السيد عزي، إن لم تخنني الذاكرة، بأن الناس كانوا يتحدّون الدولة على نحو ما كانوا يتحدون البابليك. وحتى صارت "سرقّة الدولة"، إلى حد ما صفة إيجابية. من جهتي أعتقد بأن هذه الكلمات تنم عن حقيقة كبيرة. لأنه ليس للجزائري في ذاكرته الجماعية ذكرى عن دولة هي ثمرة عقد اجتماعي مثلما يعرفه جان جاك روسو، يجد فيها الأمن والعدل في عام 1962، حتى لا نعود إلى ما قبل الاستعمار، كان الجزائر قد أدمج في لاشعوره نوعاً من العلاقة مع الدولة الجائرة الغربية عن انشغالاته. يرى مظاهر التمدن كحاجز لا يخضع له إلا تحت تأثير القوة العمومية. وأول ما تبدي السلطات تراخياً، يبحث عن استرجاع حرّيته، حرية مخالفة القوانين والضوابط وحرية أن يفعل ما يحلو له. الجزائري مثل "أبيقور"، إن كل شيء عنده يقيّم ويقاس على مقاسه.

لديه اعتقاد راسخ بأنه أصلاً هو طيب، وإذا كان يعاني من صعوبات، فبسبب الآخرين، الزوجة أو الجيران أو إدارة العمل، أو المضاربين أو السلطة أو الطواغيت... ويعتقد بجزم أنه أحسن ما خلق الله على وجه الأرض. الكثير من الناس يعتقدون بأن الله، من عرشه السماوي، يهتم بشؤونهم شخصياً، إذا أُجيز لي هذا التعبير. لهذا، حتى نعود بشكل مبالغ لواقعا، نجد أن رئيسنا يعتقد جازماً بأنه عندما يعتلي سدة الحكم، ستعود الأمور تلقائياً إلى مجراها الطبيعي. وبأن الإرهابيين سيلقون أسلحتهم من تلقاء أنفسهم، وبأن الجبة القصيرة ستعايش مع القميص دون أدنى إشكال. كان يعتبر نفسه قبسة من نور، فكان متيقناً أشد اليقين بأنه بمجرد انتخابه رئيساً، سينشر حوله طاقات إيجابية ليسود النظام من جديد.!

فمثلما كان الأمر في عهد الاستعمار، إن فكرة الدولة الخارجية التي نتعم على شركائها بالمزايا وتقمع الآخرين، كانت دائماً في ذهنيتنا، فإن كل الذين يصلون إلى الحكم يسارعون إلى التصرف على نفس النهج الذي كان يسلكه المحتلون القدامى. كأننا مقولون على هذا النوع من السلوك. في هذا الصدد، أتذكر حادثة طريفة. في عام 1984، إن لم تخنني الذاكرة، كنت طالباً استفدت من منحة للدراسة بالخارج، وكان علينا في الصيف أن نسترجع وثائقنا الإدارية السنوية. أمام التدفق الكبير للطلبة أمام وزارة التعليم العالي، التي توجد فيها حالياً دار الصحافة، راح بعض الطلبة المستائين من الطريقة التي عوملوا بها، يزمجرون ويحتجون. حينها، جاء البواب، وبين قوسين ها هو نموذج حقيقي من المؤسسة في بلدنا، وقال لطالب كان في غاية التوتر: "شفناكم، اليوم راكم طلبية تعيطوا، وغدوا تولوا مسؤولين رايحين تديرُوا أكثر من اللي راهم حاكمين اليوم." أظن أن هذا يعكس تماماً ما أردت أن أقوله.

سيستعيد المجتمع الجزائري طمأنينته، عندما تكتمل عملية إعادة هيكلته الذهنية. ودورنا سيكون متواضعاً وأساسياً في أن واحد. التحوّلات في المجتمع هي جارية من دون أن يكون لأحد القدرة على إيقافها ولا حتى تحويلها بشكل دائم وجوهري. لكن نجاح هذا المشروع متوقف على مدى ملاءمة عملنا وصحته ونجاعته. إن التفكير في عملنا أمر أساسي، وإن التوصل إلى بث العقلانية في المجتمع هو أنجع السبل لتطويره في أحسن الظروف الممكنة وبأقل التكاليف.

من السهل جداً لأيّ كان أن ينتقد السلطة. وكل واحد منا له قناعة عميقة بأنه لو كان في مكان هذا أو ذاك سيتولى الأمور أحسن منه. والكثير منا يعتبرون بأن حكامنا هم من أكثر الحكام فشلاً وفساداً وطغياناً. لكن علينا أن نتجنب الوقوع في التحاليل التبسيطية الاختزالية، لأن هذا سيعني بأننا نحمل نفس الطامة التي يحملها هؤلاء. أنا متيقن من أن رجال الحكم لدينا هم في معظمهم عاجزون. ولكن أعرف أيضاً بأن لو يأتي ألمع السياسيين في مكانهم سيصعقون أمام حجم المهمة. لكن ما هو إذن مصيرنا؟ لتجنب الوقوع في المصير الذي عرفه العراق وفلسطين والكثير من الدول، علينا أن نشمر على سواعدنا، ونواجه المشاكل بشجاعة ونشرع في العمل. الجزائر بحاجة لمربيين من شاكلة الذين أسسوا الأنوار أو Aufklärung. مثل الذين عرفتهم ألمانيا مع فيخته أو فرنسا مع رومان على بسبل المثال. علينا أن نتعلم الحوار والتفكير بجدية كبيرة في ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا. يجب على الجزائر أن تخرج من منطق الثورة والدخول في منطق التطور. علينا أن ندفع نحو التحسين والإصلاح والإنتاج والبناء، بدل السعي للقفز عن حقائق موجودة فينا أكثر مما نتصور. لا يزال أمامنا بعض الوقت لإنهاء مرحلتنا الانتقالية والدخول في ديمقراطية فعلية. وهذا سلاحنا الوحيد لضمان بقائنا كمجموعة وطنية ذات سيادة. لكن إذا ما تمادت العصبية الموجودة في السلطة في البقاء، ستكون عواقب سلوكها المنحرف وخيمة علينا جميعاً. حينئذ، سيظهر يوماً ما، لا قدر الله، جورج بوش جديد ليطالبنا بدفع رسوم على الأوكسجين الذي نتنفسه. سيجعلنا ندفع ثمن حلم الكثير من مواطنينا بالتحوّل إلى كائنات كلوروفيلية.

"رقدة وتمانجي" هذا هو المثل الأعلى الفلسفي الذي أفسد روح الأمة. وفي غضون ذلك، سيكون البترول والغاز وثرواتنا قد نضبت منذ زمن. شكراً لكم.

ثورة أم تطوّر ؟¹⁹*

لم يراهن الملاحظون السياسيون الجزائريون على نهاية "النظام" مثلما راهنوا عليها منذ وصول بوتفليقة إلى السلطة. وظل "موت النظام" الذي ينظر إليه كضرورة بيولوجية أو بالعكس كسراب ووهم، ويوصف بالحتمي والوشيك والمؤجل مع ذلك دوماً، يثير مشاعر من الكبت والقلق.

¹⁹ منشور في "لوماتان"، 2002.

هذا لأن أعراض السقوط تكاثرت وجواً من الترقب لنهاية عهد وبداية عهد جديد، بدأ يستقر بشكل طبيعي في الأذهان وفي الممارسات. الحركات الاحتجاجية المتكررة، الانتفاضة في القبائل، الإرهاب ذو "السبعة أرواح"، احتراق المساجين، التصدعات في صفوف الحزبين الحاكمين... ليست سوى الجوانب الظاهرة من الجليد.

على حكّامنا المقطوعين عن شعبهم منذ زمن، أن يعوا ضرورة إقرار تغيير حقيقي في أقرب الآجال، وبخلق أجواء مواتية لتطور سياسي ملموس، وإلا سيحدث الانفجار الشعبي والانتفاضات وزوال سلطة الدولة مع ما ينجر عن ذلك من تداعي لجميع هياكلها، الذي سيلهب الشارع ويدخل البلد في ثورة شعبية عدمية.

كيف الخروج من الدوامة؟

منذ انتخابات 1995 الرئاسية، قبل النظام عن مضض بإدخال قدم في الديمقراطية. لكن هاجسه من تكرار التجارب الانتخابية التعيسة السابقة، جعلته يفكر في أن يترك الشعب يصوت وأن يقرر النتائج هو بنفسه. وهذا كان مصير جميع المواعيد الانتخابية التي توالى منذ ذلك.

ولما كان عاجزاً على التخلص من التعددية الحزبية وآخر مربعات حريات التعبير، ولاسيما منها حرية الصحافة، قرر النظام البقاء بتطبيق سياسة صمّ الأذان. ولقد عمد الغش والتزوير وحشو صناديق الاقتراع والتضليل الإعلامي وتدجين العقول وتحطيم الأحزاب السياسية بشكل سافر وفاضح، ومع كل ذلك لم يتمكن من خداع جزائري واحد.

لكن هل من الممكن أن يسيّر بلد بهذا القدر من الفظاظة والوقاحة؟ هل يمكن أن نتصور أنه بوسع فجاجة الكلام الديماغوجي أن تخرع السلم والرخاء؟ وأن ترقى الرداءة كقاعدة للتسيير وتكرّس كنهج للحكم دون التسبب في الإفلاس المعنوي للأمة؟

لم تعد الجزائر في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، وبعدها فقدت بوصلتها، أية إستراتيجية ناجعة ولا أية رؤية لمستقبلها.

السلطة التنفيذية التي تدعي بالعمل على ترشيد "حكماها"، نراها تُبحر مثل سفينة بلا أدوات قيادة ولا ربان، وجدت نفسها في قلب عاصفة هوجاء في منتصف الليل ووسط الأمواج العاتية.

الطبقة السياسية الرسمية، والوزراء المتعاقبون، وصناع الرأي والآخرين، في كل ظهور علني لهم، يرتكبون جنایة ويستحقّون أن يتابعوا قضائياً بتهمة "المساس بالشرف"، من شدة ما يصدّون جماهير لم تعد تحتمل السماع لترهاتهم.

في الشارع، الشعب قرر الاستغناء عن الجميع. "مليحهم وقبيحهم". بحركة واحدة يتمنى لو يحوهم عن بكرة أبيهم.

كل محاولات السلطة لاستعادة عذريتها باءت بالفشل. فلا خطاباتها الرنانة، ولا تنازلاتها ولا توسلاتها أثرت على الجزائريين. وكل المبررات التي يرفعونها ويدعونهم لتزكيتها في انتخابات مفبركة تواجه باللامبالاة. وحتى التشهير بالإسلامي لم يعد له أي مفعول.

بات من البديهي أن الجزائريين سوف لن يذهبوا للتصويت يوم 30 ماي²⁰ ولا في يوم آخر. فهذه الانتخابات مثل سابقتها، وربما أيضاً لاحقاتها، ليست انتخاباتهم. إذا كانت منطقة القبائل ترفض هذه الانتخابات تنفيذاً لشعار المقاطعة، فإن باقي مناطق الوطن ستتصرف يومها إلى أشغالها الخاصة، غير مبالية تماماً بالحماس الفياض الذي ينتاب المترشحين المتسابقين.

إن الجزائر تغرق وتتحلل شيئاً فشيئاً في مياه المستنقعات العكرة. فمن بوسعه أن يمدّ يده لإنقاذها؟ الإسلاميون كبحوا جماحهم وينتظرون ساعتهم. والديمقراطيون هم مثل جزيئات من نفس الشحنة الكهربائية، متنافرون. وأحزاب السلطة فقدت تلاحمها. أما الشارع، فيحبّ الهدم ولا يعرف البناء. من أين سيأتي طريق الخلاص؟

إن أصحاب الحل والعقد الذين تربوا على ثقافة السرية والحذر، عملوا بدون رؤية سياسية واضحة ولا مشروع مجتمع. ظلوا يغذون ميزان قواهم باستهلاك الرصيد المعنوي للثورة وبتبديد العوائد النفطية وباستخدام عنف الدولة.

فهؤلاء الرجال الذين نشئوا في أحضان السلطة لا يرون أنفسهم ولا يمكنهم ببساطة أن يعيشوا خارجها. ولضمان ديمومتهم، لابد لهم أن يتحكموا في الشعب. ولهذا الغرض، يعيّنون دورياً "أشخاصاً موثوق فيهم" معروفين بغلوهم وسماجة لسانهم، ويكلفونهم بمهام الرقابة. لكن لا أحد من هؤلاء له القدرة على إثارة أدنى مشاعر الاحترام والثقة لدى الناخب الجزائري.

اليوم الجميع لمس بمرارة انعدام طبقة سياسية جزائرية جديدة بأن تكون نخبة مستتيرة. كانت عاجزة عن تصوّر وبناء بديل حقيقي للوطن. الفراغ السياسي مهول. والبلد ماضٍ رأساً نحو التمرّد والعنف والخراب.

كيف يمكن اليوم أن يُرد الاعتبار للسياسي، الضروري لعملية الإنقاذ والإصلاح، دون الدخول في مغامرة؟ كيف يمكن تنظيم الديمقراطية دون السقوط في الغوغائية والشعبوية؟ كيف يمكن السماح بالتعبير عن السيادة الشعبية دون إغراق البلاد في الفوضى.

كل الأدوات المؤسسية والرمزية للدولة مترهلة ومتفسخة. لكن ما العمل إذن إذا كان لابد من عدم الاستسلام للنشأؤم الأسود؟ ما العمل للمساهمة في إعداد الخلف حينما تطال يد الحظر كل ما هو قائم في هذا البلد؟ ماذا بوسعنا أن نفعله، عندما يرفض الاعتماد للجمعيات والأحزاب السياسية الممتثلة للشرعية، بإرادة الحاكم بأمره؟ ما القول عندما يقف ممثل الحكومة، وزير الدولة، بجرأة نادرة أمام من يفرض عليهم أن يكونوا المشرّعين والمراقبين للسلطة التنفيذية، بأن ليست لديه أي نية لتطبيق القانون؟ وماذا عسانا أن نقترح، عندما يستمر رئيس جمهورية بانتهاك الدستور المهزوز أصلاً، ويعدّ من يريد أن يصدّقه بأنه يعترم بناء دولة القانون؟ كيف نتق بمن يعدون بإرساء العدل والمساواة بين المواطنين، عندما تكون الدولة غارقة في المحاباة؟ كيف يسعنا أن نحرك جبلاً عندما لا تملك الإرادات الحسنة سوى ملعقة؟

مع ذلك، فإن "النظام" يتفكك يوماً بعد يوم، "ويزداد البلد الحقيقي انفلاتاً من أيديه.

وإذا حدث أن الذين بأيدهم القرار ولم يقرروا، والذين يملكون القدرة على التحرك ولم يفعلوا، وإذا لم يُجرَ انفتاح سياسي فعلي، وإذا لم يكن هناك تغيير عميق، وإذا لم يُفرض تطوّر صريح، فسيأتي وقت سيلقي فيه الشارع جام غضبه ونقمته، بدون تمييز ولا قيد ولا رادع يردعه. وستجرف قوة السيل كل شيء في سياقه، بما ذلك الأشياء القليلة التي أنجزت على غفلة منذ أربعة عقود. ستعيد بالبلد إلى الشعبوية المدمّرة وستدخله أتون فتنة جديدة. الجزائر هي أمام معضلتها : كيف الخروج من منطق الثورة المدمّرة للدخول في منطق التطور الخلاق؟

* * * *

أيّ دور للجيش ؟ *²¹

منذ الهزة التي تعرّض لها نظام الحزب الواحد عام 1988، أجرت السلطة تعديلين دستوريين كبيرين، مرة في فبراير 1989، بإقرار التعددية الحزبية، ومرة أخرى في نوفمبر 1996، لسد بعض الثغرات التي ظهرت غداة توقيف المسار الانتخابي.

ففيما دعت عديد من الأطراف السياسية لانتقال البلد إلى الجمهورية الثانية، إلا أن في الممارسة كانت هذه التغييرات تتحوا منحى يعارض قيام أي تغيير، صار ينظر إليه كخطوة قاتلة.

²¹ منشور في "الوماتان"، 14 فبراير 2003.

لأن البلد دخل في أزمة مجتمع عميقة تهدد التماسك الوطني في أساسه، وقد تؤدي به إلى شروخ أكثر فتكاً من تلك التي عشناها من قبل.

ولقد اختار أصحاب القرار، وبالأخص منهم القيادة العسكرية العليا، موقف الحزم واللجوء إلى استعمال عنف الدولة لمنع سقوط البلد في الفوضى "الثورية" والتفكك بأي ثمن.

بعد مرور عشر سنوات من بداية الأزمة وتسجيل خسائر بشرية ومادية مروعة، لا تزال الجزائر للأسف غارقة في أحوال سياسية. صحيح أن الدولة الوطنية أنقذت، وأنه استعيد نوع من الأمن، والحياة اليومية عادت نسبياً إلى مجراها الطبيعي. ومع ذلك، فإن الجزائريين هم أبعد من أن يكونوا راضين عن نظامهم السياسي ولا يولون تقريباً أي شرعية لحكامهم، عدا شرعية القوة والمهازل الانتخابية.

وعليه بات من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى السلطة الفعلية، لمعرفة دوافعها وطبيعتها. فعلاً لقد أصبح الجيش وجهاز المخابرات (دائرة الاستعلامات والأمن) وعدد من الجنرالات عناصر أساسية لا غنى عنها في التحالف السياسية العامة. وبدون عودة القمع والعنف الذي يبدو مستبعداً، سوف يستمر الناس في الحديث عما كان يمثل السلطة الخفية بدون عقدة.

لا شك أن المؤسسة العسكرية لعبت دوراً أساسياً في الحفاظ على الجمهورية والوعد الديمقراطي. لكن إذا كان التاريخ سيذكرها بهذا البعد الإنقاذي لموقفها، إلا أن المعاصرين سيركزون أكثر على تجاوزاتها وأخطائها. وسوف لن يغفل رجال السياسة والمتقنون والمعارضون عن انتقادها على عدم تحقيق مطالبها الخاصة، دون أن ننسى طبعاً عدا "المنهزمين"، والموقف الدولي المتعنت اتجاهها لاسيما ما يصدر من بعض المنظمات غير الحكومية التي يشتهه في مراميتها وصاحبة النفوذ الإعلامي الكبير.

هناك شبه إجماع بأن النظام السياسي الحالي غير قابل للحياة والاستمرار. وبأن الجيش لا يستطيع أن يقيم دكتاتورية مكشوفة، ولو كانت تلك رغبتها. ولكنها في الوقت نفسه لا يستطيع أن يستمر في فرض سيطرته المطلقة على الحياة الوطنية، باسم الاستقرار، إلى ما لا نهاية، باصطناع المشهد السياسي بمناسبة انتخابات مغشوشة.

على الجزائر أن تحل إشكالية ماهية السلطة نهائياً إذا أرادت أن تبني دولة مستقرة تنتج العقل وبالتالي التنمية.

يمكن لمقاربة دستورية برغماتية أن تساعد على إيجاد حل وسط: يوفق بين واجب الدفاع عن الجمهورية والحاجة لتعبير شعبي حقيقي.

في مساهمة قيّمة له نشرت مؤخراً²²، رسم الأستاذ ميلود براهيمي معالم نقاش حول المكانة والدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة العسكرية في ظل نظام ديمقراطي وبرغماتي في آن واحد. يستلهم فكرته من النموذج التركي، ويقترح شكلاً جديداً من فضل السلطات، بعيداً عن النموذج الكلاسيكي.²³ للخروج من الوضع الشاذ الذي تتخبط فيه المؤسسات، يقترح

²² طالع "لوماتان" 03 فبراير 2003.

²³ مسألة الفصل بين السلطات، التي صاغ في نظرية مونتنسكيو في كتابه الشهير "روح القوانين"، تقترح تنظيم الدولة إلى ثلاث وظائف متميزة ومستقلة (تشريعية وقضائية وتنفيذية). بالنظر إلى الظروف الخاصة لتاريخ المجتمع الجزائري

وضع أدوات دستورية تحظى بالإجماع (بما في ذلك في أوساط الحركة الإسلامية) تضع المؤسسة العسكرية في قلب ميكانزمات أمنية جمهورية بمفهومها الواسع، دون تعدٍ على مجال تعريف السياسة. يستحق هذا الاقتراح لما فيه من جرأة أن يطرح للنقاش.

من هذا المنظور، يمكن مناقشة عدة متغيرات. فمسائل مثل تشكيلة المجلس الأعلى للأمن (هل سيتشكل من حكماء أم من أغلبية عسكرية؟)، صلاحياته الدستورية (كيف يمكن للجيش أن يكون الضامن للنظام الدستوري؟)، آليات الإخطار (الإخطار الذاتي، رئيس الجمهورية، مجلس الأمة...؟) وغيرها.. جديرة بأن تطرح لمناقشة حقيقية.

من جهة أخرى، مثل هذا الإصلاح يستدعي حتماً إصلاحات أخرى من أجل إحداث التوازن في الصرح المؤسساتي وتقادي ظهور ازدواجية نزاعية بين هذه الهيئة الجديدة ورئاسة الجمهورية. فحري بنا أن نخرج من المشهد الحالي برئيس جمهورية يملك كافة الصلاحيات (على الأقل نظرياً) والعودة إلى دور القاضي الأول الأكثر واقعية، يصبح فيه مفتاح الصرح المؤسساتي والمسئول عن أدوات الشرعية الشعبية أكثر مما يكون رئيس دولة يركز بين يديه كافة السلطات. وإن قيام مجلس يسترجم كامل مسؤولياته التشريعية والرقابية وقيام حكومة تمارس سلطة تنفيذية فعلية، من شأنه أيضاً أن يفتح المجال لتجديد الطبقة السياسية ولهبوب ريح حداثية منعشة.

الانتخابات الرئاسية المقبلة المعلنة لسنة 2004 ستجري في ظروف يطبعها التوتر، غير أنها قد تكون مع ذلك حاملة لإمكانات التطور. لأن المحاولة الديمقراطية يجب أن تجد نَفْسَهَا الثاني. فتطور البلاد أصبح اليوم مرهوناً بالسياق الجيوستراتيجي العالمي ومحدداته الداخلية، وأكثر من هذا بصنّاع قراره الحاليين. فإذا كان من الوهم المطالبة بأن يجسّد رئيس الجمهورية المقبل السيادة الشعبية لا غيرها، إلا أنه من واجبنا نحن أن ندافع عن مطلبنا لإعادة تشكيل حقيقي للنظام السياسي. فلا بد أن تقرر إصلاحات فعلية بالحوار الجاد خلال العهدة الرئاسية القادمة.

تعديل الدستور، تأمين الجمهورية، التخطيط لإصلاحات مؤسساتية، الإعداد لفتح المجالين السياسي والإعلامي، كلها سبل بإمكانها أن تشكل وعاء لبرنامج جماعي طموح. لأن خلق طبقة سياسية جديدة وإعادة ربط حد أدنى من الثقة بين الحكام والمحكومين يبدو أساسياً لقيادة البلد بقدر أدنى من الأمل نحو المستقبل.

المصالحة الوطنية: عملية سياسية أم رؤية مستقبلية؟²⁴

منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم، أصبح موضوع المصالحة الوطنية يُتداول في الخطابات والمنتاقشات العامة بشكل متكرر. بين مؤيد ومعارض ومتحفّظ وهو الأعمّ، عبّر كل طرف

والتغيرات الجيوسياسية في العالم التي أصبحت فيها الجانب الأمني للدول محور الاستراتيجيات الوطنية، يقترح إلحاق وظيفة
ثالثة للوظائف الثلاثة المذكورة، هي الوظيفة الأمنية.

²⁴ منشور في "الوطن"، 29 نوفمبر 2004.

من الأطراف السياسية عن موقفه حسب حساسيته السياسية وإستراتيجيته الحزبية أو حسب قناعاته الذاتية.

رأينا السهولة التي اعتنق بها "استئصاليون" سابقاً مضمون الأهداف الرئاسية، في الوقت الذي سارع أنصار "سانت إيجيديو" سابقاً للجهر بمعارضتهم لها.

إنه من السابق لأوانه الفصل في الموضوع بإعطاء الحق لهؤلاء أو أولئك. كما يبدو أنه من الخطأ أن نقيم برنامج الرئيس الحالي من خلال ما تعكسه سياسة المصالحة هذه. لاسيما وأن بوتقليقة لم يحدد بعد بوضوح إرادته وأهدافه والوسائل العملية التي سيعتمد عليها لتنفيذ سياسته. فليس من المجدي أن يعلن المرء معارضته أو حتى مساندته لهذه السياسة، مادام أنه خارج المفهوم العام الذي تتطوي عليه كلمة المصالحة، يمكنها أن تسع للشيء ونقيضه، إلى درجة أنه حتى الحركة الديمقراطية الاجتماعية المعروفة بمواقفها القطعية، رأت فيها الخلاص ! هذا لا يمنع من ضرورة فتح نقاش، حتى لو كان على المبادئ العامة التي تتضمنها هذه السياسة، والتناقش حول الطرف الذي ينبغي إمساك المشكلة الجزائرية به. في أول بادرة، سنذهب مباشرة إلى مقارنة الوضع بما تم في أصقاع أخرى، في جنوب أفريقيا مثلاً وفي لبنان وفي جميع البلدان التي مزقتها المواجهات الطائفية والعرقية والثقافية والسياسية. لكن، بإلقاء نظرة فاحصة، نجد أن الحالة الجزائرية أكثر تعقيداً وصعوبة وغموضاً. وإن أقل ما يمكن أن يقال، إن الجزائر كأمة كانت لها مسيرة من أكثر مسيرات الأمم المأساوية.

في 2004، الذين لا تزال عندهم القوة الكافية لإلقاء نظرة استبطانية على تاريخهم، لا يلقون سوى هوان استعمار طويل، متبوعاً بتفجيرات الثورة المسلحة، ثم بدويّ الفشل الذي آلت إليه محاولات النهوض بالمجتمع، لتنتهي بالزحف الجنوني والانتحاري لقوى ظلامية لا تعرف سوى زرع الموت في طريقها.

كانت الجزائر ضحية مخطط تدمير شامل ورهيب دام عقداً من الزمن، وعاشت الجحيم الذي استمد سعيره من ثلاث عشرات طويلة من الشعبوية الطفولية وتعسفات دولة اللاقانون وعجز الحكام على تصوّر وتجسيد الجزائر العصرية.

ولقد تغذى الإرهاب والعنف من هذه التربة، ومن الإيديولوجية الإسلامية الراديكالية بقدر ما تغذى من غياب الحريات السياسية والتصحّر الثقافي والبؤس الاجتماعي.

إلى اليوم، لم يُجرَ بعد التشخيص الحقيقي للأزمة الجزائرية بشكل دقيق ونهائي. ولا تزال نظرة البعض والبعض الآخر للأحداث متباينة، إن لم نقل متعارضة.

هذا لا يعني أنه يطلب من الرجل السياسي أن يعكف على التنظير في أصل الواقع، بقدر ما يتعين عليه أن يجسّد الوسائل التي عليه أن يستعملها لتغيير هذا الواقع وتطويره.

منذ عام 1997، شرعت السلطات العمومية في خطوات متدرجة للحد من الاحتقان السائد في المجتمع والناجم عن الصراعات الإيديولوجية والسياسية (قانون الرحمة، الاتفاق بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ، قانون التوبة، العفو الشامل...). ورغم المظاهر، وباستثناء بعض التأويلات الشكلية، جاء العمل الذي بادر به بوتفليقة في هذا المجال متسقاً تماماً مع هذا الخط الاستراتيجي. لا شك أن هذه العملية بُرمت وأعدت من طرف مراكز القرار الأمنية الفعلية في عز الأزمة. ثم جاء مشهد تسليم مهام وزارة الدفاع الوطني بين الجنرالين خالد نزار وليمين زروال في عام 1993، ليكشف النوايا الحقيقية لواقعي هذه الإستراتيجية. ومنه يتبين لنا أن الاستفتاء حول المصالحة الوطنية والعفو العام المرتقبين، سوف لن يكونا سوى تنويجاً لعملية تطبيع مقررّة ومسطرة منذ ذلك التاريخ.

من الواضح أنه بدون إستراتيجية سياسية، يُستكمل بها عمل عسكري فعّال، سوف لن ينطفئ الإرهاب. من حيث المبدأ وأهدافها الأساسية المعلنة (السلم والأمن للجميع)، لا يسع لأحد أن يعارض المصالحة الوطنية، بشرط طبعاً ألا تأخذ صبغة استسلام الدولة، وهذا ما ليس هو الحال على ما يبدو. كل المشكلة الآن هي في كيفية تحقيقها وتحديد آليات التحكيم وإنصاف الضحايا الأبرياء مع ترك أبواب الصفح مفتوحة.

إن المصالحة الحقيقية تمر عبر قول الحقيقة وإدانة المخطئ - ولو رمزياً - ورد الاعتبار للضحايا. لكن من ناحية أخرى، لا يمكن تصوّر خروجاً من الأزمة بدون التفكير في إرساء دولة قانون حقيقية وقواعد ديمقراطية محترمة ورفع سطوة البيروقراطية على اقتصاد البلد، ومكافحة الفساد وتوفير الأمن للمواطنين وإنقاذ الشبيبة الجزائرية من الانحراف والسقوط في الرذيلة، وبدون إقامة عدالة مستقلة تخضع في الوقت ذاته للرقابة على انحرافاتهما، ومنظومة تربوية عصرية...

في هذه الأزمة الجزائرية، إن مسؤولية الدولة كبيرة جداً لا يعترىها أدنى شك. لأن الخيارات الإستراتيجية التي فرضتها منذ الستينات والسبعينات هي التي زرعت بذور الفتنة. ولأن التصاعد المذهل للعصيان الإسلامي في التسعينات لم يكن ظاهرة عفوية. إذ لم يكن سوى الصورة الظاهرة للتمزقات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أنتجها نظام الفكر الأحادي منذ 1962 على الأقل.

أما اليوم، فإن أية مصالحة وطنية ولو ناجحة من النواحي السياسية والقانونية والتقنية، سوف لن تحل سوى جزء من الأزمة الجزائرية. لأن آثارها الإيجابية قد تنتخر بسرعة إذا لم ترافقها رؤية سياسية جديدة لتعطي معنى للتغيير الحقيقي ولاقتراح مشروع وطني جديد. يجب أن يكون هدف المصالحة هو تجاوز الأزمة وليس تعميّقها. ويجب حمل المجتمع على تجاوز الاختلافات وليس تجاهلها. من هذه الزاوية ومهما اتسعت، سيبدو مشروع بوتفليقة ضيقاً وسياسياً بحتاً.

إن الأمر لا يتعلق بتصالح الشعب مع الذين حملوا السلاح ضد الدولة وضد المجتمع. بقدر ما ينبغي الشروع عاجلاً في معالجة الأسباب الحقيقية للشروخ الكثيرة والعميقة التي تهدد التماسك الاجتماعي والتوازن البسيكولوجي للفرد. لأن دواعي الفتنة، على تفاوت خطورتها، تضاعفت في أوساط المجتمع وفي العائلة ولدى الفرد نفسه.

فلا بد من مناقشة كل المواضيع الحساسة والمسكوت عنها مثل العلاقات مع السلطة والثروة والعمل والعائلة والمرأة (وكذلك مع الرجل) والهوية واللغة... بصراحة تامة. كما يجب تحديد التوازنات الجديدة في المجتمع. مثلما يجب إعادة صياغة العلاقات بين الحاجة الروحية والرخاء المادي، بين الحداثة بلا روح والتقاليد البالية، بين العقلاني الضروري واللاعقلاني المفروض، بين القيم البالية والقيم الكونية، بين "وطنية بابا" وعولمة بوش، بين الأشكال الخارجية للظاهر والجوهر الأصيل للكائن.

بإعطاء المثل في أعلى مستويات الدولة، والترقية البيداغوجية للأعمال الإنسانية الخيرية، وعن طريق المدرسة والتربية والإعلام، يجب أن يأتي رجال جدد يتصفون بالرزانة ويمنحون للشعب دواعي الأمل والافتتاح وحوافز إيجابية، لتحقيق مشروع مشترك، معاً وبغض النظر عن الاختلافات الظرفية، وللخروج نهائياً من أحوال التناحر والتعصب الحضاري بشتى ألوانه.

ومع الأسف، فإن المسعى الذي بدأه بوتفليقة يبدو مستلهماً من تصوّر سياسي محض يريد أن يظهر فيه كمنقذ الأمة، لتلميع صورته وصورة سلطته. ليست وطنيته محل شك. هو ينتمي إلى جيل أعطى الكثير للجزائر، وإن كان قد كلفها في نفس الوقت كثيراً. ومثل رفقائه القدامى، مثل مصالي الحاج، وبن بلة وبومدين وبوضياف وآيت أحمد على سبيل المثال لا الحصر، وسواء كانوا في السلطة أو في المعارضة، يؤمن بوتفليقة بفكرة الزعيم، بالقائد من دون منازع، ويؤمن بفكرة التاريخ الذي تصنعه إرادة رجل واحد. يؤمن بالقائد المطلق وبالحقيقة الواحدة وفكرة التطوّع السياسي. وفي هذا نجد بوتفليقة مندمجاً تمام الاندماج في ذهنية الحاكم العربي. صورة الحاكم الملهم التي كوّنّها هذا الأخير عن نفسه هي صورة الأب الروحي والنبوي والراعي الذي يحسن قيادة رعيته. وهذا يحيلنا إلى البعد الأنثروبولوجي للعالم الذهني.

لكن الجزائر تزخر بخمائر ثقافية أخرى غير خمائر الاستبداد الشرقي. لأن المجتمع الجزائري تسكنه مثل أخرى وقوى أخرى وطموحات أخرى. بعد خمس أو عشر سنوات أو عشرين سنة، سيأتي جيل جديد من رجال السياسة. ستكون مهمته الأولى بناء دولة القانون الحقيقية، بعد أن حقق جيل أو نوفمبر 54 الاستقلال.

أول نوفمبر 1954: أيُّ عالم ينتظر ورثة المشعل الوطني؟²⁵*

قبل خمس وخمسين سنة، قرر الشعب الجزائري استرجاع استقلاله. كانت اللحظة البطولية لأمة تريد أن تخرج من الظلمات إلى النور. ولقد حقق الرجال والنساء الذين صنعوا هذا التاريخ أكبر إنجاز سياسي لهذا الشعب منذ قرون. خلّصوه من العبودية وأتاحوا له الفرصة لأن يتشكّل كدولة مستقلة.

مستقبل "مُشرق"

لا شك أن لحركات التحرر في العالم والخطابات المناهضة للإمبريالية في المعسكر التقدمي والتحوّلات الجيوستراتيجية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وأحداث أخرى ذات بعد كوني، أثر على الثورة الجزائرية. لكن يبقى أن وعي وإرادة الرجال كانا العاملين الحاسمين.

بعد هذا الانعتاق التاريخي، كل الآمال باتت مسموح بها. الجزائر بلد كبير وغني بالموارد الطبيعية، وفوق هذا مسلح بتعبئة خارقة لشعب مستعد للتضحية حفاظاً على حريته.

في تلك السنين، كان العالم يعيش ارتجاجات الحرب الباردة، ويواكب بالموازاة حركة تطور اقتصادي مذهلة. الرقيّ يعمّ كل البلدان. وكانت الشعوب تتحرر والاستعمار في تراجع. وراحت العلوم والتكنولوجيا تبعد حدود الممكن إلى حد الغائها. وأصبح القمر بمعناه الحقيقي والمجازي تحت قدم الإنسان.. وبغض النظر عن النقائص (في مجالات التربية والتصنيع، واكتساب التكنولوجيا...)، كان الجزائريون يرون الأفق الرحب، واعداءً بمستقبل مُشرق. كان العالم يتقدم بخطى واثبة، وكان على الجزائر أن تستدرك تأخرها لتساير الركب العالم في التقدّم.

كان جيل نوفمبر، وبعدهما حرر البلاد وقرّر قيادتها، مصمماً على تشييد الدولة التي "لا تزول بزوال الرجال والأحداث"، وعلى بناء اقتصاد قوي مع الشروع في الصناعة "التصنيعية"، وتكوين الأجيال الجديدة وتربية الشعب... وكانت العوامل المساعدة متوفرة: الإرادة، الوطنية، الطموح، التحديات، الانتصارات...

بفضل الثورة التكنولوجية في العالم، أصبحت السماء منقشعة أمام البشرية ولم يكن هناك مبرر لكي لا يصل الجزائري إلى مستوى المعيشة الذي كانت كل شعوب العالم المتقدمة تتمتع به آنذاك. وكنا نعتقد بأن عصر تحرر الإنسان والتحكم في الحديد أمراً حتمياً. كانت للجزائر مكانتها تحت الشمس. ومصممة على انتزاعها بقوة سواعدها وبفضل... بتزولها. وذلك سيمكنها من اكتساب مصانع جاهزة وتكنولوجيا وتنمية...

تسليم "المشعل" لا مفرّ منه

بعد مرور نصف قرن، بات رجال أول نوفمبر يقتربون من النهاية التي عليهم أن يسلموا عندها الوطن للجيل الجديد. لكن بأي زاد وبأي آفاق؟ في هذه الذكرى الخامسة والخمسين، لندع جانباً لمرة واحدة التقييمات الداخلية ولننظر في أي عالم ستعيش فيه الجزائر بعد الآن، ولنقارن بين اللحظة التي حرّر فيها جيل نوفمبر الوطن واللحظة التي يتعين عليهم أن يسلموه فيها لورثته. فمهما كان الأسلوب العملي الذي ستتم فيه عملية "تسليم المشعل" الوشيكّة والحتمية، فإن الجيل الجديد سيقود البلد وفق رؤيته للعالم وليس حسب نظرة سابقهم. عالم جديد يعاد تنظيمه تحت أعيننا. وبالتالي إن قدرتنا كأمة على فهم هذا العالم وتوفير الإمكانيات للعيش فيه، تبدو أساسية وحيوية.

هذا لأن الآفاق الرحبة والمنقشعة في الستينات أصبحت ملبّدة. ففي الأشهر والسنوات القادمة، سيتعين على البشرية أن تعيد النظر في طموحاتها بقسوة على ما يبدو. لطالما أن إرادة الإنسان الأعلى، المستنسخة من نظرية نينشه، وإرادة القوة والإنسان الغربي كنموذج مثالي للإنسان العصري، هو بصدد أن يتحوّل إلى كابوس العالم. تبين أن أنبياء الشؤم كانوا على حق، وأن النموذج الاقتصادي والتنموي الغربي، الذي أقيم على أقصى استغلال للطبيعة وخاصة لطاقته الرسوبية من المحروقات، هو على وشك الإفلاس. الوضعية الآن وصلت درجة خطيرة جداً. العالم يتجّه نحو تحولات جذرية وتغيير شامل لوجه الحضارة في شكله الذي عرفناها به، بسبب محدودية كوكبنا الطبيعية. ولقد بدأ الإنسان يدرك بأن النمو غير المتناهي الذي أقيم عليه كل النظام الاقتصادي العالمي كان وهماً قاتلاً. إنه من مسئوليتنا كمواطنين أن نفكر في كيفية تنظيم انتقالنا الذي قد يدوم جيلاً كاملاً نحو عصر جديد تماماً. إن حجم التغيرات التي ستحدث في المستقبل القريب ستكون لها انعكاسات مدهشة على حياة الناس والأمم. والصراعات المزمّنة الكثيرة والمدمّرة التي ستجر عنها، والتي ستمتد عبر عقود من زمن، سوف لن تكون أدنى تهديد. البعض أصبح يتكلم عن عصر "الصراع الأعظم" القادم، والذي سيأتي بعد نهاية هيمنة القوة العظمى الأمريكية.

العراقيل الإستراتيجية الثلاثة

هناك ثلاث عراقيل إستراتيجية تواجه الحضارة الغربية، وبالتالي نموذج التنمية البشرية السائد حالياً في العالم بأسره:

النهاية الحتمية للنظام المالي العالمي الحالي، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصير المحتوم الذي سيؤول إليه الدولار: بحيث أن انهيار الدولار الذي تتكهن العديد من الدراسات المعمقة والدقيقة بحدوثه في المدى القريب نسبياً (بضعة أشهر أو بضعة سنوات) ستكون له ارتدادات عالمية. الفوضى المالية الرهيبة التي ستجر عنها ستعصف باقتصاديات جميع الدول. البجوحة الحالية التي تشاهد في البورصات العالمية، والمصطنعة لأنها مقطوعة تماماً عن الاقتصاد الفعلي، لا يسعها أن تخفي الإفلاس الجاري لمئات البنوك والمؤسسات المالية (أكثر من مائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009 في الولايات المتحدة وحدها) لبعض الدول (تصدرها كاليفورنيا، وإيسلاندا، وإيرلندا، وبريطانيا...) وآلاف الأسر في الولايات المتحدة وفي أوروبا وغيرها. مع أن الدول دعمت بكل ما أوتيت من إمكانيات مؤسساتها المالية منذ بداية الأزمة. فبالرغم من كل الأموال الطائلة التي ضختها الدولة الأمريكية (ما يقارب 2400 مليار دولار) بفضل ناسخة الأوراق، وما يضاهايه من طرف دول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا ودول الخليج النفطية...، إلا أن الآلة الاقتصادية وما يرافقها من نمو، ليست على ما يرام. كثير من الأخصائيين الماليين يعتبرون بأن الدولار سيسقط بسرعة إلى مستوى 0,5 يورو أو إلى ما دون ذلك، مما سيقضي على القيم الأمريكية وكذا على احتياطي العالم كله بالدولار، وسيشلّ الدول المصدّرة مثل الصين واليابان وألمانيا...

توقع نهاية النفط. إذا كان لا يزال للعالم بضعة عقود أمامه لتتضب جميع منابع النفط، إلا أنه بات من المؤكد أننا في الحقيقة بدأنا نعيش مرحلة ما بعد البترول. دليل أنه لم يعد بإمكان الصناعة البترولية أن ترفع من إنتاجها. بل بالعكس، بدأت تسلك منحى تنازلياً لا رجعة فيه. مع علمنا بأن النمو الاقتصادي هو بحاجة متزايدة للنفط، من سنة لأخرى، وأن الطلب العالمي سيتجاوز بسرعة ما هو معروض من المحروقات. وستزداد التوترات في أسواق الطاقة حدة إلى أن تصبح خانقة. ورغم أن الجزائر تنفي رسمياً احتمال نضوب إنتاجها بين 15 و20 سنة، إلا أن الإنتاج العالمي للمحروقات بلغ ذروته، حسب دراسات حديثة، بين سنتي 2005 و2008. مع الإشارة إلى أن انفجار سعر البترول خلال السداسي الأخير من سنة 2007 والسداسي الأول من سنة 2008، إذ قارب 150 دولار في جويلية، راجع لهذا التحوّل العسير الذي نجد فيه نصف احتياطي المحروقات في العالم مستهلكة. مما يؤكد أن عصر البترول بثمن بخس قد ولى إلى الأبد. وإذا كانت أسعار البرميل قد تراجعت سنة 2008 متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها عادت إلى الصعود السهمي في أول انتعاشة للاقتصاد العالمي (خاصة للبلدان النامية مثل الصين والهند والبرازيل...)، التي سرعان ما ستصطدم من جديد بارتفاع سوق النفط الذي سينجم عنه. نرى ذلك جيداً، فبالرغم من الانتعاشة المحتشمة، إذا كانت هناك انتعاشة، فإن سعر البرميل يعود بقوة (إلى أكثر من 80 دولار في أواخر أكتوبر). وعليه فالتوقعات لا تزال مترددة. هل ستحدث رغم كل شيء انتعاشة اقتصادية فعلية، متبوعة بأزمة أسعار جديدة، ليؤدي ذلك إلى ركود جديد مع انخفاض للأسعار بسبب تراجع الاستهلاك، تليه انتعاشة... وهكذا دواليك، بتذبذبات على منحنى تنازلي؟ أم أنه سيحدث ركود نهائي، طويل المدى ومدمر سيجر العالم إلى الانحطاط التام؟

أياً كان السيناريو الصحيح، المهم أن العالم دخل مرحلة جديدة من التراجع العام ستتولد عنه توترات وصراعات متعددة الأشكال. وسوف لن يكون من السهل التحكم في آثارها. الاحتياجات العالمية من الطاقة للعقود المقبلة سوف يتعذر تلبيتها بالمحروقات وحدها، الغاز والبترول، ولا غيرها من مصادر الطاقة الرسوبية مثل الفحم والصخور النفطية، وسوف لن يكون بوسع الطاقة النووية أو الطاقات البديلة الأخرى أن تعوّض البترول على المدى المنظور. خاصة وأن قطاع النقل الذي تركز عليه العولمة مرهون به بنسبة 95 بالمائة، وسيؤدي الارتفاع المتزايد لسعر البرميل إلى شل كل النظام تدريجياً. وفعلاً لقد بدأت شركات الخطوط الجوية تعاني بالفعل من تكاليف الوقود وبدأت تتراكم عندها خسائر هائلة (4,5 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2009، بالنسبة للشركات الأمريكية للنقل الجوي). شيئاً فشيئاً، سينحسر النقل الجوي ليصبح وسيلة نقل محصورة على طبقة معينة. ومن جهة أخرى، فإن حظيرة السيارات المقدّرة بنحو مليار وحدة في العالم والتي تشغل بالوقود المشتق من المحروقات أصبحت غير ملائمة تماماً مع الواقع الجديد. فلا الإمكانيات الصناعية ولا التوفر على المواد الأولية ولا النظام المالي - الذي بدأ يضعف - ولا التحكم في التكنولوجيات المستخدمة للطاقات البديلة سوف تسمح بمثل

هذا التغيير، أي باستبدال كامل لحظيرة السيارات في الوقت المطلوب. ومن ثم فإن التكلفة الباهضة لنقل البضائع سيحدد الضربة القاضية لسياسة "التنقل" الصناعي، وبالتالي للعولمة مثلما هي مصاغة إلى حد الآن.

3) أخيراً، التغيرات المناخية، التي أصبحت المجموعة الدولية تعترف بكونها أحد أكبر الأخطار التي تهدد أصقاع واسعة من العالم، أي جزء كبير من البشر، ستطرح تحديات كبيرة. انخفاض منسوب الأمطار وندرة المياه المنجرة عنه في منطقتنا المغاربية ستعكس سلباً على مواردنا الزراعية، دون أن ننسى آثار هذا العامل على استقرار عديد من بلدان الساحل وأفريقيا التي تعاني من العطش ونزوح جماعي للسكان نحو الشمال.

عالم مختلف ومعرض للخطر

هذه العراقيل الثلاثة مجتمعة (انهيار النظام النقدي الدولي المرتبط بالدولار، نفاذ البترول، والتغيرات المناخية) ستتولد عنها تحولات على المستوى الكوني. ويمكن اعتبار النزاعات في الشرقين الأوسط والأدنى أولى معالم هذه التحولات. كما أن منطقة الصحراء الجنوبية المتأخمة للاحتياطي الجزائري من الغاز، تعطي إشارات إنذار مقلقة. والعالم في حرب - صامته لكن حقيقية - على الموارد الطبيعية. الدول العملاقة، الولايات المتحدة، الصين، الهند وروسيا تتعامل غالباً وراء الستار. وتوترات كبيرة بدأت تتشكل في أي مكان توجد به حقول النفط : حول بحر قزوين، في الشرق الأوسط، في أفريقيا. وستكون الأراضي الخصبة في صلب رهانات استراتيجية كبرى. بحيث بدأت الصين وكذلك بلدان الخليج بشراء أراضي زراعية شاسعة من البلدان الفقيرة، في أفريقيا وآسيا.

كيف سيكون بوسع الجزائر، في مثل هذه الظروف، أن تواجه هذه التحديات العالمية؟ ما هو أمننا الاستراتيجي بخصوص احتياطياتنا من النفط (الضئيلة) وخاصة من الغاز؟ وما هي الضمانات التي سنشترطها لإثبات نزاهة الشركاء، علماً بأن كبار هذا العالم يطمعون بشكل أو بآخر في هذه الثروات النفيسة والحيوية لنا ولهم؟

أمام هذه التحولات العالمية، كيف سيتعامل بلدنا؟ هل ستتوفر لديه الإمكانيات لصياغة رؤية عالمية جديدة تضمن لها أمنها واستقرارها؟ هل سيمكنها أن تعالج ثغراتها الداخلية من أجل الاستعداد لمواجهة الخارج؟ هنا يجب أن تدخل إرادة الأمة في الميزان، مثل ما جرى في 1954، يجب مخاطبة الشعب وإطلاعه على شئونه وإعداده لمواجهة الواقع الصعب. إن المستقبل يمر عبر الحاضر. فعلى السلطات العمومية أن تبدأ بتوجيه البلد نحو تكييفه مع الظروف الجديدة لحياة الأمم من الآن.

إن سيطرة الولايات المتحدة لم تعد سوى نسبية، والأحادية ولى زمنها. على الجزائر أن تعيد تقدير مصالحها من منطلق الآفاق العالمية المستجدة، في إطار التعاون ومراعاة المصالح المتبادلة الحقيقية مع شركاء تثبت مصداقيتهم.

ماذا عسى الجزائر أن تفعله؟

إن من مصلحة الجزائر التي تعلن امتلاكها لـ 144 مليار دولار كسندات خزينة أمريكية، أن تحوّلها على الفور (إن لم يكن قد فات الأوان) إلى ذهب، على أن تُدخل المعدن النفيس مادياً إلى الجزائر. أما الذهب الورقي فلم تعد له أي مصداقية، بعد كل ما أشيع عن البنوك الغربية التي باعت صورياً ما بين 20 و35 مرة الذهب المادي الذي تختزنه. ومن مصلحتها كذلك أن تحوّل جزء من هذه الأرصدة إلى مواد أولية نفيسة أو إلى عملات أخرى أو حتى إلى ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.

من جانب آخر، يجب التخفيض من وتيرة استغلال محروقاتنا. فمن الأفضل أن نحفظ بذهبنا الأسود في باطن أرضنا على أن يبدّل بورق أخضر محكوم عليه بالانخفاض والاندحار! الضغوط على حكّامنا ستشند لبيع أكبر قدر ممكن من البترول. بحيث أن الأسعار ستعرف مستويات عالية جداً والأموال ستندفق عليهم. على الدولة الجزائرية أن تحافظ على ثرواتها المؤقتة والمثيرة للأطماع، وألا تبددها بأي حال من الأحوال لحساب جيل واحد، حتى لا نقول لحساب طائفة واحدة. الدول الكبرى المتعطشة للنفط ستستعمل كل وسائل الضغط لضخ كل أثر للمحروقات المخزونة في باطن الأرض. لذا فإن دبلوماسيتنا ينتظرها عمل كبير في هذا المجال.

من جهة أخرى، يجب على الحكومة أن تشرع في سياسة وطنية لتشجيع إنتاج المواد الاستهلاكية السائرة في الجزائر. انضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح إشكالياً بالنظر إلى التطورات، بل وقد يصبح قاتلاً في السياق المقبل. ويجب الشروع في سياسة حمائية لصناعاتنا ومؤسساتنا بدون عقدة، باستعمال الحواجز الجمركية ومنح القروض الاستثمارية والاستهلاكية الموجهة نحو الإنتاج الوطني. ويجب العودة إلى المفاوضات الثنائية وتوخي الحذر في الاتفاقيات المتعددة الأطراف. داخل حدودنا، ينبغي بالمقابل توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار المتماشي مع التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، يجب أن نتخذ إجراءات شديدة وشفافة في آن واحد ضد الواردات غير المفيدة أو التي تنافس منتجينا. وباختصار، يجب العمل عكس السياسة المنتهجة منذ أمد بعيد التي كانت تعطل الإنتاج الوطني بقوانين متشددة وبيروقراطية، في الوقت الذي تفتح السوق لاستيراد المنتجات والخدمات.

أخيراً، لا بد أن تكون هناك تهيئة الأراضي مع تحفيز السكان لإعمار أقاليم واسعة في أعماق البلد، لدعم سياسة استثمارية جادة في قطاعي الزراعة والري من أجل إعداد البلد لمواجهة الأزمات الغذائية المتوقعة ولضمان أفضل أمن غذائي للسكان. لكن قبل كل هذا، ينبغي إعادة بناء الإجماع السياسي. ومن شروطه الأساسية عودة دولة القانون ورسم مسار ديمقراطي صادق وواقعي، قابل للتطبيق.

هل أويحي على حق؟²⁶ *

منذ دخول "العروش" الساحة السياسية والإعلامية، تمكنت من فرض نفسها كرقم جديد على المجتمع الجزائري. تعتبر حركة "العروش" وريثة نضالٍ من أجل الهوية قديم قدم الحركة الوطنية، وأصبحت لسان الحال الوحيد والراديكالي لهذه القضية، مُقصية تماماً الأحزاب السياسية التقليدية في المنطقة.

تتغذى شعلة حركة المواطنة من فساد سلطةٍ أكثر استعداداً لاستعمال العصا والكذب من استعدادها على حل النزاعات السائدة في المجتمع، وهي الآن أخذت تكبر وتلفح الحقل السياسي بلفحاتها الحارة، مع خطر نشوب حرائق قد يتعذر التحكم فيها. فهذه الحركة التي تستلهم نشاطها من عقودٍ من النضال الثقافي والإيديولوجي وتستمد شرعيتها من القمع الأعمى والغبي، وتيرر راديكاليها بأشتداد الصراعات المحلية والحزبية، تحمل اليوم ليس فقط بذور المواطنة، ولكن أيضاً بذور شقاق داخلي في المجتمع. في هذه الأجواء التي تسبق الانتخابات، التي تُخرج فيها السلطة جميع الوسائل التي بيدها لإحكام قبضتها على البلد، ولا يتبقى فيها للمعارضة سوى النحيب الذي لا ينفعها للحفاظ على وجودها الهش وغير المضمون، تحاول حركة العروش اغتنام الفرصة التاريخية لفرض "تغيير للنظام".

الحال أن مسار المفاوضات الجارية بين الحكومة والحركة أخذ منحى غير مشجع. فهو لا يعد بأي تغيير طالما أنه أخذ شكل تركية لأسلوب حكم أبعد ما يكون ديمقراطياً. استغلت العروش مشروعية حقوقها وضعف الثنائي بوتقليقة - أويحي لترفع من سقف مطالبها إلى أعلى درجة لكي تفرض نفسها كقوة لا يستغنى عنها، وترغم كل البلد على تبني رؤية خاصة للهوية أبعد ما تكون عن تحقيق الإجماع. لأنه، وقد أن الأوان لنقولها، إذا كان مطلب ترقية تمازيغت كلغة رسمية مقبولاً ومعقولاً وديمقراطياً، إلا أنه لا يمكن أن يتم ذلك عبر مقايضة تحت غطاء أي وثيقة - وإن كانت تحمل اسم "أرضية القصر" - وعبر مفاوضات مع سلطة متداعية مستعدة للتنازل عن الجزائر بأكملها مقابل الحفاظ على مصالحها.

فبحكم صيغتها "غير القابلة للتفاوض" مثلما صاغها مؤسسوها، من المفروض ألا يعترى أرضية القصر أي خلل في تطبيق أحكامها. أي يجب أن يعترف بها من قبل الجميع كميثاق نهائي ومكتمل..

بغض النظر عن تعاطفي العلني الحثيث مع العروش وقادتها، لن أسمح لنفسي بالسقوط فيما يشبه تركية شكلية لكل ما يرد منهم من أقوال وأفعالهم، لمجرد تقادي تلقي بعض الانتقادات اللاذعة. فمن السهل أن ننكر، باسم فكر أحادي جديد، بعضاً من تناقضاتهم غير محمودة العواقب على ما سيأتي من أحداث.

فإذن ليس من النزاهة في شيء أن نقول لعبريكة ورفاقه بأن كل ما يطالبون به مرّحّب به. فإذا كانت هذه الحركة قد استطاعت في سياق تاريخي خاص، أن تزيح حزبي الأفافاس والأرسيدي من معاقلهما في المنطقة (لكن إلى متى؟)، فليس من المسئولية في شيء أن تُعدّهما من باب المفاوضات. طبعاً، إن الأفافاس على غرار أحزاب أخرى عارض الدعوة للمقاطعة خلال انتخابات 2002 المحلية. هذا القرار اتخذته بكل استقلالية وسيادة، ولا يجوز لأحد أن يرفض له هذا الحق، حتى ولو كان له موقف معارض. وليس من حق أي حركة، أيا كانت شعبيتها، أن تؤسس موقفها على إهانة حزب سياسي، في مسعاها للدفاع عن الديمقراطية والمواطنة. إلا إذا قلنا إن العروش عليها أن تقرض سيادتها بلا منازع على منطقة القبائل، وهذه قضية أخرى.

إلى هنا، ليس لكل هذا آثار كبيرة. فبعد رفض ما يسمّى "بالمختخبين المندسين" خرقاً لمبادئ الدستور، يمكن للأحزاب أن تستعيد عافيتها في المواعيد الانتخابية المقبلة، على أن تكون في المستوى. لكن عندما تدعيّ العروش بأنها تملك الحقيقة المطلقة والكاملة، وأن "أرضية القصر" يجب أن تقرض على البلد بدون نقاش لأنها "غير قابلة للتفاوض"، وأنه يجب الاعتراف بالأمازيغية - على كل ما لهذا المطلب من شرعية - كلغة رسمية بعدما تم إقرارها لغة وطنية، بحكم موقع قوة وليس بحكم شرعية ديمقراطية، فهذا تجتمع عناصر سيناريو ينذر بالخطر.

رغم كل ما لأويحي وبوتفليقة من مأخذ، والله يعلم كم هي طويلة القائمة، ليس من المعقول أن يدرج في نفس الخانة رفضهما لدسترة الأمازيغية كلغة رسمية دون المرور عبر الاستفتاء.

لا يمكن للأمازيغية أن تكون لغة رسمية لكل الجزائريين إن لم يكونوا غير مقتنعين بها. على أنصارها أن يواصلوا نضالهم ديمقراطياً وألا يقبلوا بأي تسوية لهذه المسألة على أساس القوة. لأن في هذه الحالة، لا بد من قبول المصادقة على تعديلات دستورية أخرى بدون استفتاء، بنفس أساليب الضغط على المنتخبين، من أجل سن الرئاسة مدى الحياة مثلاً، أو أخطر منها، لفرض نص آخر "غير قابل للتفاوض". أليست حجج دعاة "لا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرسول.." غير القابلة للتفاوض هي الأخرى، أقوى من الحجج التي يرفعها اليوم محررو "أرضية القصر"؟ فلماذا يكون الأسلوب شرعياً لأرضية القصر وليس شرعياً بالنسبة للشريعة؟

إن الجزائر وبالرغم من مشاكلها وحكّامها ومفارقاتها، هي الآن تصنع وتبني نفسها وتحاول أن ترقى نفسها نحو الحداثة. كل الجزائريين يتمنون العيش في بلد يشرفهم وفي دولة تكون دولة قانون وفي نظام ديمقراطي.

إنما الديمقراطية لا تقرر بمراسيم. ولا يحصل عليها على عتبات "الأرضيات" والمواثيق. بل تُبنى حجرة بحجرة وتزرع حبة بحبة، بالمشقة ومع مراعاة عامل الزمن المهم جداً. نتمنى فقط أن الذين يريدون الحصول عليها لا يزرعون أرضهم ببذور الأعشاب الضارة.

من أجل بناء بديل ديمقراطي²⁷*

الجزائر هي الآن في منعطف تاريخي. عشر سنوات من الأزمة والدمار قلبت المعطيات السوسولوجية والسياسية التي كانت تبدو الأكثر ثباتاً واستقراراً. كل التناقضات التي تولدت عن الصراع المير بين القيم البالية التي يتداولها مجتمع ينتمي إلى حضارة قديمة، وبين القيم الجديدة لعالم يشهد تحولاً مذهلاً انتهت، بإقناع غالبية من الجزائريين والجزائريين بأن الحياة بدون احترام حرية الآخر، تصبح مستحيلة.

أصبح كل واحد يدرك، بعد طول السنين وتحت ضغط الأحداث والواقعية، بأن الأفيدي له أن يهتم بشئونه الخاصة ولا يتدخل في شئون غيره. وصارت الذهنية الجزائرية تتطور من الفكر الجماعي التقليدي نحو الفكر الفردي والنفعي. "كل واحد حر فيما يلبسه وفيما يؤمن به.. المهم هو أن يتركوني وشأني وأن اهتم بشئوني وشئوني ذوي..". صار هذا ما يقوله كل واحد منا. هي ليست بعد المواطنة، لكن لا شك أنها خطوة نحو مزيد من الديمقراطية.

في هذا الجو العام الجديد، وجد بوتفليقة أثناء انتخابه رئيساً للجمهورية شعباً تواقاً للسلم والكلمات الصادقة التي تعيد إليه الطمأنينة وتهدئ من روعه أمام قسوة المعيشة. لقد صدق سارتر حين كتب: "إن الجحيم هو الآخرون".

من خلال مشروعه حول الوئام المدني، قدّم بوتفليقة مخرجاً ممكناً للأزمة وتمسك به الجميع. حتى الأحزاب السياسية التي حاربت بقوة أكبر الإرهاب و"الأصولية"، ترى اليوم فيه فرصة لتجاوز نظرياتها الخاصة ورؤاها الإيديولوجية، لتندمج كلية في أفق جديد أوسع إجماعاً، وأكثر "مردودية".

هذا، وإذا كان مشروع الوئام المدني الذي يحمله رئيس الجمهورية الجديد يستحق الدعم، وإذا كان لابد لرئيس الجمهورية نفسه أن يلقي المساعدة والتفهّم من قبل الطبقة السياسية باعتبار أنه يسعى لإدخال البلد في الإصلاحات العميقة التي وعد بها رغم تأخرها، يبقى أن الجزائر لا تزال بحاجة لبديل حقيقي، لبديل ديمقراطي يضمن السلطات المضادة الضرورية لتوازناته الداخلية. ولهذا فتشكيل طبقة سياسية جديدة تكون محضرة لتوليّ المسؤوليات في المستقبل القريب يبدو شرطاً أساسياً لضمان استقرار البلد. أضمن السبل وأكثرها شرعية للوصول إلى ذلك هو السبيل الديمقراطي.

لأنه إن لم تُصّب كل الأنهار من الدماء التي سالت في الجزائر، في بحر من الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، فما جدوى التضحيات الجسام التي قدّمها كم هائل من الرجال والنساء؟ وإذا لم يتجسّد النمو الاقتصادي والفكري، فأين يضع مواطنونا آمالهم المشروعة؟

بعد تجربة أولى في التعددية الحزبية، لا بد لنا من الاعتراف بأن الأحزاب السياسية لم تكن في مستوى مسؤولياتها. في هذا الفشل، النسبي على كل، أكبر اللوم يكون على الأحزاب التي تصنّف نفسها ديمقراطية. فهي لم تتمكن من الوصول إلى السلطة، ولا من كسب أصوات كافية من الجماهير، ولا من التأثير على مؤسسات البلد و لا من تطبيق - وهذا أخطرها كلها - الديمقراطية في أوساطها. إن الرجال الذين قبلوا، منذ انطلاق التعددية، بتحمل المسؤولية الثقيلة على عاتقهم لإنشاء أحزاب سياسية من أجل الدفاع عن أفكارهم يستحقون الثناء والتبجيل. لكن حرياً بنا أيضاً، لمستقبل الديمقراطية في بلدنا، أن نقول بأن الحصاد كان ضئيلاً.

لا يوجد أي تنظيم سياسي ديمقراطي بوسعه أن يدعي بأنه وضع الأسس لتيار سياسي شعبي حقيقي. ولا أي منها بوسعه أن يقدم حصيلاً جديدة في تأمين خلافة سياسية وجيل جديد من الرجال والنساء القادرين على صياغة وإنجاز عمل مفيد لتقديم حل ناجع للمجتمع.

كان على الأحزاب السياسية منذ البداية، أن تركز جهودها على "قائد" أو قائدين لتشكّل لنفسها هوية وتعكس للمجتمع صورة تجذب إليها التعاطف والمناضلين ومن ثم الناخبين. لكن في الواقع، هذه الفكرة تجمدت بسرعة وراح قادة الأحزاب يتذوّقون مزايا "الزعامة" ويتخلون تبعاً عن مقومات النضال. وبمجرد أن كسبوا مواقعهم، لم تعد إستراتيجيتهم تركز على تطوير الحزب ذاته وتحسين آليات تسييره وضمان تحوّله إلى مؤسسة حقيقية. بل كل ما يهّمهم أن يحافظوا على الهياكل كأداة تملأ بأفراد مخلصين ويعملون بدأب على تحقيق طموحاتهم الشخصية التي أكثريتها مبالغ فيها.

فلم يكن لا الحزب السياسي بحد ذاته، ولا الدفاع عن قناعة ديمقراطية عميقة هما ما كانا يحرّكان معظم الزعماء الديمقراطيين. لا شك أن الطموح ضروري في أي عمل، وبالأخص في عالم السياسة الذي لا يرحم. لكن السؤال يبقى أن نعرف إن كان طموح أحد يجب أن يبني مع طموحات الآخرين أم حتماً على حسابها. ففي الحالة الأولى، إن كل حظوظ النجاح متوفرة، وأما في الحالة الثانية، فإن الصراعات - الظاهرة والمبطنة - والانتكاسات والخيبات والفشل هي التي ستكون ثمارها الطبيعية.

اليوم، لا بد من الشروع في بناء الديمقراطية وفي التعددية الحزبية في نظام حياتنا. النكسات النسبية التي عشناها يجب ألا تحبط عزيمة الجزائريين والجزائريات على المشاركة في النشاط السياسي. ويجب التخلي عن الأفكار النمطية والكلشيهات، وعن تعفن عالم السياسة، والتخلي بأحكام أكثر موضوعية وأكثر اتزاناً وتواضعاً. فمهما كانت عيوب رجال السياسة، ورغم الانتقادات اللاذعة التي توجّه إليهم أحياناً، إلا أن وجودهم ضروري لتطور المجتمع وحيويته. من بين الدواعي التي ينبغي أن تقنع المواطنين بفوائد العمل السياسي: استخدام السياسة كأداة في خدمة الأمة، وخلق الشعور بالواجب إزاء الصالح العام، تنظيم النقاش الفكري وإقامة قواعد اللعبة الخاصة بالتنافس الشريف والشفاف واحترامها.

علي أي حال، إن الجزائر ناضجة لتكوين حركة سياسية ديمقراطية وشعبية حاملة لقيم وآمال جديدة يمكن أن تتحوّل إلى قطب جامع وقادر على بلورة بديل حقيقي. إن النكسات

التي عاشها كثير من الديمقراطيين، المتحزون منهم وغير المتحزبين، يجب أن تحوّل إلى طاقات يحسن توجيهها واستثمارها لصياغة رؤية أكثر انفتاحاً وأكثر حداثة للمجتمع الجزائري. ويجب أن يكون مشروع خلق تيار ديمقراطي كبير ينشأ منه جيل سياسي جديد ونخبة جديدة، أولوية للذين يحملون في أنفسهم فكراً حداثياً وحباً كافياً للعطاء.

حوار: "لا وجود للديمقراطية بدون حرية التعبير" ²⁸*

لوسوار دالجيري: في الأسبوع المنصرم، قامت الشرطة القضائية باستدعاء عديد من الصحفيين، إثر دعاوى رفعتها وزارة الدفاع الوطني. ما تعليقكم؟

سفيان جيلالي : هذا أمر مقلق جداً. هل هو تحذير أم مدخل لتسيير الانتخابات أم هي خطوة إضافية في إستراتيجية احتواء الديمقراطية؟ على أيّ حال، لا بد من الإشارة إلى أن منذ وصول بوتفليقة، لم يحصل أيّ حزب من الأحزاب السياسية ولا أية جمعية من الجمعيات التي أنشئت حديثاً على الاعتماد، وهذا مناقض للقوانين الأساسية للبلد. وبعد تعديل قانون العقوبات وأحكامها الخاصة بالصحافة، ها هي خطوة جديدة تعكس إرادة السلطة لإنهاء "الفسحة" الديمقراطية. لا وجود للديمقراطية بدون حرية التعبير، وخاصة بدون حرية الصحافة. لا شك أن الصحافة بحاجة هي الأخرى لأن تحسّن من نوعيتها لكن رغم نقائصها، لها دور لا يقدر بثمن في خدمة الوطن. لذا يجب الدفاع عنها بكل تقان وعزيمة.

لوسوار دالجيري: تنقلتم إلى تيزي وزو وإلى البويرة للالتقاء بالعروش. كثير من الأصوات راحت تتساءل عن الدوافع الحقيقية التي حملتكم للتنقل إلى هناك.

سفيان جيلالي: دافع تنقلّي رفقة الأستاذ ميلود براهيم وحيدر بن دريهم إلى تيزي وزو والبويرة هو دافع سياسي محض. أردنا أن نعبر بوضوح عن تضامننا مع منطقة القبائل كشخصيات عامة منتمين إلى مناطق أخرى من الجزائر. أنا شخصياً لم أكن في حياتي مناضلاً من أجل القضية الأمازيغية. غير أنني اعتبر مطلب الهوية الأمازيغية مطلباً شرعياً وينبغي أن تتكفل به السلطات العمومية بجدية. اللغة الأمازيغية هي لغة جزائرية، فهي لم تسقط على رؤوسنا من كوكب المريخ، ولم تُبعث إلينا عبر صاروخ عابر للقارات. كانت هنا مع أسلافنا. فيجب إذن الاعتراف بها كلغة جزائرية. لكن صحيح أن هناك مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية ألحقت بهذا المطلب الأساسي، خاصة ما يتعلق برفض المواطنين لدولة اللاقانون والتعسف في استعمال السلطة وانتهاك الحقوق.

لوسوار دالجيري: لم تقولوا لنا إلى الآن ماذا كانت نتائج هذه الزيارات. هل حاولتم القيام بدور الوساطة؟ وهل كُلفتم بمهمة كما ذهبت إليه بعض الصحف؟

س.ج: هذا كلام لا أساس له من الصحة. حان الوقت لأن يتعلم الناس أن يعتبروا الشخصيات العامة، لاسيما من الجيل الجديد، ككائنات تفكر بذاتها (أليس هذا هو مفهوم الإنسان العاقل *homo sapiens*؟) في هذا الصدد، كنت أتابع مؤخراً شريطاً وثائقياً عن عالم الحيوانات في التلفزيون، وسمعت جملة موحية للمعلق تغني عن أي تعليق: "بدون أي تدخل، إن الشمبانزي قادر على اتخاذ تدابير بنفسه لحل مشاكله." عودة إلى سؤالكم، قلنا لمضيفينا في تيزي وزو والبويرة أنه إذا كانت هذه المنطقة تعيش صراعاً مع السلطة، فلا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يُنقل هذا الشرخ إلى باقي مناطق الوطن وحصر جزء من الجزائر وعزله. لدينا قناعة بأن تزايد تعفن الوضع، سيزيد من الشعور بالطلاق مع الوطن. وهذا أمر في غاية الخطورة. إن مسألة الهوية ستجد حلاً عاجلاً أم آجلاً. فلا ينبغي قبل ذلك أن تحصل هناك قطائع وانقسامات داخل المجتمع. هذا الخطر قائم، والطريقة التي سير بها "الربيع الأسود" كانت كارثية من هذه الناحية. وهذا ما دفعنا مع مجموعة من المثقفين والصحفيين والمحامين والسياسيين لنشر عريضة بعنوان "كلنا قبائل". منشطو حركة المواطنة استوعبوا جيداً رسالتنا. لقاءاتنا معهم جرت في أجواء جيدة، وبإمكان كل منا أن يشهد على خطابهم الذي وجدناه متمسكاً بنوع من الحدة فيما يخص المبادئ، لكنه كان جد حريص على المصلحة العامة والوحدة الوطنية والنهج السلمي والديمقراطي لنضالهم. فلا يسعنا إلا أن نتفق معهم.

لوسوار دالجيري: تعترم حركة المواطنة مقاطعة الانتخابات، إذا ما جرت قبل تطبيق أرضية القصر من طرف الدولة. هل ستساندونهم في هذا الخيار؟

س.ج: الحقيقة، أنه من خلال سؤالكم هناك سؤال آخر أكثر أهمية في نظري. يتعلق بدور الطبقة السياسية في هذا النقاش. لقد فرضت حركة المواطنة نفسها بطريقة شبه عفوية قبل بضعة أشهر، لكن من دون امتلاك الأطر القانونية والتنظيمية لاكتساب شرعية لا نزاع عليها. أظن أن هذا الأسلوب في العمل كان مقصوداً. لكن بالمقابل وجدت النخبة السياسية في المنطقة، ولاسيما الأحزاب الأكثر تجذراً، نفسها مهمشة. اليوم لا أرى كيف يستطيع منشطو حركة غير مهيكلة أن يفرضوا نمطاً سياسياً وخيارات إستراتيجية على أحزاب سياسية متمرسة دون إحداث احتقانات وشقايات ستضرّ بالجميع. تقول حركة المواطنة عن نفسها أنها غير متحزبة وغير مسيّسة في مطالبها. في رأيي أنه نهج سديد. وإلا ستتعدى على صلاحيات وسيادة الأحزاب السياسية. فلا يحق لها أن تعمل على وضعها تحت وصايتها ولا أظن أن هذه نيتها. وعلى أي حال، هذا سيكون مضرراً للديمقراطية.

لوسوار دالجيري: استقبلتم مؤخراً مع السيد برارحي والأستاذ براهيم من قبل سفيرة الولايات المتحدة. في بيانكم نقرأ بأن المقابلة خصّت النزاع في الشرق في الأوسط. ماذا كان الأمر بالضبط؟

س.ج: تعرفون أن المحنة الفلسطينية وصلت منذ أشهر إلى منعطف مأساوي. فبعد الحادي عشر سبتمبر، استبشر الكثير من المتتبعين للقضية بإقدام الولايات المتحدة على تغيير موقفها إزاء هذا الصراع. من منطلق أن استئصال الإرهاب الدولي والأمن والاستقرار العالميين

يقتضي القضاء على مصادر التوتر والانتهاكات الخطيرة المنتشرة في العالم. ويعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحدة من أخطر هذه البؤر. لكن سياسة الحكومة الأمريكية في تأييدها المطلق لآرييل شارون لا نجد له تفسيراً. تحوّل المعتدي إلى ضحية وانتهاك الشرعية الدولية إلى "دفاع شرعي عن الذات" والمقاومة إلى إرهاب. بالتأكيد أن هليس كل الأمريكان متفقين مع اليمين المتطرف الإسرائيلي. بل حتى الإدارة الأمريكية توجد بداخلها تيارات متنوعة. لهذا يجب العمل على إحداث نوع من التكافؤ في موازين القوى داخل السلطة الأمريكية. الاتحاد الأوروبي، أو بالأحرى عدة بلدان أوروبية تقوم بهذا المسعى، في حين غاب دور الدول العربية والإسلامية، أو أن دورها ضعيف جداً باعتبار واجب التضامن المنتظر منها. لا بد للمجتمع المدني وللمتقنين ورجال السياسة في البلدان العربية أن يعبروا عن مشاعرهم ومواقفهم من المسألة وأن ينقلوها إلى المعنيين. ولا بد أن نقول بأن موقف الدول العربية كان مخزياً في هذه القضية. أصبحت مشلولة منذ الحادي عشر سبتمبر. كما لو أن لديها شعور قاتل بالذنب عمّا جرى. الفلسطينيون بحاجة للمآزره والتضامن. وهم يقدّمون للعالم درساً رائعاً في الشجاعة والحكمة السياسية. لكنهم يخوضون كفاحاً غير متكافئ. إنه داوود ضد جالوت.

رداً على سؤالكم عن مسعانا لدى سعادة السفارة الولايات المتحدة بالجزائر، أدعو للتأمل في هذه الالتفاتة: هذه أعظم دولة في العالم، انفردت بهيمنتها على العالم، تقبل بطلب تقدّم به مواطنون عاديون من بلد أجنبي وأكثر من هذا عبّروا علناً عن انتقادهم لسياساتها الخارجية، وتستقبلهم وتصغي إليهم وتتحدث إليهم. قارنوا هذا بسلطنتنا. مليون شخص خرجوا إلى الشوارع، مائة قتيل في المظاهرات، بلد بأكمله في غليان، وهي "صمّ بكم لا يعقلون"، غير مكترثة بما يدور حولها، وتحاول من وقت لآخر إسماع خطاباتها الجوفاء التي عفا عنها الزمن.

أما بخصوص الشعب الفلسطيني، فإن ما حلّ به يدعونا لمراجعة أنفسنا: لدينا واحد من أجمل البلدان في العالم، غني وشاسع وشعبه أبي وحرّ منذ أربعين سنة، فيما يعيش الفلسطينيون مكّدسين في مخيمات ضيقة أشبه بالمحتشدات، بدون حرية ولا مواطنة ولا مستقبل. ورغم ذلك هم متمسكون ببلدهم. في حين لا يفكر الجزائريون سوى في الرحيل، والهجرة والهروب عن وطنهم. ألا يحق لنا بعد ذلك أن نقول بأنه من الصعب على المرء أن يكون جزائرياً من أن يكون فلسطينياً؟

ثالثاً - العالم

عالم الغد²⁹ *

مع نهاية سنة 2010 هذه، تبدو الأجواء السائدة في العالم مقلقة للغاية. بالنسبة للمتتبع المنتبه، فإن ملامح تحولات جوهرية قد بدأت تبرز بشكل ملح، وهي متعددة ومتكررة وتمس عدة مجالات ومواقع. تحولات جذرية لا مناص منها ستغيّر وجه العلاقات الدولية وستفرض مشهداً جيوسياسياً جديداً في المستقبل القريب.

من المؤكد أن التطور الجاري يمس جذور العالم المعاصر، وأنه سيطلع مصيراً جديداً على تاريخ البشر، فالأمر يتعلق بتحوّل جوهرى عميق. علينا أن نفهم أن الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي تتجاوز الإفلاس المالي ومعضلة الديون غير قابلة للتسديد والبطالة المستشرية وتراجع الاستثمار الصناعي، التي ما هي في حقيقة الأمر سوى صورة تعكس الانحطاط الحضاري للبلدان الغربية. تبين أن الحروب والنزاعات المشتعلة في شتى بقاع المعمورة ليست سوى محاولة يائسة لوقف السقوط القاتل لنظام مادي استنفد قواه. نحن مقبلون على عصر بدأت تقل فيه الموارد الحيوية الضرورية لضمان نمو دائم في وقت بدأت البشرية تعي، ولو ببطء شديد، عدم جدوى مثل هذا النمط التنموي.

نهاية التاريخ؟

إن صدمة الاستفاقة ستكون قاسية جداً. حينها ستتقلب نبوءة فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ" على نفسها ولن تُفهم كانتصار نهائي وكامل للقيم الغربية على باقي الأمم البشرية، إنما كآخر محطة من تاريخ الحضارة الغربية مثلما وجدت منذ ما يقارب القرنين. وقبل الغوص كثيراً في حديثنا، عليّ أن أوضح أنها ليست كلمة تأبينية ولا نبوءة من تلك النبوءات المنذرة بقيام الساعة. لكن يجدر القول بأن المثقفين والمفكرين الغربيين لم يعبروا في كتاباتهم عن تشاؤمهم بالقدر الذي عبروا عنه في الأشهر الأخيرة. وهو أقرب إلى التشاؤم الوجودي. عناوين الأفول والانحطاط والنكسة الكاملة والنهائية، تتجلى على كل الألسنة والتحليل التي تتناول بعمق وجدية مستقبل البشرية. من الخطأ أن نرى في ذلك تجسواً لمفكرين هامشيين أو محبطين. بل إن القضية أصبحت هاجساً يسكن جميع النفوس ويؤثر على الذهنية العامة.

هذا الإحباط النفسي والانهيال المعنوي، راجع أولاً إلى الانسداد الذي وصلت إليه الإيديولوجية المادية والاستهلاكية بشتى أشكالها وأطيافها العقائدية، بدءاً بالليبرالية الجديدة إلى الشيوعية. إن "جنون المادة" هذا (1) أفقد الإنسان آدميته بشكل فظيع وجعله عبداً " للثور الذهبي". قبل أن تلوح في الأفق، على بعد جيل فقط، ملامح نهاية الألعاب النارية. الأكثر وعياً استشفوها ويتوجسون الظلمات التي تنتبعا. "مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما

أضاعت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون. صم، بكم، عمي فهم لا يرجعون. " (سورة البقرة، الآيتان 17 و18).

الإحياءات التي تتطوي عليها معاني هاتين الآيتين تنطبق تماماً على الحضارة الغربية التي تعتبر أصلاً حضارة "النار" على حد تعبير فيليب غراسيه (2) بمفهومه الديناميكي الحراري (3) أو بالأحرى نسبة لاحتراق مواد الطاقة التي تمثل القاعدة التي انطلق منها الرقي. وعلى الصعيد الكوني، وفيما يخص البترول تحديداً، نستطيع أن نقول مع ريتشارد هاينبرغ (4) بأن "الحفل انتهى". فإنتاج المحروقات، بعد قرن من الاستغلال المكثف، أصبح أقل توفراً وأكثر تكلفة. مع العلم بأن التنقيب عن النفط ربما وشك على الانتهاء، والتسابق على العرض سيزداد شدة في المستقبل القريب، ويحددها تقرير للبنتاغون في حدود سنة 2012. العراقيون (أولى الضحايا من قائمة طويلة أعدت منذ زمن) يعرفون الانعكاسات العملية والمسبقة لمثل هذه الندرة، وأهمها فقدان السيادة.

لكن البترول ليس المادة الوحيدة التي هي في طريقها إلى الانقراض. هناك مواد أولية أخرى هي في صلب رهانات مصيرية. مثلاً مسألة تسويق "الأراضي النادرة" (5)، التي تحتكر إنتاجها الصين، بدأت تثير الجدل. فهل يحق لنا بعدئذ أن نتحدث عن الخطر المحدق بالتنوع البيئي وعن تقلص الموارد السمكية والأراضي الخصبة والمياه الصالحة للشرب؟ كلها كفيلاً بأن تسبب في صراعات محلية وإقليمية مريرة (6).

الهوس التكنولوجي (7) بلغ حدوده. ولقد كشفت دراسة نشرت حديثاً عن الصعوبات المتنامية والتكاليف المالية الباهظة التي يتطلبها تجديد الأجيال التكنولوجية للطيران الحربي. ويمكن تعميم هذه الإشكالية على قطاعات أخرى كثيرة على نفس الدرجة من الحساسية. أمام البشرية ينتصب "جدار تكنولوجي" أشبه بجدار "بلانك"، يستحيل للمرء أن يغامر بنفسه لاجتيازه!

لم يحدث في التاريخ أن واجه الإنسان مثل هذا التواتر في القطاعات الإستراتيجية. لم يعد هناك شك بأن الرقي المادي والقوى التي تحرّكه بلغت مداها. صحيح أنه لا تزال هناك احتياطات هنا وهناك والحركة، مثل انطلاق سيارة تُدفع بأقصى سرعتها ويطفأ محركها، لن تتوقف بغتة. لكن محكوم عليها على المدى المنظور.

استنزاف الطبيعة

علينا أن ندرك بأن الحضارة الحالية تقوم على تسخير الطبيعة التي سوف لن يُكتب لها أن تعيش بعدها، على الأقل في شكلها الحالي، إذا ما استنزفت في عناصرها الأساسية التي تتطلبها عملية احتراق الطاقة. هذا ونعرف أن كوكب الأرض على المدى المنظور (عام 2050؟)، لن يكون بمستطاعه تلبية حاجيات البشر إذا طبقت عليها نفس وتيرة الاستغلال والنهب المطبقة حالياً. إن الوضع كما تصفه بعض الدراسات الاستشراعية يبدو مرعباً. بنت الحضارة الغربية نمطاً معيشياً في غير متناول 90 بالمائة من البشرية، وبات مستحيلًا حتى على الأمم الغنية. شاءت سخرية القدر أن تزول المادية كمنط حياة وكفلسفة وإيدولوجيا القوة والهيمنة، ليس تحت ضربات خصم ما، وإنما بسبب نفاذ المادة.

الحضارة الغربية "المتأركة" التي كانت تجسد الحداثة هي الآن عرضةً لأزمة نهائية أشبه بحالة احتضار، بطيئة وطويلة. فناؤها مبرمجٌ في جيناتها. من زاوية أن الرأسمالية والحضارة الاستهلاكية الملازمة لها، هي بالتعريف تطالب دائماً بالمزيد. الحاجة إلى النمو تفرض أن منطق الربح يطغى على منطق العقل ويجعل من المدى العاجل (في البورصة، والتجارة وفي السياسة)، يفرض أولوياته على حساب المدى البعيد. لا شيء يبدو بمستطاعه أن يوقف النهب، عدا فناء الطبيعة ذاتها.

إن ما يدعو للأسى هو أنه حين لن يعود للقوة السياسية قدرة على ضمان هذا النمط في التسيير، ستحل محلها القوة العسكرية تواءً، للتمديد من عمرها أطول مدة ممكنة، وهي مع ذلك مدة وجيزة جداً. يقول الخبير الاستراتيجي العسكري البروسي الكبير، كلوزفيتش، "إن الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى." ولقد بدأت تتعالى أصوات يزداد إلحاحها داخل الإمبراطورية، تطالب بتفعيل مشروع الحرب على إيران، مبررة ذلك بكل برودة أن هذا من شأنه أن يسمح للدولار المتهاوي بالعودة إلى مستواه الطبيعي وكذا بتشغيل المركب الصناعي العسكري ذات الاحتياجات المالية التي لا تشبع، دون ذكر الرقابة النهائية للموارد النفطية من قبل القوى العظمى.

"ما بعد الحضارة"

إن ما يدعو للاستنكار هنا هو البعد الأخلاقي والأساس الفلسفي والرؤية الكونية للغرب، مخترع الحداثة، لأنه بات مقطوعة تماماً عن إمكانيات الواقع. من بين الركينتين اللتين قامت عليهما الأنوار والأخلاق والمادة، استسلمت الأولى أمام إرادة القوة الطاغية لدى الثانية. الاختلال في التوازن الذي انجر عنه أدى بالمشروع إلى مآله المشئوم.

فإذن هذا الانهيار للإطار الوجودي الحالي هو الذي ينير مخاوف الأنتلجنسيا الغربية. لأن النكسة المعنوية للغرب هي التي تشير إلى نهاية عالم اليوم، أكثر مما تدل عليه الأزمات المالية والاقتصادية. لا بد من القول بأن الغرب هذا هو الذي اقتترف أكبر المجازر في التاريخ، ولكن بالمقابل أيضاً، هو الذي حقق أكبر الانجازات في مجال حقوق الإنسان. الغرب استعمر وأباد (8)، غير أنه اخترع الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. مثل بندولة الساعة الحائطية: كل دوران في اتجاه يليه دوران بنفس القياس في الاتجاه الآخر !

لكن التوازن اختل اليوم. النخب الغنية والقوية انفصلت عن شعوبها وأصبحت متعددة الأجناس وتستجيب لمطامعها "المعولمة"، متجاهلة مصلحة العامة المقولبة في نمط واحد. لكن من قوة الشد على الحبل، ومن شدة اختزال الحياة في قيمة الربح، فقد الإنسان آدميته. لم يبق منها سوى نزوع نرجسي ومدمّر للفردية. إرادة القوة و"جنون المادة" ألقيا بالعالم في عصر ما بعد الحضارة ! فنحن في الحقيقة نعيش في هذا العصر المظلم حيث المزيف أخذ مكان الأصل والظلم نصّب نفسه عدلاً.

الأزمة المتعددة الأوجه المتوقعة لسنة 2011 وبالأخص لسنة 2012، وإن كانت تبدو لأول وهلة مالية بحتة، ستكون بقوة مدمرة غير مسبوقه. الدول المتقدمة تبدي من الآن توجساً مريعاً من هذا السيناريو عن طريق سلسلة من التحركات العشوائية سياسياً وعسكرياً. عودة

الحركات وأحزاب اليمين المتشددة إلى الساحة (حزب "تي" في الولايات المتحدة، وأحزاب اليمين القومي المعادية للأجانب وللإسلام معاً في عدد من الدول الأوروبية) بطرح تساؤلات مشحونة عن الهوية، تدل على فقدان الثقة في النفس ويعكس وجود خطر داخلي وشيك، وميل لإعادة النظر في قيمها الأساسية وكيانها.

إن الحضارة المعاصرة المفترض أنها مبنية على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية والعدالة ودولة القانون وغيرها من المبادئ الجميلة، تحولت إلى قصة من قصص لافونتان: بعدما استنفدت قواها راحت تتخلى شيئاً فشيئاً عن أثوابها وتعود إلى طبيعتها البدائية العدوانية. من الديمقراطية لم تبق سوى مناورات اللوبيات، ومن حرية التعبير لا شيء سوى تدجين العقول، ومن العدالة سوى أسمال القانون الوطني والدولي.

الحضارة الغربية التي طالما كانت حساسة للمبادئ التي كانت تجلّد بها "البرابرة" في كل مناسبة، صارت تغض الطرف عن الظلم حينما يخدمها مصلحتها، وتعلن الحروب وتخضع عينها بجنين أمام خسة وبشاعة محميها.

الاندحار مائل أمام أعيننا. وكل الفضائح الإعلامية المذوية مثل تسريبات وكيليكس، والمفاوضين الوهميين في أفغانستان، والعجز المخزي على اتخاذ موقف من العنجهية المرضية لإسرائيل، لم يكن بوسعها أن تلهي الرأي العام عن هذا الفشل المطبق الذي لا يصدّق.

جيوستراتيجية جديدة ؟

ففي هذا السياق الجيوستراتيجي الذي يشهد عقد وتفكك تحالفات دولية، تتحدث بعض النوادي الفكرية، مثل "المخبر الأوروبي للاستشراق" (10) بجديّة كبيرة عن وجود تفكك جيوستراتيجي.

نرى ذلك في هاجس الإفلاس الذي يجتاح عدة ولايات أمريكية، الذي أحيى بعض النزاعات القديمة، بما فيها الروح الانفصالية. شرعية الحروب في أفغانستان والعراق التي أطلقت غداة أحداث الحادي عشر سبتمبر المبهمة، بدأت تنقّت في نظر غالبية الجماهير التي مزقتها الروايات المتناقضة.

أما أوروبا، التي تواجه مشكلة الديون السيادية التي قد تعصف بها، فقد بدأت تشك في نفسها. مما حدا بالبعض إلى اقتراح فصل الدول الضعيفة من معاهدة الإتحاد، مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال. فيما يتحدث آخرون عن ضرورة سك عملتين، يورو قوي لبلدان الشمال وآخر لبلدان "نادي المتوسط" بقيمة مخفضة. ومن جهة أخرى، ليس من المستبعد إن لم تتوصل ألمانيا إلى فرض "نظامها الاقتصادي" مع تعديلات لمعاهدة لشبونة، أن تنفصل هي نفسها عن باقي دول الإتحاد. وهذا الأخير، رغم انصهاره الكامل في الإيديولوجية الأطلسية، إلا أنه يعاني من عودة القوميات المكبوتة والمستमितّة. النخبة السياسية والتقنوقراطية الأوروبية المؤمنة بالعولمة، بدأت تفقد مصداقيتها بسبب فشل هذه السياسات الاقتصادية وتورطها في حروب يعتبرها مواطنوهم غير شرعية وغير مسئولة.

وتسعى روسيا من جهتها، بعد تقربها من الحلف الأطلسي، لفرض نفسها كقطب موازن للولايات المتحدة وراحت تفاوض مع "القارة العجوز" حول مواردها الطاقوية (خاصة الغاز) في إطار "نموذج اقتصادي" جديد تريد تسويقه للأوروبيين (11).

وأخيراً وليس آخراً، في شهر نوفمبر هذا قررت روسيا - بعد البرازيل - مع الصين بأن مبادلاتها ستتم من الآن فصاعداً بعملتها الوطنية (12). أما الصين، فهي تتطلع إلى تبوء أعلى مركز في هرم القوة الاقتصادية، وليس أقل منها. الاحتياطي الهائل الذي تمتلكه بالدولار كافي لها لتسد به عجزها العسكري أمام مطامع القوة العظمى الأوحده سابقاً، أمريكا. والعالم اليوم مهدد بانهيار العملة المهيمنة، ومن المتوقع أن تكون عواقبها وخيمة. إن الولايات المتحدة التي تريد أن تتقلب على شركائها، مستعدة اليوم لترك الدولار يتبخر مع ديونها الضخمة للاحتماء في "بنكور" (13) مبرمج سلفاً. بالإضافة إلى أن النشاط العسكري للإمبراطورية الأمريكية ما فتئ يهدم صداقاتها القديمة ويضعف مناطق نفوذها (14).

على أي حال، إن فقدان الولايات المتحدة لقوتها السياسية بات أمراً ملموساً. يكفي أن نلقي نظرة على امتدادها الخلفي في أمريكا اللاتينية (فنزويلا، بوليفيا، نيكاراغوا، البرازيل...) لإدراك ذلك. إن الاعتراف الجريء بدولة فلسطينية في حدود 1967 من قبل دول مثل البرازيل والأرجنتين، يشكل إشارة واضحة جداً عن مدى ابتعاد أمريكا الجنوبية عن جارتها الشمالية.

ومن جهتها أيضاً، يبدو على تركيا، العضو في الحلف الأطلسي، أنها تتحرر كلياً من الأغلال التي قيدت بها منذ تفكيك إمبراطوريتها في مطلع القرن الماضي. بدأت تستعيد حرية جيوسراتيجية مدهشة وصارت تتعامل بجرأة مع حلفائها السابقين من الذين فرضوا عليها. فهكذا تغادر بصمت ولكن بقناعة قوية الموكب الحربي (رفضت فتح أراضيها للقوات الأمريكية لغزو العراق في عام 2003، وعارضت الحرب على غزة عام 2008) وهي الآن تعيد بناء فضاء تعاون يمتد من روسيا وأرمينيا شمالاً، إلى إيران شرقاً وسوريا جنوباً وحتى إلى اليونان غرباً. هذا الانقلاب الدبلوماسي غير المسبوق في تاريخ تركيا الحديث، جعل بلدانا معادية في السابق تطلب صداقتها وأصدقاءها القدامى مثل إسرائيل يكيّدون لها كيداً. ما كان لهذا التحول أن يحدث لولا الانهيار المعنوي لأمريكا رغم استمرار هيمنتها العسكرية إلى حين.

أما إيران، فهي تستفز الولايات المتحدة بالقدر الذي تستفز إسرائيل التي لن تشعر بالأمن إلا بعد ما تدفع بالقوة العسكرية العظمى وحليفها الوفي (في الحياة وفي الموت؟)، إلى تحطيم "الإمبراطورية الفارسية" المتمردة، وإن اقتضى ذلك استخدام السلاح النووي. مثلما فعلت للعراق، التي لم يتبق منها لا دولة ولا بنية تحتية ولا سيادة ولا نخبة. وهل سنتحدث أيضاً عن أفغانستان، التي استخدمت ككبش فداء ضحت به من أجل حساباتها الجيوسراتيجية؟ أم ربما كانت تنفيذاً لإرادة إلهية؟

" خربهم كلهم ... ولا تبدي معهم أية شفقة... حطّم هياكلهم.. لأنك شعب مقدس لربك العالي. ربك الحيّ اختارك لتكون شعباً مميزاً في نظره من بين كل الشعوب على وجه

الأرض... احرق كل الشعوب التي سيضعها ربك العالي بين يديك. و لا يجب أن تكون في عينيك رحمة عليهم... " سفر التثنية، الفصل الثاني (15).

العالم الحر (أو الذي يسمي نفسه هكذا) بدأ يفقد من قوته ومن طمأنينته وثقته بنفسه. فإذا كانت الحرب العالمية الثالثة لم تندلع (حفظنا الله منها)، فإن الحرب الرابعة قد بدأت منذ 11 سبتمبر 2011. حرب العملات تستعر، الحرب الإلكترونية مع تكثيف الهجمات الفيروسية المخربة، التجسس على نطاق واسع، اختراق شبكات الاتصال للدول الأجنبية، بما فيها شبكات الحلفاء، توظيف مجلس الأمن لتزكية قرارات، الثورات "البرتغالية" التي تندلع في أماكن معينة، إعادة رسم الخارطة الجغرافية في إفريقيا، الخ... ولا شيء يضمن عدم نشوب نزاعات خادمة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وبين كولومبيا وفنزويلا، وفي إيران، ولبنان والسودان وفي منطقة الساحل...

نحن اليوم موجودون تحديداً في هذا الحيز الزمني، في هذا الفاصل العصيب الذي يفصل بداية "نزع السلاح" عن السلطة السياسية للإمبراطورية الكونية والمحاولات الرامية لتسخير وسائلها العسكرية الجبارة لمنع ذلك.

الصدام النهائي لم يحدث بعد. لكن على السلم التاريخي، لن يتأخر كثيراً. فقد كشف لنا موقع وكيليكس الشهير دون مفاجأة بعض الحقائق التي ظلت مخفية. هذه التسريبات (المنظمة؟) سيكون لها، على حد تعبير بعض المعلقين، أثر قنبلة دبلوماسية نووية (16). إذا صدقنا بأن الحقيقة يمكن أن يكون لها مثل هذا المفعول، فهذا دليل على أننا نعيش حقيقة في عالم مزيف تماماً حيث الخطابات هي على نقب الممارسة. ألا يزال أحد يشك في هذا؟ إن سباقاً ضد الساعة قد بدأ. السؤال الذي يبقى مطروحاً هو إن كان تراجع القوة الاقتصادية سيكون أسرع من إرادة الحرب، أم أنه سيكون هناك متسع من الهامش لتفجير حرب أخرى؟ كل المؤشرات تبعث علي التشاؤم.

لكن بغض النظر عن نذر الشؤم كلها، يجب من الآن التفكير بوعي في عالم الغد. ينبغي للبشرية أن تستعيد معالمها وأفقها وتعود إلى جادتها. يجب أن تستعيد رؤيتها المتزنة للكينونة. من أجل مادة أقل وروح أكثر. لأن الحكمة ليست في العقلانية المادية وإنما هي رسالة الأمل للجميع الذي سيحرر الإنسان من "أناه" الطاغية ومن نرجسيته المرضية، وتقوده إلى طريق النجاة. لا ريب أن الإنسان سيكون قادراً على اختراع حضارة جديدة أكثر إنسانية وربما أكثر سعادة، لأنها ستعتمد أكثر على الكينونة من ارتكازها على الصيرورة.

هوامش :

(1) فيليب غراسيه، "نعمة التاريخ" (بالفرنسية)

Philippe Grasset, « La grâce de l'histoire », in 1) www. dedefense.org .

(2) المصدر السابق.

(3) يعتبر مالك بن نبي، الذي يعدّ من أكبر المفكرين الجزائريين في القرن العشرين (1905-1973)،

اختراع الآلة البخارية التي اخترعها دونيس بابان وواط، كنقطة انطلاق لمسار التنمية الغربية.

أنظر مؤلفاته: "القضايا الكبرى"، "شروط النهضة" و "رسالة الإسلام". في طبقات عديدة.

(4) ريتشارد هاينبرغ، "البترول: انتهى الحفل." مستقبل الشركات الصناعية بعد الذروة النفطية".

Richard Heinberg, « Pétrole : la fête est finie. » Avenir 4) des sociétés industrielles après le pic pétrolier. Editions Demi-lune, Collection Résistances, 2008.

(5) "الأراضي النادرة" التي تسمى أيضاً لانتانيد"، هي مجموعة من 17 معدن ذات خصائص متميزة، ضرورية لصناعة مجموعة من المنتجات ذات تقنية عالية (مغناطيس شديد الفعالية، بطاريات للسيارات الكهربائية المستقبلية والمشغلة بطاقة الرياح، شاشات التلفزيون، الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر، الهواتف النقالة...)، صنعها صيني بنسبة 90 بالمائة. اتخذت الصين مؤخراً إجراءات قانونية للحد من صادراتها التي تؤثر سلباً على عدة بلدان (اليابان، الولايات المتحدة، الخ).

(6) لعل السودان سيكون أول ضحايا هذا النوع من النزاعات. انفصال الجنوب هو نتاج عمل طويل قامت به إسرائيل بمساعدة أمريكية. المستهدف منها هي الثروات النفطية وخاصة مياه النيل. كشفت وثائق دقيقة أن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً في عملية تفكيك الدولة السودانية. مع دارفور (وثرورات باطنية أخرى) السودان مستهدف بمخطط تفكيك شامل. أمام جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا المنضوية تحت لواء الولايات المتحدة، يتعين على مصر أن تواجه في القريب العاجل أحد أكبر التهديدات على أمنها المائي.

- ديميتري روغوزين، رجل سياسي روسي، أول من استعمل هذا المصطلح لوصف السياسة الغربية، في جويلية 2008. عن الموقع dedefensa.org (8) انظر إيليا كراميك: "ب 52: التقدم التقني في طريق مسدود، النص الأصلي: .. www.forum-democratique.com
- (9) أويفيه غراندميزن: "استعمار، إبادة - في الحرب والدولة الاستعمارية" (بالفرنسية) منشورات القصبة، الجزائر 2005...

Olivier Le Cour Grandmaison, « Coloniser, Exter9) miner – Sur la guerre et l’Etat colonial »- Casbah Editions, Alger 2005 (Fayard, 2004).

- (10) رسالة مفتوحة، قمة مجموعة العشرين بلندن: "آخر فرصة قبل الدمار الجيوسياسي العالمي". www.leap2020.eu ..
- (11) الوزير الأول الروسي، فلاديمير بوتين، اقترح للمستشارة أنجيلا ميركل، أثناء زيارته إلى ألمانيا يومي 24 و 25 نوفمبر، إعادة بناء تحالف جديد بين أوروبا وروسيا. ومعروف عن ألمانيا أنها بدأت تميل نحو البلدان الشرقية التي وجدت فيها امتدادها الطبيعي. وهذا البلد أيضاً هو الذي اعترض على مشروع الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، لإقامة اتحاد من أجل المتوسط.
- (12) لم تحظ هذه الاتفاقيات بالإشهار الكاف، ليس لقلة أهميتها، بل بالعكس، بسبب الخوف من انتقال العدوى التي تهدد النظام "المدولر" (نسبة للدولار). طالع في هذا الموضوع: "بول روبرتس، "أقول الإمبراطورية الأمريكية: الصين وروسيا ترميان بالدولار الأمريكي" ... www.mondialisation.ca
- (13) طالع تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 13 أبريل 2010. "البنكور" مندرج في أجنحة هذه المؤسسة لسنة 2018.
- (14) باكستان على سبيل المثل ومعها اليابان.
- (15) "سفر التنئية" هو الكتاب الخامس للإنجيل. مقاطع منه لا تعد ولا تحصى تدعو بشكل ملح ومتكرر لتخريب الأقوام الأخرى ومعاملتها بلا رحمة ولا شفقة. هذا ربما يفسر موقف الكيان الإسرائيلي من صراعه مع الفلسطينيين.
- (16) بعض شركاء الولايات المتحدة أحسوا بالصدمة. البولونيون المعروفون بولائهم المطلق لأمريكا يتحدثون بسذاجة عن سقوط أو هامهم، فيما يعبر الروس عن قلقهم. وفرنسا تشعر بحرج كبير. وهناك وثائق أشبه بخطط حربية حقيقية، مثل تلك التي أعدت للضواحي الباريسية من أجل اختراق جاليات أو مجموعات عرقية، وبالأخص الأحياء ذات الأغلبية المسلمة. ولا نتحدث عن السلوك المخزي الذي تحلى به الحكام العرب الذي انكشف أمرهم، وإن كان ذلك لا يفاجئ أحد. ونتوقع أنه بعد الصدمة، سنشهد موجة من ردود الأفعال في العالم على هذه التسريبات. ولقد سارعت بعض الشخصيات السامية (رؤساء دول وحكومات) لاتهام وكيليكس بتوظيفها لصالح إسرائيل.

ماذا يريد الكبار ؟ التاريخ على المباشر³⁰

مثلما كان يجري في المراسيم التي يتوّد فيها الناس ألتهم ويتقربون منها بتقديم حياة أحدهم قربانا، يبدو أن المجتمع الأممي في صدد بناء نظام عالمي جديد وفق طقوس يعتبر فيها العراق بمثابة قربان. فمن خلال هذا البلد، تُفكّ العقدة الجيوستراتيجية العالمية. لأن بصرف النظر عن عزم الولايات المتحدة على اقتلاع كل جذور الرعب وعلى ضمان استغلالها الانفرادي واللامحدود للاحتياطي العالمي من المحروقات، فإن ما هو معرّض للتغيير ابتداء من الآن هو موازين القوى مثلما ما أعيد صياغتها في اتفاقيات يالطا.

كل المعطيات تبين أن تقسيم الأقاليم ومناطق النفوذ العالمية الذي تقرر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي حكم العلاقات الدولية بعدها، هو الآن في طريقه إلى التلافي والسقوط في القدم. يتحتم مراجعته في ظل الوزن الحالي لمختلف القوى العالمية، ووفق آخر التطورات التي واكبت حركة العولمة. فإذن نحن نشهد عملية تفاوض عسيرة حول إعادة تغيير الخارطة الجيوسياسية للكون. لقد شهدت نهاية القرن العشرين انهيار القطب السوفيتي وظهور عجز اقتصادي هيكلي خطير للولايات المتحدة (1) ونزعة استقلالية تدريجية (اليابان) وأخرى اليوم مباشرة لمحمياتها القديمة، وعودة الصين إلى الساحة الاقتصادية العالمية (2)، واستعادة روسيا لاستقرارها بعد تفكك الإمبراطورية السوفيتية بشكل لم يتوقعه أحد (3) وأخيراً بروز قطب اقتصادي جديد، تكنولوجي ونقدي في أوروبا.

هذه التحوّلات الجوهرية قلبت التوقعات المستقبلية للولايات المتحدة. فمن جهة، لم يعد تفوقها العسكري والنووي مطلقاً، وأكثر من هذا، إن موقع الدولار أصبح معرّضاً للسقوط أمام اليورو، مما يهدّد وظيفة العملة الأمريكية كآلية امتصاص تجذب إليها ثروات العالم. هذه الرهانات تزيد من الاحتمالات العالمية وتدفع القيادة الأمريكية إلى انتهاج سياسة جزافية يكون فيها استعراض القوة مبررها الرئيسي. هذا السلوك عرف تألقه في عهد جورج بوش، الذي بدل أن يعمل على تذليل الصعوبات التي كانت تواجه أمريكا، راح بالعكس ينغمس في نهجه المتطرف مستنداً إلى المبررات الدينية الداعية للخلاص، والذي فرضته قوة السلاح. هذا التحرك الهجين للقوة العظمى يكشف بشكل واضح عن مخاوف أكبر من تلك التي قد تنثيرها شكوك حول وجود أسلحة "دمار شامل" في العراق. وتبين أن الاستعلاء والاستخفاف اللذين يميّزان الخطاب الأمريكي لم يصدما فقط العالم العربي والإسلامي، الذي أصبح فريسة سهلة للناهبين، بل وضعا حتى الحلفاء الأوروبيين في حرج. مثل هذا التصرف من الإدارة الأمريكية ينم في الحقيقة عن فقدان للثقة بالنفس لدى القوة العظمى. الدوافع الأمريكية أصبحت واضحة في نظر الشعوب الأوروبية وصارت معظم حكوماتها تحنط منها.

الإصرار الأمريكي لتعزيز هيمنتها أدى إلى إحداث شرخ خطير داخل الحلف الأطلسي، وأدى إلى تشكيل تحالفات جديدة ضده. فالمحرك الفرنسي الألماني ازداد قوة في قلب أوروبا وجسور جديدة أقيمت مع روسيا وبدرجة أقل مع الصين الشعبية. في المحصلة نجد أن الأزمة لعراقية ساعدت على إزالة الستار عن تيارات المصالح الموضوعية على المدى البعيد التي ظلت خفية من قبل، والتي تقرر الحسابات الجيوستراتيجية بشكل جوهري. في ظل هذه الأوضاع، أصبحت أوروبا مركز التحرك لتغيير النظام العالمي، بينما تحولت الولايات المتحدة إلى مركز ممانعة. لأن أمريكا، وبالرغم من تفوقها العسكري الساحق، إلا أنها بدأت تغرق في التبعية الاقتصادية.

لحفاظ على موقعها المهيمن، تقوم باستعراض قوتها في الشرق الأوسط وتحكم سيطرتها على البترول. تحالفت مع إسرائيل التي تستعملها كإقليم أمريكي متقدم في المنطقة، رغم ثبوت مسؤولية هذا الكيان في انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وصارت الدولتان متقاربتين أكثر من أي وقت مضى في بحثهما المشترك عن القوة والهيمنة والحماية الدولية. وحدتهما الإيديولوجية الأسطورية القائلة بـ"شعب الله المختار" ومتواطئتان بحميمية كبيرة لتبرئة ذمتها من خطاياهما التي لا تغتفر. هذا الموقف يجرح كثيراً الأوروبيين بمن فيهم الإنكليز والأسبان، بالرغم من أن قياداتهما تؤيد الآن القرارات الأمريكية. أوروبا، مع كل ما تزخر به من موروث صناعي وثقافي، وقوة إنتاجيتها وثرواتها ورخائها، اكتشفت نفسها بمناسبة هذه الأزمة ضعيفة عسكرياً ودبلوماسياً. إلا أنها فرصة تتاح للاتحاد الأوروبي من أجل بناء دفاع ودبلوماسية مشتركين. فمن خلال الموقف الألماني الشجاع للتحرر من وطأة حاميتها الأمريكية، والنهج الديغولي الذي أعلنه الرئيس الفرنسي، انكشفت لأوروبا التي ظلت بلا روح لزمان طويل، القوة النفسية التي يمنحها إياها امتلاك غاية سياسية سامية. وما قد يزيد من هذا التسارع في التاريخ الأوروبي، قيام سياسة دفاع مشتركة بين أوروبا وروسيا، على أنقاض الآثار العقائدية للحلف الأطلسي، متبوعاً بالتخطيط لإستراتيجية نفطية. وتضاف لهذا التكتل الجيوسياسي مناطق نفوذ هذه القوى، لاسيما في المغرب العربي. ففي ظل حالة الضعف والعصيان الدائم، ستجد المنطقة العربية والإسلامية نفسها منجذبة إلى قطبين: دول الخليج تمتصها الولايات المتحدة، والمغرب والشرق الأوسط ستمتصها أوروبا. وفي هذا السياق، إن الهجوم الأمريكي على العراق ما هو إلا تمهيد لفرض هيمنتها المطلقة على الدول النفطية العربية، طبعاً من دون أي اعتبار لحساسية الشعوب المحلية، وفق ما يؤمن به مستشارو البيت الأبيض. أما فيما يخص المغرب العربي، فلا يبدو أن له خيار.

من هذا المنظور، تتجلى حساسية العلاقات الجزائرية المغربية، ويصبح إدراج القضية الصحراوية في النقاش أمراً صعباً. فهذه المسألة التي ظلت منسية وخاضعة لمنطق الولاء للسلطة وللخطاب الإيديولوجي النمطي (مبادئ شبه مقدسة)، تبدو اليوم في سياق عالمي متحوّل. بالنسبة للجزائريين، أن الأوان لوضع تقييم موضوعي وعقلاني لسياستهم المغاربية. الآن وقد تغيرت الظروف الداخلية والخارجية للدول الثلاثة المتنازعة منذ البداية حول مصير هذه الأراضي وسكانها، تغيراً جذرياً. لا ننسى أن نزاع الصحراء الغربية يعود إلى ثلاثين سنة.

المواجهة بين الشرق والغرب لم تعد موجودة، ومفهوم الدولة الأمة فقد توازنه من ناحية أخرى، نعرف أن الجزائر خرجت من أزمة داخلية رهيبية، والمغرب يعيش بوادر أزمة مماثلة. لا بد إذن من العمل على تجاوز الصراع المغاربي، وذلك بتغيير الأفق الاستراتيجي. قيام مغرب وّحد يحل عقدة الصحراء الغربية من دون التقريط في حقوق الصحراويين وتوليف الشعوب الثلاثة، سيكون ضمانة المستقبل وطريقاً يكفل السلم والأمن للشعوب المغاربية. لا شك أن بناء كتل جهوي متجانس ومتكامل ومندمج في استراتيجية شاملة سيعود فائدة أكبر على شعوبنا من اللعب على موازين القوى العقيمة بين دول لا تجد ما تطعم وتحمي به مواطنيها بحد أدنى من الكرامة.

هوامش :

- (1) تعاني الولايات المتحدة من عجز في ميزانيتها التجارية يفوق 400 مليار دولار سويّاً، 80 مليار منها تمثل فاتورة استهلاك الطاقة.
- (2) يحتل الاقتصاد الصيني حالياً المرتبة السادسة، وحقق فائضاً في ميزانيته التجارية بقيمة 83 مليار دولار عام 2001.
- (3) توقعات بعض خبراء الجيوستراتيجيا الأمريكان حول الانهيار التام (والمرغوب فيه) لروسيا لم تتحقق. طالما أن روسيا مازالت تملك الترسانة النووية الثانية في العالم والتي تمنع الهيمنة الأمريكية المطلقة في المجال النووي.

نحن وأمريكا*³¹

إذا كان هناك بلد يوّد عندنا مشاعر متناقضة تناقضاً حاداً، فهو الولايات المتحدة. وترمز أمريكا إلى دولة القانون والحريات والثراء والحلم، وهي في نفس الوقت تجسّد في نظرنا نحن صورة القوة المتعطرسة والمتكبّرة على المستضعفين وصورة للأنانية المقيتة.

فهي ديمقراطية مكتملة لمواطنيها، وشريك اقتصادي وعسكري قوي لحلفائها، ولا تقبل بأي تنازل لمنافسيها، لكن مع فرائسها تتحوّل إلا وحش مفترس. مثل اليونان القديمة، تقسّم البشر إلى صنفين: الجديرون بالحضارة والديمقراطية والآخرين الذين يصنّفون في خانة العبيد والمضطهدين، وفي أفاص الحيوانات في غوانتانامو، وتحت أنقاض الأضرار الجانبية في العراق وأفغانستان، أو أحياناً، على غرار الهنود الحمر في الأقاليم النائية، وشعب

³¹ منشور في "الوسار دالجيري"، سبتمبر 2002.

الزولو في غيتوهات أفريقيا الجنوبية العنصرية سابقاً أو حالياً على غرار الفلسطينيين في "أراضيهم المستقلة" الرهيبة وهم محاصرون من طرف إسرائيليين متوحشين وهائجين. وإلا كيف نفسر ازدواجية السلوك الأمريكي الغربية، حين تكون إنسانية مع البعض وبلا رحمة مع البعض الآخر. في الواقع، إذا كان الحاكم الحالي للبيت الأبيض اقتصر على تصنيف عدد من البلدان ضمن ما يسميه "محور الشر"، فإن كل ما أوعز له بحصر رقعة الاتهام وبعدم توريث كل الذين لا يسايرون بلا تحفظ النهج الأمريكي المطلق هو التحفظ الدبلوماسي والأعراف الدولية، ليس إلا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست في أواخر القرن الثامن عشر على أيدي الثائرين على التاج البريطاني، لم تلغ قانونياً الرق إلا بعد مضي قرن من الزمن، إثر حرب الانفصال. وأكثر من هذا لم تستوعب نفسياً مفهوم المساواة كاملاً لدى غالبية البيض إلا في أواخر القرن العشرين. وخلال هذين القرنين، أثناء فترة التحوّل والبناء التي مروا بها، كان للأمريكان موقف متأرجح بين تقديس الحرية وميزان القوة.

فإذا كان لا يشك أحد بأنهم استطاعوا أن يفرضوا الحرية كأحدى مكونات هويتهم وروحهم وإحدى ركائز سياستهم، إلا أنهم أقاموا في ذات الوقت ميزان القوة كمبدأ استراتيجي في علاقاتهم مع الآخرين. فبعدما أخرجوا شرور العنصرية داخل حدودهم شيئاً فشيئاً، جعلوا منها سياسة خبيثة عديمة الأخلاق إزاء الآخرين، كلما اقتضت ذلك مصلحتهم. وبما أنهم يرون أنفسهم مبدئياً "دعاة خير" فإن جزاء من ينافي "الأخلاق الحسنة" التي يملونها هم، يكون العذاب الأليم. يتعاملون فيما بينهم بأعلى درجات التسامح، ومع الآخرين يتحوّلون إلى طغاة في أقصى درجات الغطرسة.

ومع ذلك فهم يمثلون نموذجاً رائعاً للنجاح. وكان بإمكانهم أن يكونوا قوة استقطاب نادرة لشعوب العالم. لأن قوة أمريكا تتجلى في ثروتها الهائلة ورخائها، وتشمل العالم المرئي وغير المرئي، في الفضاء وتحت البحار، في المحص المدقق للمادة ومن خلال صور مجرات الكون، وفي أسرار الحياة الحميمية وفي تفكيك شفرة الجينات الوراثية للإنسان. لا يوجد عقل راجح على وجه الأرض غير منبهر بروعة هذه الإنجازات العلمية والتقنية والعمرانية والفنية... ولا يوجد عقل عملي لا يستعمل اختراعاتها وأدواتها وخبراتها. فلديها كل ما يغري. ومع ذلك ترى الأمريكية "يتقرعون" وينغمسون في كبريائهم. لكن وكما تقول حكمة مأثورة: "إن قوة بلا حكمة ليست إلا حطام الإنسانية." في سعيهم الحثيث لإرساء نظام عالمي أحادي القطب، يريدون تخليص العالم من المياه الوسخة ومعها الرضيع كما يقال. فعندما يعرضون رعايتهم للسلام في الشرق الأوسط، يضمنون التغطية على التصرفات النازية لأصدقائهم الهمج. وعندما قرروا تحرير الشعب العراقي من براثن دكتاتور لا جدال فيه، فهم مقبلون للمرة الثانية على تحطيم بلد بأكمله ومعاقبة مئات الآلاف من الأبرياء. وسعيًا لاحتكار منابع النفط في الخليج وفي آسيا، يدبّرون حروباً مأساوية ويخططون للدمار الشامل

ولضربات "جراحية" لا تقل تدميراً. وسعيًا لحماية العالم من شرور المستبدين، يُخضعون الأبرياء لنظام الإذلال.

كم كان بوسع أمريكا أن تكون مستتيرة لو وضعت تألقها في خدمة الأنوار. وكم كان بسوعها أن تكون مغرية لو حاربت صدام حسين دون المساس بحياة جيل كامل من أطفال العراق الذين أنهكهم وجوعهم حصار ظالم وغير ضروري. وكم كان باستطاعة رئيسها وصقوره أن يحظوا بالاحترام لو قطبوا حواجبهم في وجه شارون المتهم بجرائم ضد الإنسانية، ليقولوا له بأنهم يرفضون التواطؤ معه في مخططاته المشؤومة وفي "هولوكوست" جديد.

نحن الجزائريون الذين كافحنا الإرهاب الأعمى والبشع، تمنينا كثيراً لو أن يداً أمريكية مدّت إلينا في الوقت المناسب. ونحن الجزائريون الذين نكافح من أجل إقامة نظام سياسي ديمقراطي وعادل في بلدنا، تمنينا كثيراً لو كان لدينا نموذج مقبول نقندي به لنشرح لمواطنينا بأن الأمل يكمن في السلم والتسامح وليس في الإرهاب والحقد.

لكن للأسف، نحن كجزائريين الذين نجد في القيم الكونية قيمنا الذاتية لا نستطيع الدفاع عنها بعدما أصبحت مقرونة اليوم بالنداءات إلى الحرب والعنصرية الزاحفة واللاتسامح والإقصاء والجشع الاقتصادية، أي بالأحرى كل ما يلغينا نحن كعرب وكمسلمين. لكن لا شك أيضاً أن لدينا نصيباً من المسؤولية في كل هذا. مادامنا نرضى بأن يضع قادتنا وحكامنا ذواتهم فوق شعوبهم، ومصالحهم فوق مصلحة بلدهم وأنانيتهم فوق معنى الكرامة.

* * * *

32 شماتة بالمستبدين

في هذا الأحد الرابع عشر من ديسمبر 2003، تابع العرب على شاشات التلفزيون عملية القبض على واحد من حكامهم الذي كان لعشرات السنين أشدهم طغياناً وعنفاً وقسوة على معارضيه وعلى شعبه.

لكن، ومثلما كان سقوط بغداد سريعاً ومهيناً، فإن نهاية صدام حسين في ظروف تكاد لا تصدق، تعكس للشعوب العربية الصورة التي لا يرغبون رؤيتها.

لا يهم كيف كان ماضيه، فكل شيء يمكن تقييده في حساب الربح والخسارة. لأنه على أي حال لا يعرف العالم العربي سوى الأنظمة السياسية الاستبدادية. لكن ليس بوسعنا أن يعفو لهذا الرجل الذي أراد أن يكون "بختصر" زمانه وصلاح الدين الأيوبي في نفس الوقت، وأحط بشرفه إلى الدرك الأسفل. إن الاستسلام في مثل هذا المشهد المشين، دون أية مقاومة ودون أدنى محاولة شجاعة لإنقاذ ما تبقى من شرفه، لكي يُعرض فيما بعد أمام العالم كقرود أخرج للتو من إحدى حكايات عصور قبل التاريخ، بنظراته المبهوتة والمستسلمة، يكشف عن الخزي الذي لن يتوانى حكامنا أن يلقوننا فيه طالما بقيت من عمرهم لحظة.

عاش صدام حسين فوق القوانين. وكان متجبراً. وكان يرغم شعبه على الخضوع له والفداء من أجله. فباسم السلطة التي أراد تشييدها على ظهور العراقيين، ارتكب أبشع الجرائم. وباسم العراق، لم يملك الشجاعة لتحمل عواقب جبروته. عذب وقتل الآلاف من مواطنيه لحماية نظامه، لكنه لم يجرؤ على إنهاء حياته بطريقة مشرفة حفاظاً على شرف بلده.

لكننا نعرف أن شرف المستبدين مرتبط بميزان القوة. فلما يكون في صالحهم، تجدهم أقوياء وسريعي الانفعال ويحبون إذلال من حولهم ويزمجرون في وجوههم. يتحولون إلى وحوش مفترسة لا رحمة في قلوبهم. لكن بمجرد أن يخونهم القدر ويحسسون بالخطر يهدد مصالحهم، تراهم عندئذ مستعدين لتقبل أدل المساومات.

من أمثال هؤلاء يوجد كثيرون. والعراقيون يدفعون اليوم ثمن أفعال صدام بضياع سيادتهم. فكم كانوا بالأمس القريب يركعون أمامه طمعاً في بعض كرمه ؟

لقد أنهى صدام حسين حكمه في نكبة وطنية. ظل هارباً إلى أن التُقط كأبي لصٍ حقير. فبعد أن ضاعت منه السلطة المطلقة والثروة وفقد أولاده، لا يريد أن يضيع حياته. لا بد أنه يحسّ بذنوب كثيرة حتى لا يستعجل ملاقاته ربّه. لا شك أنه سيقضي آخر أيامه للتضرّع له، وقراءة القرآن وتهيئة نفسه لليوم الآخر. يريد وقتاً لطلب المغفرة. والله غفور رحيم.

الأدهى من ذلك والأمرّ أن صدامين آخرين في كثير من الدول العربية، هنا وهناك، يحضّرون نفس المصير لشعوبهم. ليس حتماً لإعلان الحرب، لأنهم استوعبوا الدرس الأمريكي، ولكنهم يحضّرون مسرحية نهايتهم في الخزي والهوان.

* * * *

إرادة القوة³³ *

"هل تريد اسماً لهذا العالم؟ وحلاً لجميع ألغازه؟ اعلم أن هذا العالم هو إرادة القوة، ولا شيء آخر غيرها. « نيتشه.

أحياناً يكتشف الإنسان هول الضياع الذي يحدث بالروح من خلال بعض المآسي التاريخية. مثل مأساة غزة، التي سيحكم عليها مؤرخو الأجيال القادمة على أنها تقجير لشحنة خارقة من العنف وهيجان نفسي ومرضي لشعب ليس كأبي شعب، انتقل من موقع الضحية لآلاف السنين إلى موقع الاستئساد على العالم.

هذا المسار الطويل والأليم والمأساوي في بعض الأحيان، صهر الشعب اليهودي في تقديس هويته وإيمانه القاطع بكونه شعب الله المختار، وحقه المطلق في الهيمنة على العالم. وانطلاقاً من ذلك، أقامت الحركة الصهيونية بإرادة خارقة وعلى مدى أجيال، سلطة لم يكن لقوتها مثل في تاريخ أي أمة في العالم.

واستطاع اليهود الصهاينة، بالرغم من كونهم لا يمثلون سوى أقلية قليلة على وجه الأرض، أن يؤثروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جميع الدول الغربية وعلى قطاع واسع من الرأي العام. فكان من الطبيعي أن يثير هذا النجاح الباهر إعجاب الناس واندھاشهم. وفي نفس الوقت يدعوننا نحن للتساؤل عن سر هذا التطور الذي لا يستجيب في غايته للقواعد الأخلاقية ولا لقوانين العدالة السائدة ولا للمصالح الأساسية لهذا الشعب.

³³ منشور في موقع "الفروروم الديمقراطي" : forum-democratique.com في 22 جانفي 2009.

إن الشعب اليهودي الذي يحمل ثقافة التفريق بين البشر - منبت العنصرية- ويتبنى نظرية النقاء العرقي عن إيمان، والواعي بمعاناته التاريخية، اندمج في بناء إرادة القوة التي راح يستثمر فيها بمنهجية وعقلانية، والتي كشفت عن عمق قلقه الداخلي وإحساسه بالضعف الشديد.

غطرسه الكبيرة وتحديده للمجتمع الدولي، وإنكاره لأدنى حقوق الشعب الفلسطيني، وبشاعة الحرب التي يشنها دون هوادة ضد شعب محاصر ومجوع وأعزل، تتم بلا أدنى شك عن حالة مرضية أكثر مما تعبر عن مقتضيات المصلحة العليا للدولة. وبحثه المهووس عن الأمن المطلق يدل على افتقاره للرؤية الإستراتيجية (1)، وعلى نقص فادح لديه في العمق التاريخي (2)، وهو دليل كذلك على أنه يعاني من اضطراب وجودي عصابي خطير (3).

لبلوغ أهدافها، كان على الصهيونية، مثل النازية، أن تبتذل كل القيم الأخلاقية التي قام عليها الشعب اليهودي، لتلقي به في آخر المطاف في أتون الخسة والشماتة التي ستتقلب دون شك عليه.

حينما يصحو الضمير اليهودي، إن عاجلاً أم آجلاً، سيحاسب كل من تسبب في هذا الانحطاط الأخلاقي وهذه النكبة التاريخية.

أما العرب، فلا فائدة من إلقاء اللوم عليهم في هذه الأوقات العصيبة. وإن كان لا بد من ذلك يوماً !

هوامش :

- (1) بحكم أن اشتراط تحقيق الأمن المطلق لأي طرف يؤدي حتماً إلى انعدام الأمن تماماً للطرف الآخر، فإنّه من المستحيل أن تدوم العلاقة في ظل هذه الظروف، ممّا سيؤدي بالضرورة إلى انعدام الأمن العام، أي إلى النقيض ممّا كان منشوداً في الأول.
- (2) لم تكن للشعب اليهودي أية ذكرى عن دولة قبل 1948، لهذا لا تملك إسرائيل أدنى تجربة في علاقات الجوار ولا في التقلبات عبر التاريخ الطويل. تخوض حروبها، كما لو أن، بعدها، لا يحق للبشر أن يكون له أي مستقبل ولا العيش في سلام. مع أن أفعالها ستجني لها عكس ما كانت تتوقع منها.
- (3) يعمل الإسرائيليون على تحضير الرأي العام الدولي لتقبل فكرة طرد عرب إسرائيل، تحسباً لنقلهم إلى الدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها. فهذا سيكون بوسعهم أن يعيشوا لوحدهم. لكن من يعيش وحيداً، ويدعي امتلاك الحقيقة ويقبل بالجلوس على مآسي غيره، لا يدري أنه يجري وراء حقه ويغتال آدميته.

* * * *

* 34 لعبة القوى

" عندما يفقد الولاة حياءهم يفقد الموالون طاعتهم."

الكاردينال دوريتز

تذكرنا المأساة الفلسطينية التي تدور أحداثها حالياً في غزة بقوة، أن المصلحة العليا للدولة لا تعبر للعواطف أي وزن. ففي اللحظات التي تلبس الشعوب العربية الحداد وتبكي، كما جرت العادة دائماً، على محنتها وأمواتها، تشرع القوى العالمية والإقليمية في شحذ أسلحتها، وتحريك بيادقها في ساحة المعركة، وتضبط حساباتها بكل هدوء.

أولها الولايات المتحدة الأمريكية. بدخولها معركة غزو العالم واحتكار القوة، أصبح لزاماً عليها أن تفرض سيطرتها على كل المناطق الإستراتيجية، وعلى رأسها حقول النفط الموجودة في الشرق الأوسط. ولا تتوانى في تمبيع الصراع الوجودي الذي تقوده إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، في هذا القرار الاستراتيجي الأساسي الذي اتخذته، مهما كان الثمن الذي يجب أن يدفعه ... العرب.

ثم هناك روسيا بعد انتكاستها الشيوعية، تحاول العودة تدريجياً إلى الساحة الدولية لتفرض نفسها مجدداً كفاعل رئيسي لا يستغنى عنه. بيد أنها ليست مستعدة للوقوف في وجه الولايات المتحدة. فعليها أن تواجه أزمة مالية قاسية وأن تهضم المغامرة الجيورجية، وتبقى تترصد التعثرات الأمريكية بالمنطقة والمتكاثرة في السنوات الأخيرة. الصين، ولأسباب مماثلة إلى حد ما تتبنى نفس السلوك. أما أوروبا (مثلها مثل اليابان)، فقد برهنت مرة أخرى (عن طريق التراجع بالتعبير الرياضي)، مدى أهمية مكانتها لبقية العالم... لو فقط أرادت أن تثبت حقاً وجودها !

وأخيراً، توجد القوى الإقليمية التي تحاول بكل جهودها الاندماج في اللعبة، بدخول الفضاءات التي تركت شاغرة. وهناك دولتان إسلاميتان برزتا من المجموعة، هما إيران وتركيا. الأولى لا تزال مصنفة ضمن ما يصطلح عليه بـ "محور الشر" من طرف أمريكا، إلا أنها كسبت تقريباً كل المعارك التي دخلت فيها في المنطقة منذ حرب الخليج الأولى. رحيل

صدام حسين وانهيار العراق السنّي وصعود حزب الله اللبناني وحماس الفلسطيني هي كلها انتصارات إستراتيجية لها. ومن جهتها، تركيا المنبوذة في أوروبا بسبب ديانتها الإسلامية والمرفوضة من طرف الاتحاد الأوروبي، تسعى لاسترجاع هيبتها القديمة أيام الإمبراطورية العثمانية، وتراجع سياستها بترقية إسلام منفتح وبالابتعاد التدريجي عن الدولة العبرية والتحرر من النفوذ الأمريكي. أمام كل هذه القوى، تبدو الدول العربية ضعيفة إلى درجة أن الجميع يتوقع سقوط أنظمتها الهزيلة الخائفة من هبوب أول عاصفة تودي بها إلى الأبد. لا نتحدث هنا عن دويلات الخليج التي لا تستطيع ضمان بقائها دون حماية القوة العالمية الأولى. في غياب العراق المخرب وسوريا المحيطة، كانت بيد مصر والسعودية أوراق رابحة. الأولى كانت تملك الكتلة الديموغرافية والثانية الكتلة المالية، لتقرض نفسيهما كقوة إقليمية. لكن رغم طموحات قادتتهما، فهذان البلدان، وعلى غرار البلدان العشرين الأخرى المشكّلة للجامعة العربية، لا يزالان عاجزين على التأثير جدياً حتى على مجرى تاريخهما.

وليست، للأسف، لا الخطابات الغوغائية ولا عنتريات بعض الأنظمة هي التي ستغيّر الأمور. إن مشاعر الثورة التي نتقاسمها جميعاً وتحرك وجداننا أمام الظلم والمأساة التي يتعرض لها الفلسطينيون، لن تغيّر شيئاً طالما أن العرب لم يتوصلوا إلى إدراك مصدر ضعفهم ولم يشرعوا في تجاوزه.

فعلى مدى مسيرتهم التاريخية التي تداخلت منذ أربعة عشر قرن مع تاريخ الإسلام، لم يتمكن العرب من إقامة دول قوية ومحصنة إلا في بدايات الدعوة، بفضل الجذوة القرآنية المتوهجة. وبعد القرون الأولى بدأت تعود أفكار الشعوبية بقوة لتؤدي بالإمارات الإسلامية إلى الانقسام والتشتت، تبعاً للدورة الخلدونية من الولادة إلى الأفول، لتسقط أحياناً في أحضان دول غير عربية وغير إسلامية.

منذ ذلك التاريخ، لم يعد للعرب قدرة على بناء دول قوية ومستقرة، وبمشقة أقاموا هياكل بيرقراطية مرتجلة وجيوشاً تشتغل على قهر الشعب أكثر من اشتغالها على تولي دفاعها.

هذا الضعف وهذا العجز شبه الوراثي على بناء مؤسسات شرعية تضمن التماسك الاجتماعي وتوفر الأمن لشعبها، ظلت مثل "الطامة الثالثة عشر" بالنسبة لمصر، لصيقة بالعرب.

إن إفلاس الدول العربية وتلاشي قوتها وهيبتها أرغمها على قائلها، على انتهاج سياسة التسلط والتراخي في آن واحد. أي على ما هو نقيض لدولة القانون. مصدر هذا الإفلاس كامن في ذهنية شعوبنا. هو راجع للمفهوم الأساسي للعلاقات الإنسانية. هي القيم الأولية اللاشعورية، التي تملي على الكائن الاجتماعي أنماط حياته وعمله، هي التي لا تتماشى مع

النظام السائد في عالم اليوم. فالسلطة ذات الطابع القبلي والعُصبي، تُكتسب بطرق تقصى فيها معايير الجدارة والكفاءة والخبرة. في كل الدول العربية، ممالك وجمهوريات، نجد العائلات الحاكمة هي التي تمثل السلطة. ولا تشذ أية دولة عن القاعدة، أيا كانت إيديولوجيتها، علمانية أو إسلامية. ومهما كانت تصرفات الأطياف العشائرية والعُصبية في صراعات السلطة، فإن الروح التي انبثقت منها هي التي سنلهم عملها في الأخير، وهي الروح النابعة من القيم الكامنة في صلب الأسرة التي تولد من الزواج بين ذوي القربى.

فعلى الأجيال العربية الجديدة، ولأسيما نخبها، أن تتحرر من وطأة التقاليد ومثبطاتها النفسية والاجتماعية، بإدراك القيم الزائفة والمعيقة التي تحملها والنكسات الكثيرة التي تندرنا بها..

في انتظار تحقيق هذا "الجهاد" التحرري، لنتضامن على الأقل مع هذا الشعب الفلسطيني البطل الذي ضحينا به على مذابح ضعفنا.

رسالة مفتوحة إلى الرئيس أوباما *³⁵

بصفتي مواطناً جزائرياً أنشط في العمل السياسي في بلدي أملاً في تطويره نحو الديمقراطية والحرية، وسبق لي وأن انتقدت علناً سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد سلفكم، أرى من واجبي أن أقول لكم إلى أي مدى كان خطابكم بالقاهرة باعثاً على الأمل ومبشراً بالتجديد الروحي، وكم أنا معجب بنهجكم الفكري والسياسي الذي نتمنى له أنه يجد طريقه إلى التجسيد. لأول مرة يتجرأ رئيس أمريكي، أو بالأحرى رئيس دولة غربية، على قول بعض الحقائق عن المأساة الفلسطينية، وعلى تقدير مكانة المجتمعات العربية والإسلامية التي غالباً ما تكون في صراع مع حكّامها. نعم! أنتم على حق، لا بد من الدفاع عن الديمقراطية والتسامح وحرية المرأة والعقيدة. نعم، أنتم تعلمون جيداً، حتى ولو لم تقولوها صراحة، أن بلداننا تزرع تحت أنظمة استبدادية وفسادة وفاشلة. إنما مشكلة الجزائريين، مثل باقي العرب والمسلمين، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع هذه الأنظمة من منطلق المصلحة الإستراتيجية وحده. بينما الشعوب ليست غافلة وتدرّك جيداً بأن القوى العظمى لا تبني دائماً علاقاتها على القيم، وإنما قبل كل شيء على المصالح. فإذاً تعامل هذه القوى على أساس مصالحها المباشرة،

³⁵ منشور في موقع "الفوروم الديمقراطي" : forum-democratique.com في 21 جانفي 2010.

وليس من أجل القيم التي قد تحملها. لكن وليس تبرئةً لزمة هذه القوى، لا بد أن نعترف أنه يتعين على الشعوب المعنية أولاً أن تتحرر من هذه الأنظمة الحاكمة ومن بعض الأنماط الفكرية البالية. يمكن للشعوب أن تفعل ذلك بمفردها، ولكن أبدأً ضد إرادة هذه القوى إن هي تساند الأنظمة القائمة. إن إعجابي بالعقريّة الأمريكيّة وشعوري بالخيبة من رعونة بعض سياساتها في العالم، يدفعني أن أعرب لكم شخصياً عن الأمل الذي اختلج وجدان الملايين من الناس بعد أن أصغوا لخطابكم، والذين لا يسعهم سوى أن يصدقوا كلامكم. شكراً سيدي الرئيس.

طارق رمضان: أسباب عداء³⁶*

سواء أحببناه أو لم نحبه، لا يترك طارق رمضان أحداً غير مبال به. هي صفة من صفات الشخصية القويّة. لكن مهما كان الحال، يجب تحليل الجدل الذي يثيره بتمعن أكبر لفهمه من جميع أبعاده.

ما من شك أن الرجل يُزعج. وبغض النظر عن إتقانه للجيدّ للغة الفرنسية وقدراته الفكرية الجلية وفصاحة لسانه، فهو يحمل خطاباً يصفه أنصاره بالواضح ومنتقدوه بالمزدوج. خلال مداخلته الأخيرة (التي يمكنكم مشاهدتها على موقعه الشخصي) أمام اللجنة البرلمانية التي دعتة للإدلاء برأيه حول "البرقع"، حظي بمعاملة سيئة من قبل بعض النواب العدوانيين الذين هاجموه مباشرة في حياته الشخصية، دون الخوض في جوهر الموضوع. رُفعت الجلسة وأدين المتهم بحكم لا يقبل الطعن. بالنسبة للذين أرادوا أن يفهموا أبعاد النقاش، من نواب اللجنة أو من المشاهدين (لأن وقائع الجلسة بثتها القناة البرلمانية)، كانت تلك الطريقة ببساطة مثيرة للصدمة.

لكن ماذا يقول طارق رمضان منذ عدة سنوات الآن حتى يثير كل هذه المشاعر المتناقضة؟ من يتابع رحلاته الفكرية ومداخلته العديدة وكتاباته، يدرك بأنه يدافع عن تفسير عصري وليبرالي وتحرري للنصوص المؤسّسة للإسلام. لديه وجهات نظر أكثر تقدّمية بكثير من المواقف المتصلبة المعروفة ليس فقط عند الأصوليين والتقليديين الإسلاميين، وإنما حتى عن الكنيسة المسيحية ورجال الدين اليهود حول نفس قضايا المجتمع (مثل قضية الإجهاض). يدعو للحوار والديمقراطية واحترام قوانين البلد الضيف، ويعمل على إدماج أتباع دينه في

³⁶ منشور في موقع "الفروروم الديمقراطي": 2010 forum-democratique.com

المجتمع الغربي، علماً بأنه معروف بمدخلاته في فرنسا وكذلك في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان..³⁷

هل هو على حق أو على ضلال، هل هو مخطئ أو مصيب فيما يسعى وراءه، فهذه مسألة أخرى. إنما لا شيء مما يقوله ينافي قوانين الجمهورية أو قواعد الديمقراطية أو أخلاقيات النقاش. بل بالعكس. فإذن لماذا هذا التشنج وهذه الحملات الهجومية المتواصلة وهذه المقالات الصحفية والكتب التي تسعى كلها لإضعافه وتشويه سمعته؟ هناك إسلاميون أكثر راديكالية بكثير وذاع صيتهم في العواصم الغربية الكبرى، لم يتعرضوا لمثل هذه الهجمات النارية من قبل مجتمع النخبة.

كل ما في الأمر أن طارق رمضان يطرح أفكاراً منفتحة من داخل العقيدة الإسلامية، وينشر خطاباً إسلامياً مجدداً ومحزناً من وطأة التقاليد، وليس خطاباً معادياً أو متعالياً عن الإسلام. فالإسلامي الأصولي أو المتعصب (لا تهم النعوت) الذي يدافع عن الجوانب الأكثر تخلفاً وظلامية من عقيدته، يقابل بالاستخفاف. والمتقف من أصل مسلم الذي يهاجم تعاليم دينه بشكل مفتوح، يقال عنه أنه مستنير. لكن أن يأتي رجل ليدافع عن إيمانه مع تبنيه للقيم الكونية الداعية لحرية المعتقد وتحرر المرأة وكل ما يوحى بالرقى، فهذا ما يثير الاستغراب والشبهة. لقد أصبح طارق رمضان رجلاً خطيراً، لما دعا إلى إعادة قراءة النصوص الأساسية، لاسيما القرآن، على ضوء المعرفة وكل القيم المعاصرة. بمعنى أن الإسلام يمكن أن يكون عقيدة الإنسان العصري بالمفهوم الكامل والغربي للكلمة!

هل سينجح طارق رمضان في كسب رهانه؟ هل ستكون لديه الإمكانيات الفكرية والسياسية التي ستسمح له بتعميم فكرته إلى أن يستدرج بها قسماً كبيراً من المسلمين نحو عالم مسالم ومتسامح وبنّاء؟ هو موجود في طبيعة هذا النضال، وليس وحده في هذه المعركة. لكن بما أن الأضواء مسلطة عليه، فإنه تُسقط على شخصه كل مخاوف وهواجس وكليشيهات أولئك الذين يحدّدون للمسلم بديلاً واحداً ووحيداً: أن يكون المسلم صاحب عقيدة، فيصبح عرضة للسخرية وفزاعة يهدّدون بها الغير، أو مسلماً بالولادة، فلا تظهر عليه أي علامات دينية، وهذا مرشح للإدماج الثقافي لكن من دون أي رصيد ديني.

إن ازدواجية الخطاب التي يُتهم بها طارق رمضان هي في الحقيقة ازدواجية الفهم من قبل خصومه. يبدو لهم مشبّعاً بالفكر العصري إلى حدّ يتناقض مع تمسّكه بالعقيدة الإسلامية. لأن المصطلحين في نظر هؤلاء متنافيان. عجزهم على تصوّر انصهار العقيدة الإسلامية الصحيحة مع قيم الأنوار، جعلهم يُسقطون عليه ثنائية جذرية. إذا اعتبرون أن طارق رمضان يقول الشيء ونقيضه بنفس اللهجة. وبنفس الكلمات، يسخر الجمهور الغربي الساذج ويقوّي في نفس الوقت الظلامية عند جمهور المسلمين!

³⁷ الطريف في الأمر أنه ممنوع عليه دخول المملكة العربية السعودية، الحليف السياسي الحميم للغرب.

قد يكون المسلم إسلامياً ومتحجراً ومعادياً للمرأة ومتطرفاً. فهو النموذج الأمثل للاستهداف. وقد يكون على العكس من ذلك علمانياً بل وحتى معادياً للدين. فهو النموذج الأمثل للمواطن المندمج الذي عادة ما يُستغل للتشهير به. لكنه لا يجوز له يكون إنساناً مؤمناً وروحياً وعصرياً ومتقفاً ويدعو للقيم الكونية الجميلة في ذات الوقت. لأن التقريب بين عناصر هذه المعادلة يبدو مستحيلاً في مخيلة أذعيا الحقيفة.

الفهرس

.....	تتبيه
.....	مقدمة
.....	الشروط التاريخية للتنمية : أيّ أفاق للجزائر؟
.....	الفصل الأول: المجتمع
.....	أزمة جزائرية
.....	ذكرى : أكتوبر 88، أو سقوط الأوهام
.....	الإنسان: الكيان والصورة
.....	روح المسؤولية
.....	أسئلة حول عيد المرأة
.....	في حب السلطة
.....	جيل الاستقلال أمام تحدي كبير
.....	حينما تدق سلعة الحقيقة
.....	رسالة إلى أسلافنا
.....	إلى القاضي إحسان
.....	الديمقراطية، الحزب السياسي والزعيم
.....	ثانياً - الدولة
.....	أول نوفمبر: ذكرى للماضي أم رأسمال للمستقبل؟
.....	نحن والدولة
.....	مدخل إلى خطاب في المؤسسات
.....	ثورة أم تطوّر؟
.....	أيّ دور للجيش؟
.....	المصالحة الوطنية: عملية سياسية أم رؤية مستقبلية؟

أول نوفمبر 1954: أيّ عالم ينتظر ورثة المشعل الوطني؟.....

هل أويحي على حق؟.....

من أجل بناء بديل ديمقراطي.....

حوار: "لا وجود للديمقراطية بدون حرية التعبير".....

ثالثاً - العالم.....

عالم الغد.....

ماذا يريد الكبار؟ التاريخ على المباشر.....

نحن وأمريكا.....

شماتة بالمستبدين.....

إرادة القوة.....

لعبة القوى.....

رسالة مفتوحة إلى الرئيس أوباما.....

طارق رمضان: أسباب عداة.....

طُبِعَ فِي مَطَابَعِ دَارِ شَهَابٍ. بَاتِنَةَ

Dernière couverture

"إن الجزائريين ينضجون في علاقتهم بوطنهم. هناك وعي جديد يتشكّل. اكتشفوا فجأة بأنهم أكثر جزائرية مما كانوا يظنون. شعورهم بالانتماء أصبح أكثر تمركزاً حول عالمنا المغاربي ببعده الأمازيغي الأكيد. والمرأة الجزائرية، من جهتها، انتزعت مكانتها في الفضاء العمومي وحضورها وسط الجماهير صار طبيعياً. والإسلام أصبح عنصراً روحياً لتعزيز أوامر التضامن والتماسك الاجتماعي وبدأ ينأى عن الميدان الإيديولوجي والسياسي. الأجيال الجديدة صارت تعيش هويتها وعقيدتها وعلاقتها بالآخر، بدون عُقد ولا هوس. وإذا كانت العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجية لم تلق بعد نقطة توازنها، إلا أن الفضاء العمومي والاقتصادي بدأ يفتح دون مآسي على الجنس اللطيف. في أبعاده الأنثروبولوجية والتكوينية، صار الشعب الجزائري أكثر رزانة وأكثر ثقة في نفسه وفي مرجعياته.

والآن يتعين على النخب أن تتماشى مع تطلعات الشعب. وبات من الضروري أن يكون لدينا سلوك سياسي جديد ونظام سياسي جديد، وأن نشرع في حركة تواكب عالم ما بعد الحداثة الذي يلوح في الأفق. ولا بد لرجال السياسة المخضرمين منهم والشباب أن يجددوا عقدهم المعنوي مع الشعب، على أن يكون هذا العقد مبنياً على الشرعية والثقة بما يتيح العمل على تقرير المصير الوطني معاً، يداً في يد، طالما لا تزال هناك فرصة، وإن كانت محدودة في الزمن."

سفيان جيلالي رجل سياسي معارض - بالعقل وليس بالعاطفة - جمع هنا مقالاته المنشورة في العشر سنوات الأخيرة، والتي يرتبط بعدها السياسي ارتباطاً وثيقاً بالتحليل الدقيق للمجتمع الجزائري. وهنا تأخذ السياسة بعداً آخر: فهي ليست خطاب مناسبات أو سباقاً على السلطة، وإنما محصّ معمق لمجتمع يعيش مرحلة تحوّل تاريخية. مع توالي النصوص، يبرز تفكير الفكر السائد في كل تجلياته. لكن المفارقة أنه في الأخير، عوض أن يخرج بهجائية مثل تلك التي ألفناها، خرج بفكر تجديدي يبشّر بالمساهمة في بلورة المشهد السياسي الجديد في الجزائر.

تأملات في واقع الجزائر